وزارة الاقتصاد

رؤية عُمان 2040 Oman Vision

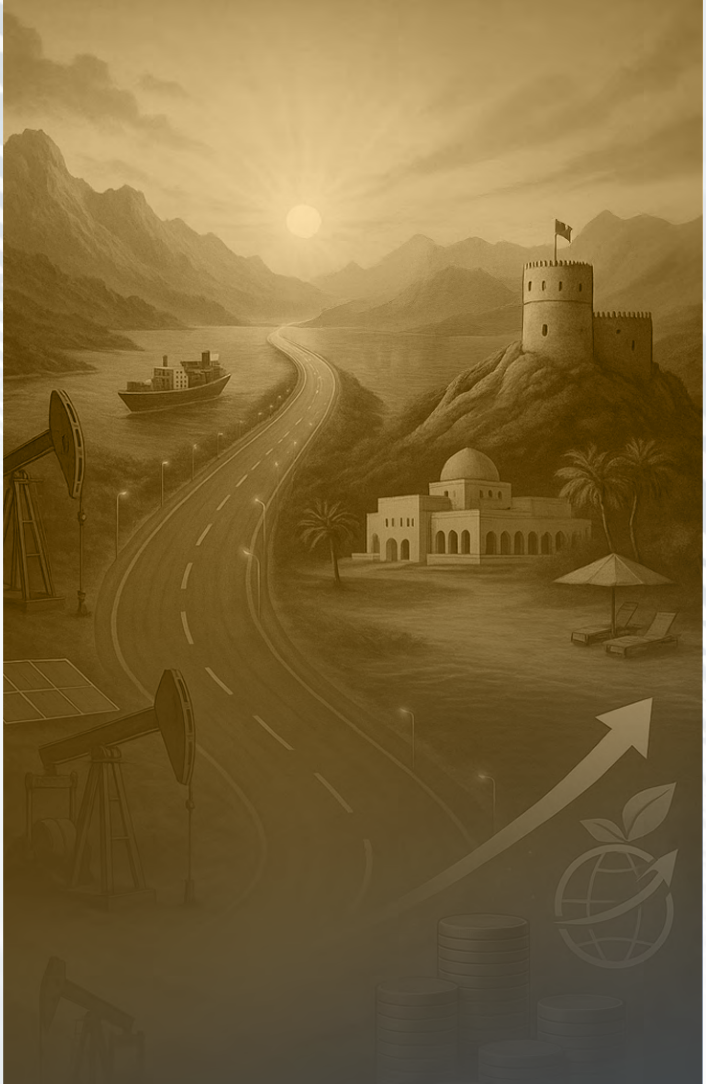

خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

2026 - 2030

الخطة التنفيذية الثانية لرؤية عُمان 2040

الوثيقة الرئيسية

بسم الله الرحمن الرحيم

"نعمل بمبدأ التدرج في السياسات والقرارات.. ولن نتوانى عن تحقيق أهداف وتطلعات (عُمان 2040)"

14 نوفمبر 2023م
من افتتاح دور الانعقاد السنوي الأول
للدورة الثامنة لمجلس عُمان

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

المحتويات

الفصل الأول: المقدمة

1-1 تمهيد	10
1-2 رؤية عُمان 2040	12
1-3 أهمية خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة	16
1-4 الأهداف الاستراتيجية للخطة	18
1-5 المسارات الجديدة في الخطة	25
1-6 المبادئ الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة	29
1-7 منهجية إعداد الخطة	30

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الدولية

2-1 النمو الاقتصادي العالمي	34
2-2 التضخم العالمي	37
2-3 التجارة العالمية	38
2-4 النفط والغاز	39
2-5 الدين العام العالمي	40
2-6 الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	41
2-7 التغيرات المناخية العالمية وتحدياتها	42

الفصل الثالث: التطورات المحلية

3-1 النمو السكاني	46
3-2 التنويع الاقتصادي	48
3-3 التنمية المتوازنة بين المحافظات	50
3-4 الاستثمار الأجنبي المباشر	51
3-5 الاقتصاد الرقمي	52
3-6 الاقتصاد الأخضر	53

الفصل الرابع: تقييم الأداء الكلي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م)

4-1 محور الإنسان والمجتمع	57
4-2 محور الاقتصاد والتنمية	59
4-3 محور البيئة المستدامة	64
4-4 محور الحوكمة والأداء المؤسسي	65

الفصل الخامس: توجهات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

5-1 القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية 68
5-2 الإطار الاقتصادي للخطة 71
5-3 الإطار المالي للخطة 75
5-4 أهم المخاطر المحتملة 77

الفصل السادس: إطار سوق العمل والتشغيل

6-1 واقع سوق العمل والتشغيل 80
6-2 أداء سوق العمل والتشغيل خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) 82
3.6 تحولات سوق العمل 85
6-4 البرامج والمشروعات الداعمة للتوظيف خلال الخطة 87
6-5 فرص العمل المتوقعة خلال الخطة 88

الفصل السابع: البرامج الاستراتيجية للخطة

7-1 محور الإنسان المجتمع 96
7-1-1 أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية
7-1-2 أولوية الصحة
7-1-3 أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية
7-1-4 أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية
7-2 محور الاقتصاد والتنمية 104
7-2-1 أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية
7-2-2 أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية
7-2-3 أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
7-2-4 أولوية سوق العمل والتشغيل
7-2-5 أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة
7-3 محور البيئة المستدامة 114
7-3-1 أولوية البيئة والموارد الطبيعية
7-4 محور الحوكمة والأداء المؤسسي 116
7-4-1 أولوية التشريع والقضاء والرقابة
7-4-2 أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

الملحق

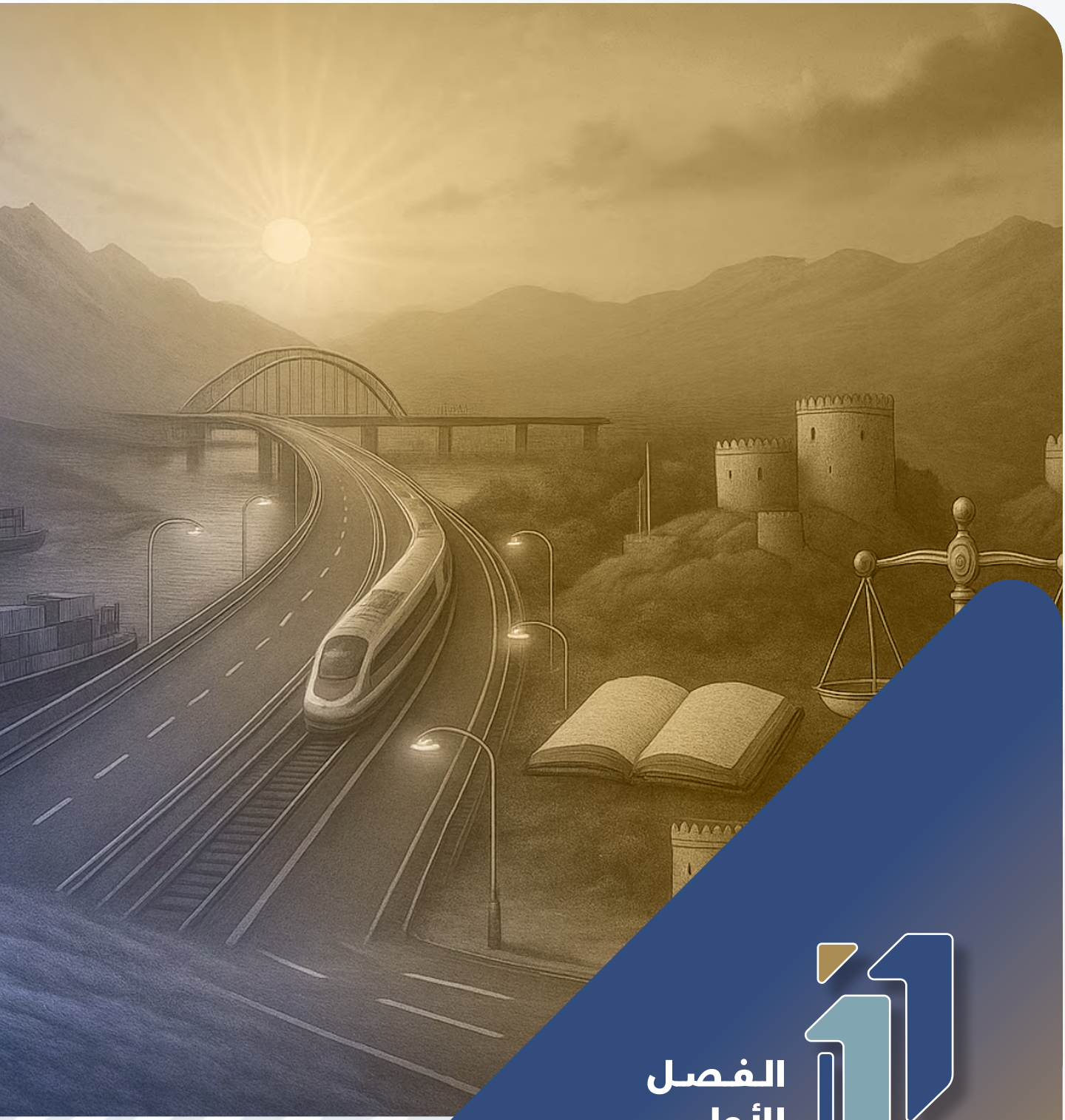

١
الفصل الأول

المقدمة

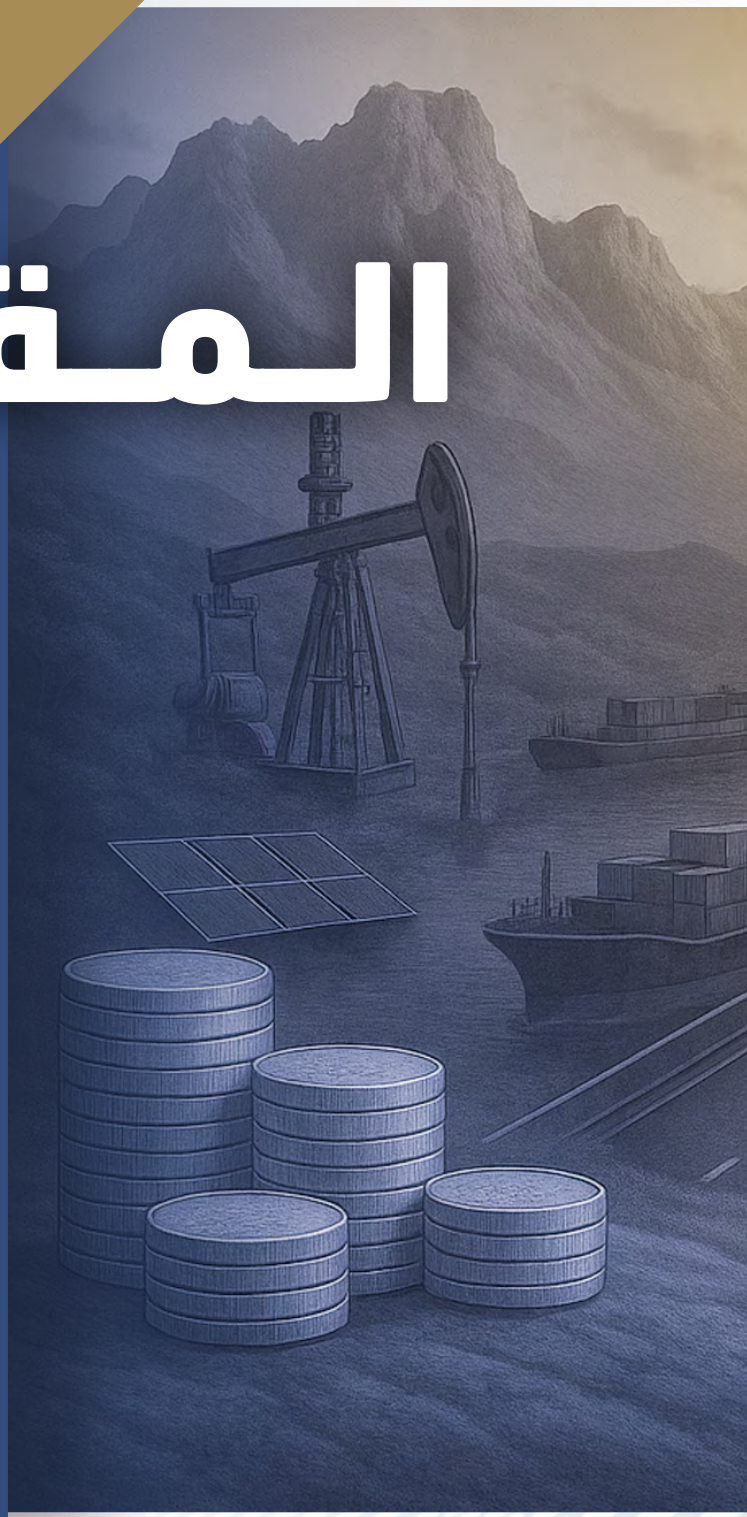

1-1 تمهيد

2-1 رؤية عُمان 2040

3-1 أهمية خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

4-1 الأهداف الاستراتيجية للخطة

5-1 المسارات الجديدة في الخطة

6-1 المبادئ الرئيسية للخطة

7-1 منهجية إعداد الخطة

يأتي إعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030م) في ظل ظروف استثنائية تتمثل في تصاعد التوترات التجارية وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية الحمائية وتداعياتها المحتملة على وتيرة حجم التجارة العالمية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك جاء إعداد هذه الخطة في ظروف أخف وطأةً مقارنة بالظروف التي أحاطت بالخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م)، إذ شهد الاقتصاد العالمي في تلك الفترة إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث بفعل التداعيات العميقة لجائحة كوفيد- 19، والتي وصفها صندوق النقد الدولي بأنها "أزمة لا مثيل لها"؛ نظرًا لانعكاساتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية غير المسبوقة والتي جعلتها أكبر أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تواصل سلطنةُ عُمان مساعيها لتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي مستفيدةً من الدروس المستخلصة من تلك الأزمة لتعزيز مرونتها تجاه التحديات المستقبلية، بالتركيز على الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، اللذين أصبحا أكثر أهمية من أي وقتٍ مضى لضمان المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي. إلى جانب البناء على ما تراكم من إنجازات لتحقيق نموٍ مستدامٍ ومتوازنٍ يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة.

وانسجامًا مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040، التي تمثل الإطار الشامل للسياسات والخطط المستقبلية للبلاد؛ تحرص الحكومة دائما على تبني منهجيات تخطيطية تنموية مدروسة، تعكس الأولويات الوطنية وتراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة الإطار العملي نحو استكمال تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية من خلال برامج استراتيجية تنبثق عنها مبادرات ومشاريع، استلهمت من مضامين التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أهمية تحقيق تنمية شاملة تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مع التركيز على المشاريع التي تولّد فرص عمل للمواطنين.

وعليه؛ تعدُّ هذه الخطة مرحلةً أساسيةً لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي، وفق سياساتٍ كلية وقطاعية قائمة على الكفاءة والاستدامة والتنافسية، وتتخذ من الدروس المستفادة من إعداد وتنفيذ الخطط السابقة، لا سيما خطة التنمية الخمسية العاشرة، منطلقًا لوضع سياساتٍ وبرامج استراتيجية أكثر تكاملًا وفاعليةً. وإدراكًا لأهمية الحوكمة والتقييم؛ فقد وضعت معايير دقيقة لقياس الأداء ومتابعة البرامج بما يعزز كفاءة التنفيذ ويضمن تحقيق مستهدفات الخطة.

تمثل رؤية عُمان 2040 المرجع الوطني الشامل للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عُمان، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، إلى جانب الخطط الخمسية التنموية التي تترجم المحاور الأساسية للرؤية وأولوياتها الوطنية وأهدافها بعيدة المدى إلى برامج استراتيجية متوسطة المدى ومشاريع سنوية قابلة للتنفيذ. وتتضمن الرؤية أربعة محاور أساسية، هي: "الإنسان والمجتمع" و"الاقتصاد والتنمية" و"البيئة المستدامة" و"الحوكمة والأداء المؤسسي". ويتضمن كلٌّ محور عددًا من الأولويات التي تبلغ في مجملها اثنتي عشرة أولوية وطنية حُددت بتوافق مؤسسي ومجتمعي. كما تم تحديد توجُّه استراتيجي واضح لكل أولوية، وعدد من الأهداف الطموحة التي يتعين العمل على تحقيقها خلال فترة الرؤية، فضلًا عن اختيار مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

رؤية عُمان 2040 تتضمن

4
محاور أساسية

12
أولوية وطنية

75
هدفًا استراتيجيًا

37*
مؤشرًا لقياس الأداء

** هناك مراجعة لمؤشرات رؤية عُمان 2040 وسيتم العمل بها تباعا وفق الانتهاء من تحديثها*

الشكل رقم (1) ملخص بمحاور رؤية عُمان 2040 وأولوياتها وأهدافها ومؤشراتها

4 محاور أساسية		12 أولوية وطنية	75 هدفًا استراتيجيًا	37* مؤشرًا لقياس الأداء
الإنسان والمجتمع	1	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	7	7
	2	الصحة	5	2
	3	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	8	3
	4	الرفاه والحماية الاجتماعية	7	1
الاقتصاد والتنمية	5	القيادة والإدارة الاقتصادية	4	3
	6	التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	6	6
	7	سوق العمل و التشغيل	4	4
	8	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	7	4
	9	تنمية المحافظات والمدن المستدامة	6	1
البيئة المستدامة	10	البيئة والموارد الطبيعية	7	4
الحوكمة والأداء المؤسسي	11	التشريع والقضاء والرقابة	7	1
	12	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	7	1

** هناك مراجعة لمؤشرات رؤية عُمان 2040 وسيتم العمل بها تباعا وفق الانتهاء من تحديثها*

محور الإنسان والمجتمع

تتلخص التوجهات الاستراتيجية لهذا المحور في

الوصـول إلـى مجتمـع معرفـي متلاحـم وقوي، تسوده قيم العدالة والتسامح، وينعم بحياة كريمة ورفـاه مسـتدام. وإعـداد فـرد متعلم ومؤهـل ومبتكـر، يحقـق التـوازن بيـن الحداثـة والاندمـاج فـي عصـر التقنيـة المتسـارع. كمـا تسـعى إلـى المحافظة علـى الهويـة العُمانية والمـوروث الثقافـي والتاريخـي لسلطنة عُمان، وبناء نظام تعليمـي وتدريبـي محفـز للابتـكار والبحـث العلمـي، يضمـن إكسـاب الأفراد أفضـل وأحـدث مسـتويات العلـم والمهـارة التـي تتطلبهـا التغيرات المتلاحقـة فـي سـوق العمـل. وتوفيـر أفضـل معاييـر الرعايـة الصحيـة الشـاملة والعادلـة.

محـور الاقتصاد والتنمية

يركز هذا المحور على

تحقيـق تحـول اقتصـادي يقـوم علـى تنويـع الهيـاكل الإنتاجيـة والتصديرية القائمة على أسس التقنية والمعرفة والابتكار وتعميق الاستثمـار وصـولًا إلـى اقتصـاد معرفـي، وبمـا يفضـي إلـى تعزيـز مسـاهمة القطاعـات غيـر النفطيـة، ويكـون للقطـاع الخـاص الـدور الأكبـر فـي تسييـر عجلـة الاقتصـاد الوطنـي، ضمـن بيئـة تنافسـية ممكنة ومندمجة فـي الاقتصاد العالمـي، ومواكبة لتطـورات الثورة الصناعيـة الرابعـة. كمـا يتضمـن هـذا المحـور تحقيـق تنميـة متوازنـة ومسـتدامة لجميع المحافظات، تهيـئ بيئات ملائمة للعيش، وتطور عـددًا مـن المراكـز الحضريـة الرئيسـية والمـدن الذكيـة، إلـى جانـب وجـود قيـادة اقتصاديـة ديناميكيـة ومسـتدامة، تعمـل علـى تحقيـق الاسـتقرار الكلـي للاقتصـاد والاسـتدامة الماليـة، وإيجـاد سـوق عمـل مرنـة وعادلـة، ذات منظومـة تشريعيـة فاعلـة، تعمـل علـى اسـتيعاب مخرجـات النظـام التعليمـي المتسـلحة بالعلـم والمهـارات.

محور البيئة المستدامة

تضمن التوجه الاستراتيجي لهذا المحور

تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في التخطيط التنموي، من خلال حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة آمنة وسليمة لضمان استدامتها كضرورة لدعم الاقتصاد وتحفيز الإنتاج. ويتحقق ذلك عبر تبنّي نهج التحول إلى الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، واستخدام أساليب التقنية الحديثة في قطاعات المياه والزراعة لتحقيق الأمن المائي والغذائي، والتوجُّه إلى مصادر الطاقة البديلة، بما يعزز استدامة النظم الإيكولوجية وتجديد مواردها، ويسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتخفيف الضغوط على الإدارة المالية.

محور الحوكمة والأداء المؤسسي

إنَّ تحقيق هذه التوجهات الرئيسية والأهداف الطموحة يقتضي جهودًا حكومية كفؤة وفاعلة

تؤمن بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف، وتعتمد على أسس الكفاية والمهنية والمساءلة. لذلك؛ تضمنت التوجهات الاستراتيجية لمحور الحوكمة والأداء المؤسسي، الارتقاء بالجهاز الإداري، وتطويره، ليتصف بالمرونة والإنتاجية، ويتواكب مع المتغيرات السريعة والمتجددة. كما تهدف هذه التوجهات إلى إيجاد تشريعات ونظم رقابية فاعلة، وحوكمة المشاريع الحكومية لتعزيز كفاءتها وعدالة توزيعها، بشراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وثقافة الحقوق والواجبات داخل المجتمع، وتطوير النظام القضائي، ليوطن أفضل الممارسات العالمية في مجال القضاء والتحكيم والوسائل البديلة لفض المنازعات، مما يسهم في تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمرين، ويسرع عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

تمثل خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030م) القاطرة التنفيذية الثانية لرؤية عُمان 2040 إذ تشكّل إطارًا عمليًّا لتنفيذ مستهدفات الرؤية عبر محاورها الرئيسية. وتأتي في مرحلة مهمة لمواجهة التحديات الراهنة والاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتسريع تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040. وتبرز أهمية هذه الخطة من خلال الجوانب الآتية:

أولا:
إعداد الخطة في بيئة إقتصادية أكثر استقرارا

تمثل الخطة محطة انطلاق مهمة وواعدة للاقتصاد العُماني بعد تجاوز مراحل التحديات السابقة لا سيما الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد - 19 في عام 2020م. كما تستمد هذه الخطة أهميتها من تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، لتهيئة بيئة محفزة لاستثمارات القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن استكمال منظومة الحماية الاجتماعية التي تعزز من استقرار المجتمع وتدعم قدرة المواطنين على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة الاقتصاد. وبذلك فإنَّ هذه الخطة تشكل جسرًا للانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو والتوسع الاقتصادي، مدعومةً برؤية واضحة وأسس تشريعية وتنظيمية متكاملة، لتكون سلطنة عُمان في مسار واعد نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.

ثانيا:
تزامن نهاية الخطة مع منتصف عمر رؤية عُمان 2040

تكتسب هذه الخطة أهمية إضافية نظراً لتزامنها مع منتصف رؤية عُمان 2040، مما يمثل فرصة مهمة لمراجعة ما تم إنجازه وتقييمه وتعديل المسارات وفقاً لما تقتضيه المستجدات الاقتصادية والاجتماعية. ويعزز هذا التوقيت المهم قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات دقيقة تدعم تحقيق أهداف الرؤية بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، مما يضمن الاستفادة القصوى من التجارب السابقة وتحقيق تطلعات المجتمع في التنمية والازدهار.

ثالثا:
تزامن نهاية الخطة مع نهاية مستهدفات أهداف التنمية المستدامة 2030

يزداد تميز هذه الخطة من خلال تزامنها مع نهاية المدة المحددة لأهداف التنمية المستدامة 2030، وهو ما يتيح المجال لقياس مدى التقدم المُحرز في تحقيق هذه الأهداف، والبناء على النجاحات المحققة لتسريع وتيرة الإنجاز في المراحل التالية من رؤية عُمان 2040. ويمنح هذا التزامن فرصة لتعزيز التكامل بين الخطط الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، ما يدعم مكانة سلطنة عُمان على المستوى الدولي ويعكس حرصها على الالتزام بالتنمية الشاملة والمستدامة.

الشكل رقم (2) مؤشر الإنجاز لأهداف التنمية المستدامة 2030

المصدر: التقرير الوطني الطوعي الثاني - حالة التنمية المستدامة 2024 - وزارة الاقتصاد

رابعا: التركيز على اقتصاد منخفض الكربون

تتميز هذه الخطة بتركيزها على الاقتصاد الأخضر والبيئة المستدامة، من خلال تبنى مشاريع وبرامج تدعم التحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتبني سياسات بيئية مستدامة، بما يتوافق مع التوجهات العالمية نحو الحد من التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

4-1 الأهداف الاستراتيجية للخطة

حُدّدت الأهداف الاستراتيجية للخطة وفق نهج استراتيجي شامل يستند إلى محاور رؤية عُمان 2040 لتسريع وتيرة النمو وتعزيز الاستدامة في مختلف القطاعات مستندة على الإنجازات التنموية السابقة، مع التركيز على استشراف المستقبل وتحليل الاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك لضمان المرونة في مواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة. ومن خلال الأهداف الاستراتيجية للخطة، تضع سلطنة عُمان أسسًا قوية لمستقبل أكثر استدامة وازدهارًا، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، ورفاه اجتماعي مستدام، وتطوير شامل لمختلف المحافظات وخلق فرص عمل، في إطار رؤية طموحة تعكس تطلعات الوطن والمواطن.

الهدف الاستراتيجي الأول: بناء اقتصاد متنوع ومستدام

تتضمن الخطة
66
برنامجا استراتيجيا يحقق هذا الهدف

تسعى الخطة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام وصولًا إلى اقتصاد تنافسي يحقق تنمية اقتصادية متوازنة تعزز الاستقرار والاستدامة. ويتحقق ذلك من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج متنوعة تسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية. ويرتكز هذا الهدف على عدة مجالات رئيسية، منها:

- **تعزيز التنويع الاقتصادي:** توسيع الهياكل الإقتصادية لتقليل الإعتماد على النفط والغاز ، بالتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والإقتصاد الرقمي.
- **تحفيز القطاع الخاص:** تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد بيئة داعمة لنمو الشركات من خلال السياسات والحوافز الاقتصادية.
- **تعزيز المحتوى المحلي:** تطوير الصناعات الوطنية، وتشجيع الإنتاج المحلي، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال دعم سلاسل الإمداد المحلية.
- **تطوير بيئة الأعمال والاستثمار:** تحسين القوانين والإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز الثقة في السوق المحلي، وتضمين هدف استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في خطط الوحدات الحكومية المعنية بالقطاعات الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- **دعم ريادة الأعمال والابتكار:** توفير التمويل والتسهيلات للشركات الناشئة وتعزيز ثقافة الابتكار من خلال برامج دعم ريادة الأعمال.
- **تبني الذكاء الاصطناعي لتحفيز القطاعات الاقتصادية:** توفير الدعم والتسهيلات لتطوير وتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات.

تشمل الخطة
20
برنامجا
استراتيجيا
يحقق هذا
الهدف

الهدف الاستراتيجي الثاني: التحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية

تهدف الخطة إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال ترسيخ ممارسات الاستدامة البيئية، وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، ودعم الجهود العالمية في مواجهة التغير المناخي. ويرتكز هذا الهدف على المجالات الرئيسية الآتية:

- **التوسع في استخدام الطاقة المتجددة:** تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة البحرية، وإنتاج وقود الهيدروجين الأخضر وذلك لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية.

- **تقليل الانبعاثات الكربونية وتبني سياسات التكيّف مع التغيرات المناخية:** تعزيز القدرة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة للحد من آثار التغيرات المناخية وتداعياتها الاقتصادية، والحفاظ على استدامة البيئة.

- **حماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية:** تطوير إدارة المحميات الطبيعية، وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة للحفاظ على النظم البيئية البحرية والبرية.

- **تعزيز التحول نحو الاقتصاد الدائري:** تقليل الفاقد والاستهلاك المفرط للموارد، وتعزيز ممارسات إعادة التدوير والاستخدام المستدام للموارد، والإدارة السليمة للنفايات.

- **التوسع في الاستثمار في البنية الأساسية المستدامة:** دعم مشاريع النقل الذكي، وتطوير شبكات الجيل الخامس، وتعزيز كفاءة الطرق السريعة، مما يسهم في خفض الانبعاثات وتحسين شبكات الاتصال والمواصلات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات

يوجد في الخطة
34
برنامجا استراتيجيا يحقق هذا الهدف

تسعى الخطة إلى تعزيز اللامركزية الاقتصادية لغايات دعم التنمية المتوازنة بين المحافظات، وتعزيز مزاياها التنافسية، وتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف المحافظات. ويرتكز هذا الهدف على عدة مجالات رئيسية، منها:

- **تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:** توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تلبي الاحتياجات الفعلية، واستثمار الميز النسبية والتنافسية لكل محافظة لتنمية مواردها وبناء اقتصاد محلي مستدام، بما يسهم في تحسين دخل الأسرة في مختلف المحافظات.

- **رفع قدرات القيادات المحلية والإدارة اللامركزية:** تطوير قدرات الإدارات المحلية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المتوازنة، مع دعم استقلالية المحافظات في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنموية، بما يعزز فاعلية الإدارة المحلية.

- **تحسين جودة الخدمات والبنية الأساسية:** تعزيز كفاءة البنية الأساسية والمرافق العامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

- **دعم القطاع الخاص المحلي:** تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ليكون شريكًا رئيسيًّا في تنمية الاقتصاد المحلي، وإيجاد فرص عمل مستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي في المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع كفاءة سوق العمل والتشغيل

تتضمن الخطة
21
برنامجا استراتيجيا يحقق هذا الهدف

تهدف الخطة إلى تطوير سوق العمل وجعله بيئة محفزة وجاذبة للكفاءات الوطنية والعمالة الماهرة، وتستجيب لمتغيرات السوق والتقنيات الحديثة. ويرتكز هذا الهدف على عدة مجالات رئيسية، منها:

- **تسريع استيعاب الباحثين عن عمل:** دعم التوظيف المباشر والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتقديم الحوافز للقطاع الخاص.
- **تطوير المعايير المهنية في القطاعات الاقتصادية:** تحديث المعايير المهنية بناء على المستجدات والمهارات المستقبلية وربط المناهج التعليمية بهذه المعايير.
- **تمكين الكوادر الوطنية في القطاع الخاص:** بناء مسارات مهنية لشغل الوظائف الإشرافية والتخصصية والفنية وتقديم الدعم والتوجيه للمؤسسات الملتزمة بالتوطين.
- **تعزيز ثقافة العمل الإيجابية:** بناء وعي مجتمعي بالمهن المستقبلية والعمل المرن والعمل الحر، وتعزيز دور الإعلام الرقمي لترسيخ النظرة الإيجابية تجاه العمل ورفع مستوى الانتاجية.
- **تعزيز دور المحافظات في جهود التشغيل:** توفير فرص عمل نوعية خاصة في المستويات المهنية والتخصصية من خلال تنفيذ مشاريع إنمائية نوعية في المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة

تشمل الخطة
37
برنامجا استراتيجيا يحقق هذا الهدف

تهدف الخطة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز المستوى المعيشي للمواطنين، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا لزيادة مساهمتها في التنمية. ويرتكز هذا الهدف على عدة مجالات رئيسية، منها:

- **ترسيخ الهوية الوطنية:** تعزيز القيم العُمانية والانتماء والوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع.
- **تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني:** تعزيز الاستثمارات في التعليم والتأهيل والتدريب المهني لتمكين الأفراد من مواكبة متطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة للوظائف المستقبلية.
- **تطوير منظومة الحماية الاجتماعية:** تحديث أنظمة التأمين والمنافع الاجتماعية وتعزيز الاستدامة المالية للأسر.
- **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:** توفير الرعاية والارتقاء بالخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز إدماجهم ومشاركتهم الفاعلة في بناء المجتمع.
- **تمكين الشباب والمرأة:** دعم مشاركة المرأة في سوق العمل، وإتاحة فرص التدريب والتوظيف وريادة الأعمال للشباب.
- **تعزيز البحث العلمي والابتكار:** بناء منظومة وطنية تدعم الإبداع وتسهم في تطوير اقتصاد المعرفة.
- **تطوير قطاع الرياضة:** تطوير البنية الأساسية للمنشآت الرياضية ودعم الاستثمار وتعزيز السياحة والأنشطة الرياضية الاحترافية.

الهدف الاستراتيجي السادس: تعزيز الحوكمة والكفاءة المؤسسية

يوجد في الخطة
44
برنامجا
استراتيجيا
يحقق هذا
الهدف

تستهدف الخطة تعزيز الحوكمة والكفاءة المؤسسية وصولًا إلى تطوير الأداء الحكومي، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والنزاهة، مما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات الحكومية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز ثقة المجتمع في الأداء الحكومي. ويرتكز هذا الهدف على عدة مجالات رئيسية، منها:

- **تحديث التشريعات:** تطوير القوانين والأنظمة واللوائح لتواكب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع الإجراءات القضائية وتبسيطها بما يضمن بيئة قانونية مرنة وداعمة للتنمية.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تفعيل نظم الرقابة والمساءلة لحماية المقدرات الوطنية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- **التحول الرقمي لتحسين الأداء الحكومي:** توظيف التكنولوجيا والحوكمة الإلكترونية لتحسين كفاءة العمليات الحكومية، وتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة للمجتمع.
- **تعزيز الوعي القانوني والمشاركة المجتمعية:** تمكين المجتمع من الإسهام في التشريع والرقابة من خلال برامج توعية قانونية تفاعلية، بما يعزز الوعي بالقوانين والحقوق.
- **تطوير الأنظمة القضائية وتيسير الإجراءات:** تهيئة البنية الأساسية وتعزيز التحول الرقمي، والتوسع في أدوات التوفيق والتحكيم والوساطة.

1. المسار الزمني

لمواكبة ما يشهده العالم من تطورات متسارعة وتغيّرات في فترات زمنية قياسية قصيرة، والتزامًا بما أقرته رؤية عُمان 2040 من أن تنفيذها يتم من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة؛ فقد تم تقسيم الخطة في مداها الزمني إلى ثلاثة برامج عمل، هي: برنامج العمل الأول (2026 -2027م)، وبرنامج العمل الثاني (2028 - 2029م)، وبرنامج العمل التكميلي في عام 2030م المعني بالتقييم والتمهيد لخطة التنمية الخمسية الثانية عشرة. كما هو وارد في الشكل رقم (3). وسيركز كلٌّ برنامج عمل على محاور وأولويات مرحلية محددة بالإضافة إلى قائمة برامج ومشروعات تتناسب مع تلك المحاور والأولويات. فيما سيكون دور برنامج العمل التكميلي هو تقييم مسارات الخطة واستدراك البرامج غير المنجزة بالإضافة إلى التمهيد لوضع خطة التنمية الخمسية الثانية عشرة.

الشكل رقم (3) المسار الزمني لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

2. المسار التخطيطي

حرصت الحكومة في إعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة على مراعاة عددٍ من العوامل، مثل: التطورات الاقتصادية العالمية، والاتجاهات الإقليمية في مجالات التنمية المستدامة، والتكنولوجيا، والابتكار، والتحولات في سوق العمل؛ بهدف إعداد سياساتٍ مرنةٍ وقابلةٍ للتكيف مع المتغيرات، مما يعزز القدرة على تحقيق نموٍ اقتصاديٍ مستدامٍ وشامل. وتسعى الخطة إلى إعداد وصياغة أهداف وطنية محددة مرتبطة بمجموعة من البرامج الاستراتيجية يتم تنفيذها وفق مبادرات ومشاريع تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتولّد فرص عملٍ للمواطنين. ولذا؛ ترتكز هذه الخطة على مسارين رئيسيين، هما: المسار الاقتصادي والمسار التنموي كما هو وارد في الشكل رقم (4)، يمثل كلٌّ منهما ركيزةً أساسيةً لضمان تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 وأهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم (4) المسار التخطيطي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

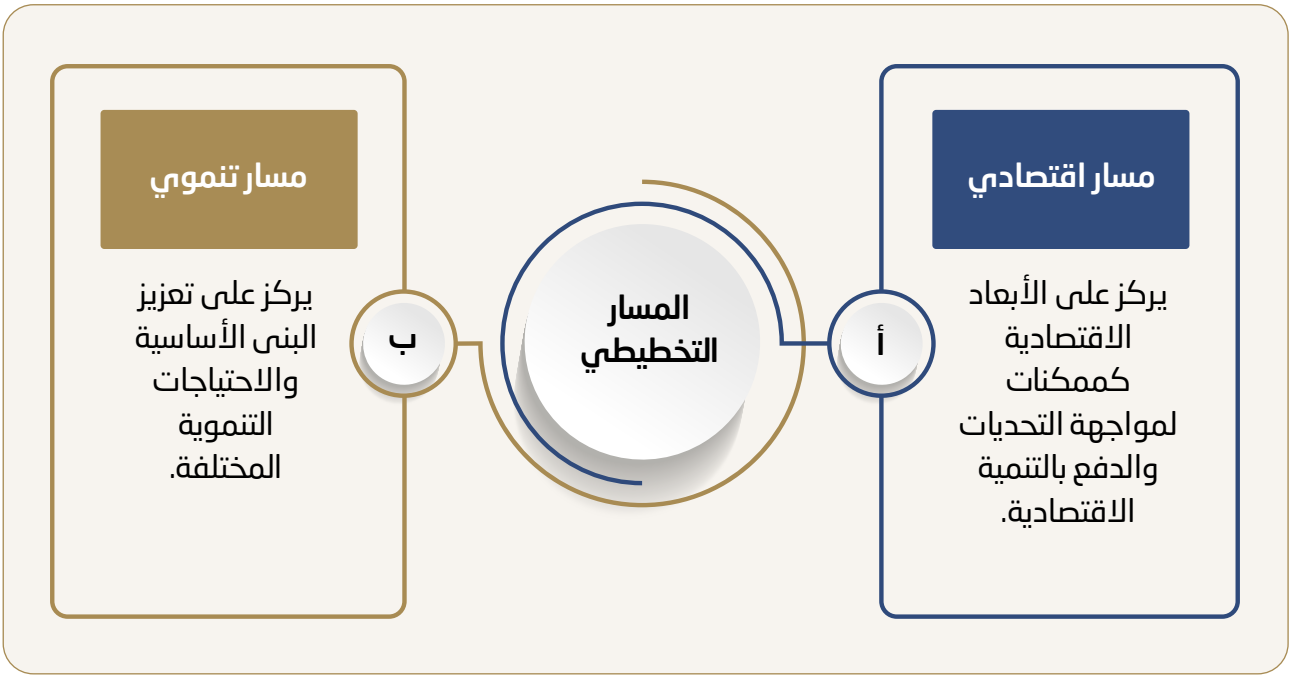

أ. المسار الاقتصادي

يهدف هذا المسار إلى تحقيق تنويع اقتصادي مستدام، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الاستدامة المالية، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للدخل ويعزز القدرة التصديرية للبلاد. ويرتكز هذا المسار على المجالات الآتية:

- **تعزيز بيئة الاستثمار وتطوير القطاع الخاص:** تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لأنشطة القطاع الخاص، وتحفيز ريادة الأعمال، وزيادة جاذبية سلطنة عُمان للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **تنمية القطاعات الإنتاجية الواعدة:** رفع مستوى التحفيز لقطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والتعدين، واللوجستيات، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والتعليم لدعم التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.
- **رفع كفاءة سوق العمل والتشغيل:** تحسين مستوى الإنتاجية وتعزيز المهارات بما يتناسب مع المتطلبات المتسارعة لسوق العمل، وتعزيز التوطين في القطاع الخاص.

- **تعزيز الابتكار والتحول الرقمي:** الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، ودعم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وحلول الاقتصاد المعرفي.
- **تحقيق الاستدامة المالية وضبط الإنفاق العام:** تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع الإنمائية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتنفيذ إصلاحات مالية تضمن الاستقرار المالي والاقتصادي.

ب. المسار التنموي

يركز هذا المسار على استكمال البنى الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المتوازنة، وضمان تحسين دخل الأسرة، بما يتواءم مع تطلعات رؤية عُمان 2040. ويشمل المجالات الآتية:

- **تعزيز جودة الخدمات الاجتماعية:** تطوير منظومة التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، لتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين.
- **تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات:** دعم اللامركزية، وتعزيز تمكين المحافظات في اتخاذ القرارات التنموية، وتحفيز الاستثمار في المحافظات لضمان توزيع أكثر عدالة للموارد والمشاريع التنموية وتوفير فرص عمل.
- **تحسين كفاءة البنية الأساسية والخدمات العامة:** الاستثمار في تطوير المدن الذكية، وتحسين شبكات النقل والمواصلات، وتعزيز التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية.
- **تعزيز الحوكمة والأداء المؤسسي:** تطبيق أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة، وضمان فاعلية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات بأعلى كفاءة.
- **تعزيز الاستدامة البيئية:** التركيز على برامج الاقتصاد الأخضر، والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات الكربون؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة.

3. المسار التكاملي (المختلط)

ركزت الخطط السابقة على تبني مخرجات الفرق الفنية من البرامج والمشاريع، بينما اتبعت خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة هذا النهج مع سمة إضافية متمثلة في إمكانية إدخال برامج استراتيجية ترى الحكومة أهمية تنفيذها في المرحلة القادمة وفقا للمستجدات المحلية والدولية وهو ما يطلق عليه المسار التكاملي (المختلط) كما هو وارد في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) المسار التكاملي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

استندت عملية إعداد الخطة على عدد من المبادئ، منها:

الشمولية

مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية بشكل شمولي، والتي حددتها رؤية عُمان 2040 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

المرونة

مواكبة المتغيرات الطارئة وتعزيز قدرتها على التكيف، وذلك من خلال المراجعة الدورية لغايات ومسارات الخطة ومؤشراتها.

الموازنة بين الواقعية والطموح

الموازنة بين تشخيص الوضع الراهن، وتجسيد الطموحات والتطلعات في تحديد أهداف الخطة وتوجهاتها.

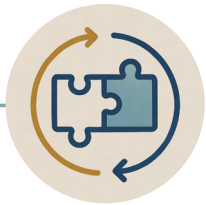

الاتساق والتكامل

تحقيق أعلى درجات الاتساق والتكامل بين الأهداف والسياسات بالإضافة إلى ضمان اتساق وتكامل عمل المؤسسات وتجنب الازدواجية والتعارض في برامجها ومشاريعها.

البعد المكاني

مراعاة مبدأ محلية التنمية وتحقيق التكافؤ المكاني والتقارب بين المحافظات في جهود تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المتغيرات الدولية

مواكبة التطورات في المواثيق التنموية الدولية، وفي مقدمتها أهداف التنمية المستدامة 2030 والاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي.

تم إعداد الخطة وفق منهجية علمية وتشاركية شاملة، استندت إلى التجارب الدولية، واستخلاص الدروس المستفادة من الخطط السابقة، وبما يضمن الاتساق مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040. وقد راعت المنهجية تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات التنموية، وأخذت في الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية الوطنية بما فيها الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (كما هو مبين في الملحق) ومخرجات البرامج والمختبرات الوطنية، إلى جانب الدراسات والتقارير التشخيصية والتحليلية لتحديد الأولويات الوطنية بناءً على معطيات الواقع والتحديات الراهنة.

الشكل رقم (6) الترابط بين رؤية عُمان 2040 وخطط التنمية الخمسية والسنوية على المستوى الوطني والقطاعي والمكاني

وفي إطار تعزيز الشفافية والمشاركة، تم تشكيل فرق عمل فنية مركزية من مختلف الجهات، بلغ عددها اثني عشر فريقا حسب أولويات رؤية عُمان 2040. وإضافة إلى فرق العمل الأساسية، تم تشكيل فريقي عمل: الأول معني بقطاع الشباب وريادة الأعمال، والآخر معني بتقنية المعلومات والاتصالات، ليبلغ إجمالي عدد أعضاء الفرق 281 عضوًا يمثلون 100 جهة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، بالإضافة إلى 620 مشاركًا من خارج هذه الفرق، مما أسهم في إثراء النقاش وتوسيع قاعدة التشاور. وتم عقد 122 اجتماعًا للفرق الفنية المركزية، إلى جانب 37 لقاءً مع القيادات من مختلف القطاعات.

281
عدد أعضاء الفرق

100
جهة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية

كما تم تنفيذ ورش عمل تخصصية، وجلسات حوارية وعصف ذهني مع المعنيين من مختلف القطاعات، إضافة إلى جلسات نقاشية لمراجعة البرامج الاستراتيجية من قبل خبراء ومتخصصين؛ مما ساعد على ضمان جودة المخرجات ومواءمتها مع المستهدفات الاستراتيجية. وتضمنت منهجية إعداد الخطة استخدام ثلاث استمارات لتسهيل عمل الفرق الفنية المركزية وهي: استمارة تحليل الوضع الراهن، واستمارة تحديد التحديات واختيار الأولويات، واستمارة وضع البرامج ومؤشرات الأداء. وتعزيزًا لمبدأ الشفافية؛ تم إعداد "نسخة المجتمع" لتوعية أفراد المجتمع بأهمية الخطة وأهدافها وأولوياتها وبرامجها، ومدى الاستفادة منها في تحقيق التنمية الشاملة، وانعكاساتها على تحسين مستويات المعيشة.

وقد تم الاسترشاد بعدد من الأساليب العلمية في إعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، أبرزها:

- **التخطيط التشاركي التأشيري:** يهدف إلى تحقيق النتائج التنموية الفعلية وضمان المشاركة المجتمعية الواسعة في إعداد الخطة بالاتساق مع عمل مؤسسات الدولة.
- **التخطيط البرامجي المتكامل:** يربط بين أهداف وأولويات رؤية عُمان 2040 والخطة الحادية عشرة من خلال مجموعة من البرامج التي تسهم في تحقيق المستهدفات المحددة.
- **النمذجة الاقتصادية والتخطيط المبني على النتائج:** يتماشى مع التوجه نحو تبنّي موازنة البرامج والأداء؛ إذ يمكن من خلاله متابعة مدى الإنجاز المحقق في الخطة وتقييم نتائجها وتأثيرها عبر تحديد مؤشرات قياس الأداء الذكية.
- **الإدارة التكيفية المرنة:** تشمل التعلم المستمر والتكيف بناءً على المستجدات والأدلة والإشارات البارزة وتقييم البدائل، مما يسمح بإجراء تعديلات متكررة على خطة التطوير بمرور الوقت.
- **تخطيط السيناريوهات:** تستوعب الخطة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، لتوقّع سيناريوهات مستقبلية مختلفة وتطوير استراتيجيات للاستجابة لها بفاعلية. ويتضمن ذلك تحديد الدوافع الرئيسية للتغيير، واستكشاف مختلف إشارات التغير المستقبلية المحتملة، وإعداد خطط للمخاطر المحتملة.

620
مشاركًا من خارج الفرق الفنية المركزية

122
اجتماعًا للفرق الفنية المركزية

37
لقاءً مع القيادات من مختلف القطاعات

15
ورشة عمل تخصصية

21
جلسة حوارية وعصف ذهني

45
جلسة نقاشية لمراجعة البرامج الإستراتيجية من قبل خبراء ومتخصصين

٢
الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

2-1 النمو الاقتصادي العالمي

2-2 التضخم العالمي

2-3 التجارة العالمية

2-4 النفط والغاز

2-5 الدين العام العالمي

2-6 الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

2-7 التغيرات المناخية العالمية وتحدياتها

2 التطورات الاقتصادية الدولية

تكتسب التطورات الاقتصادية الدولية أهمية خاصة في ظل الترابط الكبير بين اقتصادات العالم بفعل الانفتاح الاقتصادي، ولا تكاد توجد دولةٌ بمنأى عن التأثر بمثل تلك التطورات. وفي ضوء انفتاح الاقتصاد العُماني على الاقتصاد العالمي وتأثره بالتفاعلات الإقليمية والعالمية فإن إعداد الخطط التنموية يأخذ بعين الاعتبار انعكاسات التطورات العالمية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتسعى تلك الخطط إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الفرص والتحديات التي تفرزها تلك التطورات، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتماد سياسات وإجراءات للتكيف مع الوقائع العالمية الجديدة. وتعد التطورات في أسواق الطاقة، والتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية إلى جانب التزامات المناخ والاستدامة من أبرز التطورات العالمية المؤثرة.

1-2 النمو الاقتصادي العالمي

يشير تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2025م إلى أن الاقتصاد العالمي شهد نموًا معتدلًا بلغ حوالي 3.3% في عام 2024م مقارنة بنحو 3.5% في عام 2023م، ولكنه ظل دون المستوى المأمول، وأقل من المتوسط التاريخي البالغ 3.7% للفترة (2019-2020م)، مما يعكس استمرار تأثير الصدمات والتوترات الجيوسياسية.

وفي ضوء تصاعد التوترات التجارية، لا سيما بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسومًا جمركية مرتفعة وما تبع ذلك من ردود فعل مماثلة من شركائها التجاريين، والارتفاع الحاد في مستويات الغموض وحالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية الحمائية، والتأثيرات السلبية المحتملة على آفاق النمو؛ قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي إلى 3.0% و3.1% في عامي 2025م و2026م على التوالي، مقارنة بتقديرات يناير2025م التي بلغت 3.3% لكلٍ من هذين العامين.

وشهدت الاقتصادات الكبرى تفاوتًا واضحًا في أدائها الاقتصادي. ففي الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد الأمريكي معدلات نمو بلغت 2.8% في عام 2024م مقارنة بنحو 2.9% في عام 2023م، سجلت منطقة اليورو نموًا متواضعًا بنسبة 0.9% في عام 2024م مقارنة بنحو 0.4% في عام 2023م. وفي المقابل، حققت الاقتصادات الآسيوية الكبرى أداءً أفضل مقارنة بالولايات المتحدة ومنطقة اليورو؛ حيث نما الاقتصاد الصيني بنسبة 5.0% في عام 2024م مقابل 5.4% في عام 2023م. أما الاقتصاد الهندي، فقد سجل نموًا نسبته 6.5% في عام 2024م مقابل 9.2% في عام 2023م.

صندوق النقد الدولي في يوليو 2025 م

خفّض توقعاته للنمو العالمي إلى

3.0%

في عام 2025م

و

3.1%

في عام 2026م

بسبب التوترات التجارية

وتُظهر توقعات النمو الاقتصادي للدول الكبرى خلال عامي 2025م و2026م استمرار التفاوت في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول واتجاهه نحو الانخفاض. فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي تباطؤًا تدريجيًّا في معدلات النمو ليصل إلى 1.9% و2.0% في عامي 2025م و2026م على التوالي، مما يعكس تأثير التوترات التجارية وزيادة عدم اليقين بشأن السياسات وتوقع انخفاض زخم الطلب. وفي المقابل، يُتوقع أن تسجل منطقة اليورو نموًا نسبته 1.0% و1.2% في عامي 2025م و2026م على التوالي. وعلى صعيد الاقتصادات الآسيوية، يُتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الصيني لينمو بنسبة 4.8% و4.2% في عامي 2025م و2026م على التوالي، والهندي بنسبة 6.4% في كلٍّ من عامي 2025 م و2026 م. وتعكس هذه المعدلات المرتفعة نسبيًا دور الأسواق الناشئة في قيادة النمو الاقتصادي العالمي، في ظل تباطؤ الأداء في الاقتصادات المتقدمة. ويوضح الشكل رقم (7) توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الرئيسية لعامي 2025م و2026م.

تباطؤ الاقتصادات المتقدمة

مقابل **استمرار تفوق الصين والهند** في دعم النمو العالمي

الشكل رقم (7) توقعات النمو الاقتصادي للاقتصادات الرئيسية لعامي 2025م و2026م

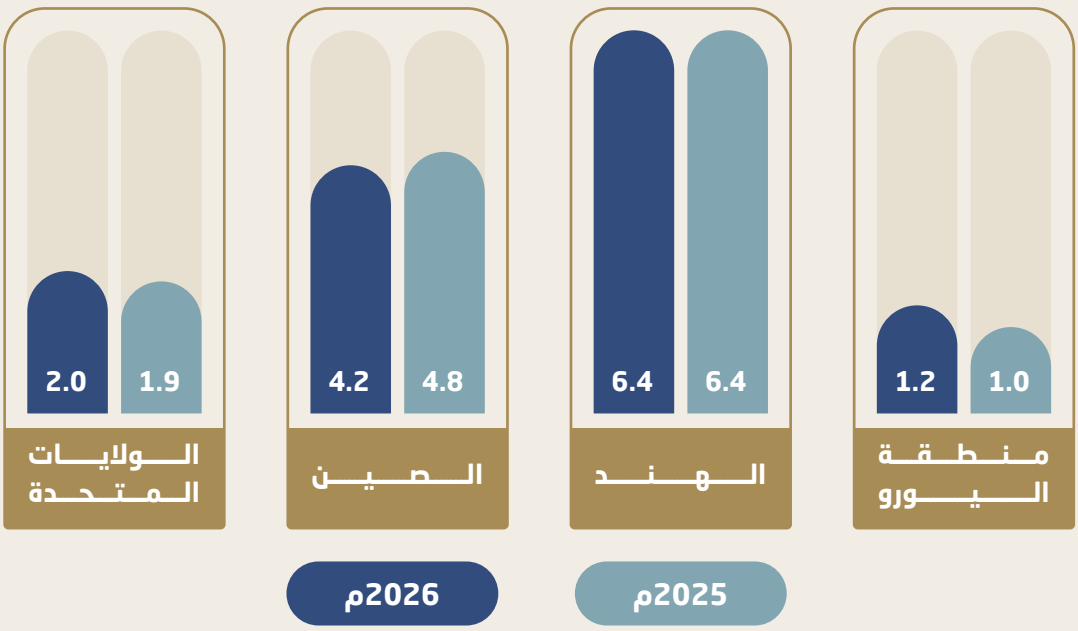

المصدر: تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ، صندوق النقد الدولي، يوليو 2025م

وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا بنسبة 1.9% في عام 2024م مقارنة بنحو 2.4% في عام 2023م حسب بيانات صندوق النقد الدولي، متأثرًا بالخفض الطوعي لإنتاج النفط وبتداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ومن المتوقع في ضوء الرفع التدريجي لإنتاج النفط أن ينمو اقتصاد المنطقة بنسبة 3.2% في 2025م و3.4% في 2026م مقارنة بتوقعات يناير 2025م التي بلغت 3.5% و3.9% للعامين المذكورين على التوالي، متأثرًا بتصاعد السياسات التجارية الحمائية.

وتراوحت نسب النمو المقدرة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024م بين 1.3% للاقتصاد السعودي و3.8% للاقتصاد الإماراتي. في حين شهد الاقتصاد الكويتي انكماشا بنسبة 2,8% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ويوضح الشكل رقم (8) توقعات النمو لدول المجلس في عامي 2025م و2026م والذي يظهر أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة ستحقق أعلى معدل نمو في عام 2025م بين دول المنطقة تليها المملكة العربية السعودية. أمَّا في عام 2026م وستحقق دولة قطر أعلى معدل نمو وتليها دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (8) توقعات نمو دول مجلس التعاون الخليجي لعامي 2025م و2026م

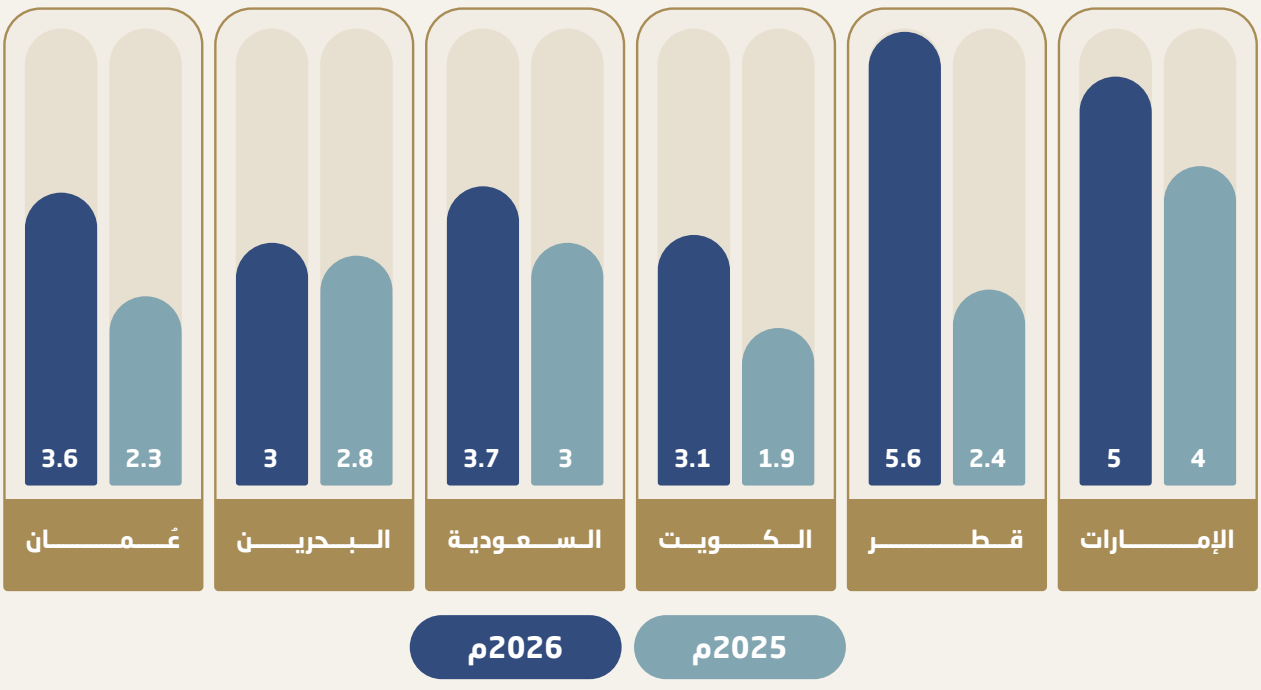

المصدر: تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ، صندوق النقد الدولي،أبريل 2025م

يتوقع صندوق النقد الدولي وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2025م تراجع معدل التضخم العالمي من 5.6% في عام 2024م إلى 4.2% و3.6% في عامي 2025م و2026م على التوالي. وهو ما يعكس تحسنًا تدريجيًّا مقارنةً بالسنوات السابقة، إلا أن هذا التراجع لن يعيد التضخم إلى مستويات ما قبل الجائحة؛ ففي العديد من الاقتصادات المتقدمة، يظل التضخم الأساسي مرتفعًا بسبب استمرار الارتفاع في أسعار الخدمات. ورغم ذلك، تتباين سياسات البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم، حيث يتوقع أن تواصل بعض البنوك الكبرى رفع أسعار الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية، بينما تُخفّض بعض البنوك الأخرى معدلات الفائدة بسبب تراجع التضخم في اقتصاداتها.

في موازاة ذلك، يعد تصاعد التوترات التجارية العالمية وارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات من أبرز العوامل التي قد تُبقي التضخم عند مستويات مرتفعة خلال السنوات المقبلة؛ إذ تُسهم هذه التوترات في رفع تكاليف الإنتاج وعرقلة انسياب السلع، ما يُضعف من فاعلية سياسات البنوك المركزية في احتواء الضغوط التضخمية.

التضخم العالمي

2024
% 5.6

2025
% 4.2

2026
% 3.6

يُتوقع أن يظل مسار التضخم خلال عامي 2025م و2026م هشًّا،

مما يستدعي تنسيقًا أوثق في السياسات النقدية والمالية والتجارية العالمية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي

رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها التجارة العالمية، إلا أنها شهدت انتعاشًا جزئيًّا بعد تراجعها الكبير خلال جائحة كوفيد 19-، لتنمو بنسبة 3.5% في عام 2024م مقابل تراجعها بنسبة 8.4% في عام 2020م. وقد قام صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في يوليو 2025م، بتخفيض توقعاته لنمو حجم التجارة العالمية إلى 2.6% و1.9% في عامي 2025م و2026م على الترتيب مقارنة بتوقعاته في يناير 2025م والتي بلغت 3.2% و3.3% لكل من العامين المذكورين.

ويعزى هذا التخفيض إلى ارتفاع التعريفات الجمركية وانعكاساته السلبية على جانبي العرض والطلب من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الطلب الخارجي، فضلا عن انعكاساتها على أسواق السلع الأساسية، مثل الطاقة والمواد الخام، مما يزيد من التحديات أمام سلاسل الإمداد العالمية.

وتشير التوقعات إلى أن التجارة العالمية ستظل عرضة للتقلبات الحادة نتيجة السياسات التجارية الحمائية التي حذّر صندوق النقد الدولي من أن استمرار التصعيد فيها قد يؤدي إلى تفكك النظام التجاري الدولي، مؤكدًا أهمية التعاون الدولي لإعادة بناء نظام تجاري مستقر وقابل للتنبؤ، يعزز النمو الاقتصادي العالمي.

التجارة العالمية

توقع نمو حجم التجارة العالمية

% 2.6

في عام **2025م**

% 1.9

في عام **2026م**

شهدت أسواق النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة تقلبات شديدة نتيجة التوترات الجيوسياسية وتغيّر أنماط العرض والطلب والتحولات البيئية. ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2025م تراجع أسعار النفط العالمية على المدى المتوسط، حيث سجلت مستويات الأسعار تراجعات متتالية في السنوات الأخيرة، متوقعًا أن يستمر هذا الاتجاه خلال الأعوام القادمة. وتشير بيانات التقرير إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط من 96.4 دولار أمريكي في عام 2022م إلى 80.6 دولار في عام 2023م، ليصل إلى 79.2 دولار في 2024م.

وفي السياق ذاته، يتوقع التقرير أن ينخفض سعر برميل النفط عن مستواه المتحقق خلال عام 2024م بنسبة 13.9% ليصل إلى نحو 68.2 دولار أمريكي في عام 2025م، مع استمرار توقع انخفاض الأسعار إلى مستويات 64.3 دولار أمريكي في عام 2026م.

ويشير التقرير إلى أن انخفاض أسعار النفط يأتي وسط مخاوف من أن يؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى إضعاف الطلب العالمي. كما أن انتهاء تخفيضات إمدادات أوبك+ الطوعية، إلى جانب النمو القوي في إنتاج النفط خارج أوبك+، سيؤدي إلى تجاوز المعروض حجم الطلب العالمي الضعيف خلال العامين القادمين. وعليه؛ فإنه من المرجح أن تبقى مستويات الأسعار في نطاق أدنى مقارنة بمستوياتها في السنوات السابقة لا سيما في ظل توجهات العالم نحو الطاقة المتجددة.

أسواق النفط العالمية

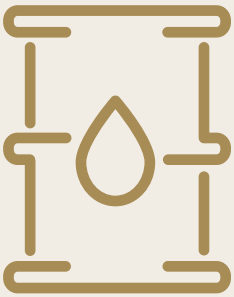

توقع متوسط سعر النفط

68.2

دولار/برميل

في عام **2025م**

64.3

دولار/برميل

في عام **2026م**

5-2 الدين العام العالمي

شهد الدين العام العالمي خلال السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا، مدفوعًا بجملة من العوامل الاقتصادية والهيكلية التي تزامنت مع أزمات عالمية متلاحقة، بدءًا بجائحة كوفيد-19، مرورًا بتداعيات الحرب في أوكرانيا، وانتهاءً بموجة التضخم العالمية وارتفاع أسعار الفائدة. ووفقًا لتقرير الراصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025م، تجاوز حجم الدين العام العالمي 100 تريليون دولار بنهاية عام 2024م، ما يعادل نحو 92.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توقعات ببلوغه 100% بحلول عام 2030م إذا استمرت الاتجاهات الحالية؛ مما يثير مخاوف بشأن الاستقرار المالي العالمي. ويبين الجدول رقم (1) حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية.

وهذا التزايد في الدين العام العالمي يتقاطع مع مسارات النمو الاقتصادي والتجارة الدولية؛ فارتفاع مستويات الدين يحدُّ من قدرة الحكومات على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كما أن ارتفاع تكاليف خدمة الدين نتيجة لزيادة أسعار الفائدة يضغط على الميزانيات الحكومية؛ مما قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق على البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. كما أنَّ ارتفاع مستويات الدين قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما ينعكس سلبًا على حجم التجارة العالمية. وفي ظل هذه التحديات، يؤكد صندوق النقد الدولي ضرورة تنفيذ إصلاحات مالية هيكلية عاجلة، تشمل تحسين كفاءة الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الشفافية المالية، وذلك؛ لضمان استقرار مستويات الدين العام على المدى الطويل.

الجدول رقم (1) الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	الولايات المتحدة الأمريكية	اقتصادات الأسواق الناشئة	الصين	الاقتصادات النامية
2019	83.8	103.6	108.2	54.5	59.4	43.1
2020	98.9	122.0	132.0	64.1	69.0	50.1
2021	94.0	115.5	124.7	63.3	70.1	49.4
2022	89.9	109.3	118.8	63.4	75.5	50.2
2023	91.3	108.2	119.0	67.4	82.0	53.7
2024	92.3	108.5	120.8	69.5	88.3	52.7

المصدر: تقرير «الراصد المالي» ، صندوق النقد الدولي، أبريل 2025م

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا تغيّرات متسارعة خلال السنوات الأخيرة، وذلك انعكاسًا للظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة. فبعد تراجعٍ ملحوظ سُجل عام 2022م نتيجة عوامل عديدة من بينها ارتفاع معدلات التضخم، والتوترات الجيوسياسية، والسياسات النقدية المتشددة في الاقتصادات الكبرى؛ عاد الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع مرة أخرى في عام 2023م.

وبحسب بيانات أحدث مسح لصندوق النقد الدولي حول الاستثمار الأجنبي، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا إلى مستوًى قياسي بلغ 41 تريليون دولار في عام 2023م، بزيادة قدرها 1.75 تريليون دولار أو ما نسبته 4.4% مقارنةً بالعام السابق، مع نمو واضح في أغلب المناطق الجغرافية. وقد أسهمت الاقتصادات المتقدمة بنصيب كبير من هذه الزيادة؛ إذ ارتفعت الاستثمارات المباشرة فيما بينها بحوالي 880 مليار دولار أو بنسبة 3.6%. كذلك، ارتفعت الاستثمارات المتدفقة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية بنحو 538 مليار دولار أو ما نسبته 7.6%.

وعلى مستوى الدول، احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بمكانتها كأكبر وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، إذ شهدت ارتفاعًا ملحوظًا بلغ 227 مليار دولار خلال عام 2023م، لتُعزز بذلك موقعها الريادي عالميًّا. كذلك، برزت سنغافورة بتسجيلها أكبر زيادة في التدفقات الاستثمارية بلغت 307 مليارات دولار، تلتها ألمانيا بنحو 164 مليار دولار. في المقابل، شهدت بعض الاقتصادات مثل هولندا ولوكسمبورغ انخفاضات ملحوظة، ورغم ذلك؛ بقيت هذه الدول ضمن قائمة الدول الخمس الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة.

كما تميّزت الاقتصادات الناشئة بنمو قوي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ شهدت الهند والمكسيك والبرازيل زيادة ملحوظة بلغت حوالي 130 مليار دولار لكل منها، وبنسبة نمو وصلت إلى نحو 20%، وهو ما يُعد الارتفاع الأكبر على الإطلاق لهذه الاقتصادات منذ بدء مسح صندوق النقد الدولي السنوي للاستثمار المباشر عام 2009م.

41
تريليون دولار إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا في 2023

1.75
تريليون دولار مقدار الزيادة السنوية

% 4.4
معدل النمو السنوي في تدفقات الاستثمار

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة بسبب التغيّر المناخي؛ إذ تؤثر الظواهر الجوية القاسية، مثل: الأعاصير والفيضانات والجفاف على الإنتاج الزراعي والصناعي، مما يؤدي إلى تقلبات في أسعار السلع الأساسية وتهديد الأمن الغذائي. إلى جانب ما تسببه الكوارث الطبيعية من أضرار جسيمة في البنية الأساسية؛ مما يترتب عليه أعباء مالية ضخمة على الحكومات والشركات لإعادة الإعمار والتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

وقد أبرز تقرير حالة المناخ العالمي 2024م، الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن الظواهر الجوية القاسية، والآثار طويلة المدى لارتفاع حرارة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر إلى مستويات قياسية وأن عام 2024م هو أول عام تتجاوز فيه درجة حرارة سطح الأرض 1.5 درجة مئوية منذ ما قبل الثورة الصناعية، مما يجعله العام الأكثر حرارة في سجل الرصد الممتد على مدار 175 عامًا. كما أن كلّ سنة من السنوات الثماني الماضية سجلت رقمًا قياسيًّا جديدًا لحرارة المحيطات. وتشير توقعات المناخ إلى أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات سيستمر حتى نهاية القرن الحادي والعشرين على الأقل حتى في ظل سيناريوهات انبعاثات الكربون المنخفضة.

بيانات تقرير حالة المناخ العالمي 2024م

عام 2024م هو **الأكثر حرارة** على مدار **175 عامًا**

تجاوز متوسط حرارة سطح الأرض **1.5 درجة مئوية** مقارنة بما قبل الثورة الصناعية

الأحداث المناخية القاسية كلفت الاقتصاد العالمي أكثر من **تريليوني دولار** خلال العقد الماضي

وتشير تقديرات غرفة التجارة الدولية، في تقريرها الصادر في عام 2024م، إلى أن الأحداث المناخية القاسية المرتبطة بالمناخ كلفت الاقتصاد العالمي أكثر من تريليوني دولار خلال العقد الماضي. بالإضافة إلى ذلك، تفرض السياسات البيئية والتوجه نحو تقليل انبعاثات الكربون تحديات جديدة على الصناعات التقليدية؛ مما يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة والتحول إلى مصادر طاقة مستدامة.

شهدت الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة نموًا لافتًا في عام 2024م، إذ تجاوز إجمالي الاستثمارات تريليوني دولار، أي أكثر من ضعفي ما يُستثمر في الوقود الأحفوري، مدفوعة بزيادة كبيرة في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح والتوسع في استخدامها في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن ترتفع حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء عالميًّا من 30% في عام 2023م إلى 46% بحلول عام 2030م؛ نتيجة لتوسع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى الابتكار التكنولوجي المستمر وانخفاض التكاليف. ورغم هذا التوسع، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الاستثمارات الحالية إذ تشير التقديرات إلى أن العالم بحاجة إلى ما لا يقل عن 4.5 تريليون دولار سنويًّا في استثمارات الطاقة النظيفة بحلول عام 2030م.

تحوّل اقتصادي نحو الطاقة النظيفة

استثمارات الطاقة النظيفة في 2024م تجاوزت

تريليوني دولار

نمو ملحوظ في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا

توقّع ارتفاع حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء عالميًا من **30%** عام 2023م إلى **46%** عام 2030م

الفصل الثالث

التطورات المحلية

3-1 النمو السكاني

3-2 التنويع الاقتصادي

3-3 التنمية المتوازنة بين المحافظات

3-4 الاستثمار الأجنبي المباشر

3-5 الاقتصاد الرقمي

3-6 الاقتصاد الأخضر

سجلت سلطنة عُمان زيادة ملحوظة في عدد السكان خلال السنوات الماضية؛ ففي عام 2014م، بلغ إجمالي عدد السكان نحو 3.99 مليون نسمة، وارتفع ليصل إلى 5.27 مليون نسمة في عام 2024م. ويمثل العُمانيون نحو 56.7% من إجمالي السكان، بينما يشكل الوافدون حوالي 43.3%. وتعكس هذه الزيادة الاتجاهات الديموغرافية الناتجة عن تحسن الرعاية الصحية، وزيادة أعداد القوى العاملة لدعم النمو الاقتصادي. كما يبرز التوزيع السكاني لعام 2024م تفاوتًا كبيرًا في نسبة النوع بين العُمانيين والوافدين، والتي بلغت 308 ذكور لكل 100 أنثى بين الوافدين، بينما بقيت مستقرة عند 101 ذكر لكل 100 أنثى بين العُمانيين، مما يعكس الغلبة العددية للذكور لدى العمالة الوافدة في سلطنة عُمان، وذلك لطبيعة الأعمال التي يتطلبها الاقتصاد العُماني للعمالة الوافدة، والتي يتركز الكثير منها في قطاع الإنشاءات.

ويشهد الهيكل العمري للسكان تغيرات متسارعة، حيث يتوقع ارتفاع نسبة كبار السن إلى نحو 6.6% في عام 2030م مقارنة مع 6% في عام 2024م، وارتفاع نسبة الفئة العمرية (15 - 59) لتصل إلى 61% في عام 2030م مقارنة مع 57% في عام 2024م. وفي المقابل يتوقع انخفاض نسبة الفئة العمرية (0 - 14) لتبلغ 32.4% في عام 2030م مقارنة مع 37% في عام 2024م، كما هو مبين في الشكل رقم (9). وتعزى هذه التغيّرات إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلي من 3.0 ولادات لكل امرأة في سن الإنجاب (15 - 49 سنة) في 2014م إلى 2.0 في 2023م. وعليه؛ تفرض هذه التغيّرات ضغوطًا متزايدةً على نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية؛ مما يتطلب وضع استراتيجيات متكاملة لتطوير برامج

السكان في عام 2024م

إجمالي السكان

5.27

مليون

العُمانيون

% 56.7

101 ذكر / 100 أنثى

الوافدون

% 43.3

308 ذكور / 100 أنثى

الشكل رقم (9) الهيكل العمري للسكان لعامي 2024م و2030م

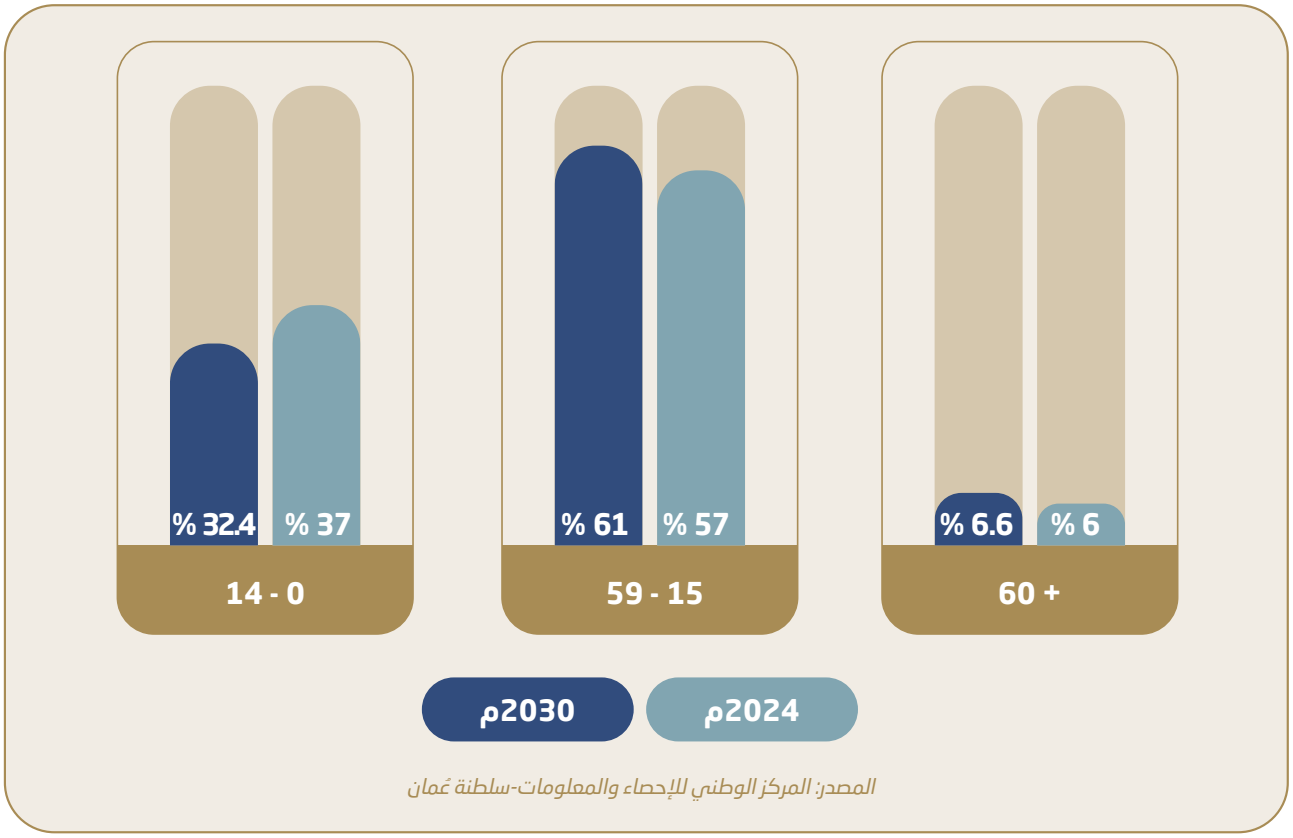

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات-سلطنة عُمان

الرعاية الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية بما يضمن استدامتها، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة الفئات الشابة في سوق العمل لدعم الاقتصاد الوطني.

ويظهر النمو السكاني المتسارع في سلطنة عُمان تحديات وفرصًا ينبغي التنبه لها والاستفادة منها، مما يتطلب استثمارات مستدامة في البنية والخدمات الأساسية، مثل: الإسكان والصحة والتعليم؛ لضمان تلبية احتياجات السكان المتزايدة وتحقيق تنمية متوازنة. كما أن التوسع في سوق العمل يمثل تحديًا مهمًا، حيث تبرز الحاجة إلى خلق فرص عمل كافية للمواطنين العُمانيين، مع تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، من خلال سياسات التوطين وتعزيز الكفاءات الوطنية. في المقابل، يشكل النمو السكاني رافدًا مهمًّا لتوسيع حجم الاقتصاد الوطني، بزيادة الأيدي العاملة التي تعد أحد عناصر الإنتاج في الاقتصاد، ويوفّر فرصة لتعزيز التخطيط الحضري واستغلاله في تطوير المدن الذكية وتحقيق التنمية المستدامة. ويتيح هذا النمو أيضا فرصة لتمكين الشباب عبر سياسات داعمة تسهم في زيادة مشاركتهم في سوق العمل، مما يعزز الإنتاجية ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستدامة التنمية؛ كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ويسهم في توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد. ويعد التنويع الاقتصادي ضروريًّا لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل تقلبات الأسعار العالمية، إذ يعزز من مرونة الاقتصاد ويقلل من المخاطر. كما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال زيادة الدخل القومي، ولذا؛ فهو عنصرٌ حيويٌّ لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل وزيادة القدرة التنافسية.

ويشكل التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط أولوية قصوى لسلطنة عُمان، وقد كان هذا الهدف حاضرًا في مختلف الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها سلطنة عُمان منذ بدء عصر النهضة المباركة في عام 1970م حيث كان تنويع مصادر الدخل والهياكل الإنتاجية، وزيادة نسبة وقيمة الصادرات غير النفطية من الأهداف الرئيسية في الخطط التنموية. ورغم تحقيق تقدم كبير في مجمل مسيرة التنويع الاقتصادي مثل تعزيز نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتي ارتفعت لتصل إلى 71.3% بالمتوسط خلال الفترة (2021 - 2024) مقابل 70.5% في عام 2020م ، إلّا أنّه لا يزال هناك عددٌ من المستهدفات الأخرى التي تواجه بعض التحديات في تحقيقها، ومنها: بقاء عوائد النفط والغاز المصدر الرئيسي لميزانية الدولة والتي شكلت نحو 73% من إجمالي الإيرادات العامة، إلى جانب هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات السلعية والتي وصلت إلى نحو68% في عام 2024م.

متوسط مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-2024م)

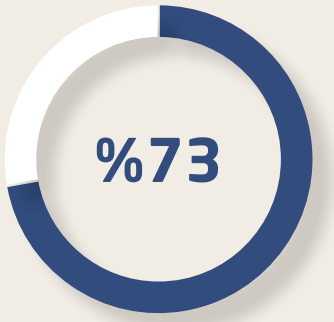

نسبة عوائد النفط والغاز من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في عام 2024م

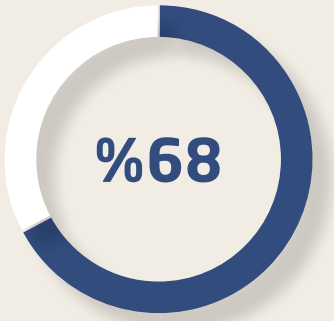

نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2024م

كما تواجه عملية التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان بعض التحديات، منها: ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، وضعف التركيز على التجمعات الاقتصادية المتكاملة، وقلة الاعتماد على سلاسل القيمة في وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية.

وضمن إطار الجهود المبذولة لمعالجة التحديات التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي؛ أطلقت سلطنة عُمان برنامجًا وطنيًّا يُعنى بالتنويع الاقتصادي؛ لتسريع تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) المتصلة بالتنويع الاقتصادي، وبما يتواءم مع تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040. ومن أبرز مخرجات البرنامج: اقتراح عدد من التجمعات الاقتصادية المتكاملة والمبينة في الشكل رقم (10) واقتراح بعض السياسات، من أبرزها: تمكين الشق السفلي للتعدين، وتعظيم العائدات الاقتصادية من الثروة السمكية، إلى جانب اقتراح عدد من المبادرات، منها: تنظيم بيع المعادن، وتكاملية الموانئ البرية والجوية والبحرية تحت مظلة واحدة.

الشكل رقم (10) التجمعات الاقتصادية المتكاملة

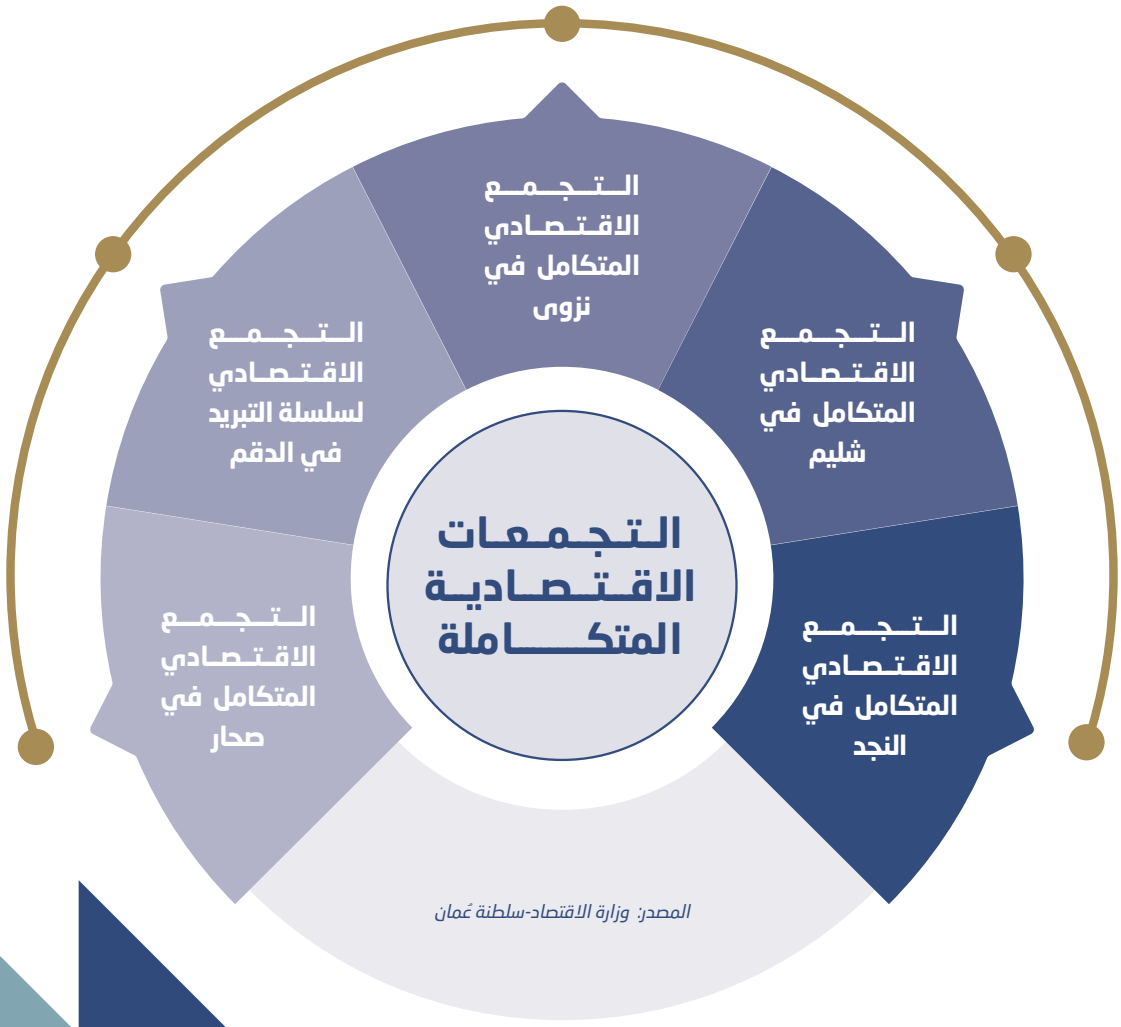

المصدر: وزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

بتوجيه سديد من جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- تبنت الحكومة على مدى السنوات الخمس الماضية نهجًا متكاملًا لتحقيق تنمية متوازنة في جميع المحافظات؛ فبينما ركزت على تعزيز الاقتصاد الوطني وضمان استقراره، أولت في الوقت ذاته اهتمامًا كبيرًا بتنمية اقتصادات المحافظات، عبر دعم اللامركزية واستكمال بناء الإطار التشريعي وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية؛ لضمان توزيع عادل لمقومات التنمية وتحقيق نمو مستدام في جميع المحافظات.

وعلى صعيد البرامج والمبادرات الاقتصادية المتصلة بتحفيز التنمية المحلية، فقد خصصت الحكومة مصروفات أساسية في الميزانية العامة للدولة لدعم تنفيذ المشروعات ذات الأثر التنموي التي لها تأثير مباشر على تحسين حياة المواطنين في جميع المحافظات وتحقيق التنمية المتوازنة. إلى جانب ذلك جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- بتخصيص 20 مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) ابتداء من عام 2022م.

ويعد برنامج تنمية المحافظات محركًا أساسيًّا لتنمية العديد من المجالات والقطاعات؛ حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها ببرنامج تنمية المحافظات حتى نهاية مارس 2025م نحو 1132 مشروعًا في مختلف المحافظات، وبلغ الصرف ضمن البرنامج ما يقارب 102.7 مليون ريال عُماني.

كما أسهم البرنامج، إلى جانب الموازنة الإنمائية، في دعم العديد من الجوانب التنموية الحيوية، شملت مجالات اقتصادية واجتماعية وخدمية، أهمها:

- **تحفيز النشاط الاقتصادي:**
أسهمت استثمارات البرنامج في تطوير المواقع السياحية والمخططات الصناعية والتجارية والأسواق، مما جذب المستثمرين ودفع رواد الأعمال لإقامة مشروعات جديدة.

- **تنشيط السياحة:**
أسهمت المهرجانات التي تمّ تنظيمها من خلال البرنامج في إنعاش السياحة، وزيادة الحركة الشرائية في الأسواق، وزيادة العوائد المباشرة للأسر المنتجة، وفتح فرص عمل مؤقتة للباحثين عن عمل.

- **توفير فرص عمل:**
تم إسناد العديد من المشاريع إلى شركات محلية تعمل في المحافظات؛ ما أدى إلى نقل وظائف جديدة إليها، وتقليل الهجرة إلى العاصمة مسقط، واستقرار الأهالي في محافظاتهم. وقدّرت وزارة الاقتصاد عدد الوظائف المباشرة المرتبطة بالإنفاق ضمن برنامج تنمية المحافظات بنحو 1427 وظيفة مباشرة، و428 وظيفة غير مباشرة، بإجمالي 1855 وظيفة جديدة.

- **تعزيز المحتوى المحلي:**
أسهمت مشاريع البرنامج في تنشيط محلات بيع مواد البناء، ومصانع المنتجات الإسمنتية، والورش، وأصحاب المعدات الثقيلة والخفيفة، ومركبات النقل، مما عزز المحتوى المحلي.

- **تحسين البنية الأساسية:**
أسهمت أعمال التحسين والصيانة، والمماشي الصحية التي أُنجزت من خلال البرنامج في إضفاء طابع عصري أكثر جاذبية للمواقع والمخططات، وجعلها أكثر مواءمة لاحتياجات المجتمع.

- **تعزيز المشاركة المجتمعية:**
مساهمة المجالس البلدية واللجان الأهلية في المحافظات في اختيار المشاريع وتحديد أولوياتها.

تشـكّل الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة ركيـزة أساسـية لدفـع عجلـة التنميـة الاقتصاديـة، إذ تسـهم فـي تنويـع الاقتصـاد، وخلـق فـرص عمـل، ونقـل التكنولوجيـا، وتعزيـز الإنتاجيـة. وعلـى مـدار العقـود الماضيـة، بذلـت الحكومـة جهـودًا كبيـرة لجـذب الاستثمـارات الأجنبيـة مـن خلال إصلاحـات تشريعيـة ومؤسسـية، وتوفيـر حوافـز للمستثمريـن الأجانـب.

وبالإضافة إلى القوانين المنظمة لبيئة الاستثمار والتي تزامن إصدارها مع إعداد الخطة الخمسية العاشرة، واصلت سلطنة عُمان تحديث قوانين الاستثمار لتعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، ومن أبرزها: قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة في عام 2025م الذي سيكون له دورٌ في تيسير إجراءات التقاضي بما يوفر المزيد من الارتياح والطمأنينة للمستثمرين، وقانون المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة في عام 2025م الذي سيوفر بيئة استثمارية محفزة للشركات العاملة في هذه المناطق، وقانون العمل في عام 2023م الذي يوفر بيئة عمل آمنة وصحية وجاذبة للاستثمار ومواكبة للتطورات والمتغيرات الاقتصادية في قطاع الأعمال.

وتشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بلغ نحو 29.0 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024م، مقارنة بنحو 25.5 مليار ريال عُماني في عام 2023م، مسجلًا نموًا بنسبة 14 %. ويحتل قطاع النفط والغاز المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي فيه حوالي 22.9 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2024م، مشكّلا ما نسبته78.9%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية برصيد بلغ 2.8 مليار ريال عُماني ليشكل ما نسبته 9.7 % من إجمالي رصيد الاستثمار.

وتستهدف سلطنة عُمان تعزيز الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير النفطية، لا سيما: الصناعات التحويلية، والسياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، بما فيها مشاريع الهيدروجين الأخضر؛ بهدف تعزيز الاستدامة وتقليل الاعتماد على النفط. كما يجري تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية الرقمية؛ لتسهيل الإجراءات الاستثمارية وتشجيع الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. وكذلك زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب المهني؛ بهدف تطوير القوى العاملة المحلية ورفع كفاءتها، مما يؤدي إلى تحسين جاذبية سلطنة عُمان للاستثمارات طويلة الأجل وتعزيز مكانتها كمركز استثماري واعد.

29

مليار ريال عُماني
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بنهاية عام 2024م

%78.9

حصة **قطاع النفط والغاز** من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام 2024م

%9.7

حصة **قطاع الصناعات التحويلية** من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام 2024م

يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو الاقتصاد الرقمي، مدفوعًا بالتطورات التقنية المتلاحقة واعتماد التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي. وقد أصبح الاقتصاد الرقمي عاملًا حاسمًا في تشكيل طرق الإنتاج والتجارة والخدمات عالميًا. وتشير التوقعات إلى أن حجم الاقتصاد الرقمي العالمي سيصل إلى 6.3 تريليون ريال عُماني بحلول عام 2028م، ما يمثل 17% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع استمرار نموه بمعدلات مرتفعة تعكس التوسع المستمر في التقنيات الرقمية. وانطلاقًا من أهميته المتزايدة، بات تعزيز الاقتصاد الرقمي أولوية استراتيجية لمعظم دول العالم، وتسعى سلطنة عُمان، ضمن رؤية عُمان 2040، إلى ترسيخ مكانتها في هذا المجال من خلال الاستثمار في التقنية المتقدمة، ودعم القطاعات المرتبطة به، وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي.

وفي سبيل ذلك، استحدثت سلطنة عُمان برنامجًا وطنيًّا يعنى بالاقتصاد الرقمي يهدف إلى تمكين المهارات والكفاءات الرقمية، وتحقيق برامج التحول للحكومة الرقمية، ودعم صناعة التقنيات الحديثة وتوطينها، فضلاً عن تأهيل البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات لمواكبة التغيرات التقنية المتسارعة. ويرتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: الحكومة الرقمية، ورقمنة الأعمال، والمجتمع الرقمي. وضمن هذا الإطار، تسعى سلطنة عُمان إلى رفع نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول عام 2040م، إلى جانب تحسين تنافسيتها في المؤشرات الدولية الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

وقد حققت سلطنة عُمان تقدمًا ملحوظًا في مؤشر جاهزية الشبكات لتحتل المركز 50 عالميًّا في عام 2024م بعد أن كانت في المركز 54 في عام 2023م. وفي مؤشر الحكومة الإلكترونية تقدمت إلى المركز 41 بعدما كانت في المركز 50 في عام 2022م. كما شهد مؤشر الأمن السيبراني تقدمًا ملحوظًا حيث انتقلت سلطنة عُمان إلى الفئة الأولى (من أصل 5 فئات) في عام 2024م. وفي مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي تقدمت 5 مراتب لتصل إلى المرتبة 45 عالميًا عام 2024م.

قفزات عُمانية في المؤشرات الدولية (2024م)

جاهزية الشبكات
المركز
50
عالميًا

الحكومة الإلكترونية
المركز
41
عالميًا

الأمن السيبراني
الفئة
الأولى
عالميًا

أولت رؤية عُمان 2040 اهتمامًا كبيرًا بالبيئة والموارد الطبيعية، وجعلتهما محورًا أساسيًّا ضمن أولوياتها الاستراتيجية. وضمن هذا الإطار، استهدفت الرؤية الوصول في نسبة استهلاك الطاقة المتجددة إلى 20% من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام 2030م، ثم إلى 35%-39% بحلول عام 2040م، مما يعكس التزام سلطنة عُمان بتطوير مصادر الطاقة المستدامة.

كما تسعى الرؤية إلى تعزيز الأداء البيئي لعُمان على المستوى العالمي، مستهدفةً الدخول ضمن أفضل 40 دولة عالميًّا في مؤشر الأداء البيئي بحلول 2030م، ثم ضمن أفضل 20 دولة بحلول 2040م، إلى جانب ربط الأولويات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة.

وفي إطار التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، أعلنت سلطنة عُمان عدة مبادرات لتحقيق طموحاتها في مجال خفض الكربون تدريجيًّا، أبرزها: الإعلان في أكتوبر 2022م عن الالتزام بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050م، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم إلى الحياد الصفري في نوفمبر 2022م.

وفي عام 2024م، تم إنشاء مركز عُمان للحياد الصفري للإشراف على تنفيذ استراتيجية الحياد الكربوني. ولضمان تنسيق أمثل لاستثمارات الطاقة البديلة في عُمان؛ تم إنشاء شركة تنمية طاقة عُمان (EDO) في ديسمبر 2020م التي تركز على تطوير آليات تمويل بديلة تدعم توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة، كما أنشأت الحكومة العُمانية شركة هيدروم في عام 2022م، وهي شركة معنية بالهيدروجين الأخضر، بهدف تسهيل وتنسيق تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في البلاد.

وضمن إطار المشاريع والمبادرات المتعلقة بالهيدروجين الأخضر، أُعلن في عام 2020م عن أول مبادرة لتطوير مصنع تحليل كهربائي واسع النطاق في عُمان، في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. ويُعد هذا المشروع "هايبورت دقم" مبادرة مشتركة بين شركة الامتيازات البلجيكية وشركة النفط والغاز الحكومية العُمانية "أو كيو للطاقة البديلة"، بالتعاون مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. وعند اكتمال المشروع بالكامل، من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى مليون طن متري سنويًّا من الأمونيا الخضراء. كما تم خلال عام 2024م توقيع ثماني اتفاقيات لمشاريع الهيدروجين في سلطنة عُمان بإجمالي طاقة إنتاجية تبلغ 1.38 مليون طن سنويا وبقيمة استثمارية متوقعة تصل إلى 49 مليار دولار.

مشاريع الهيدروجين الأخضر

H_2

مشروع هايبورت دقم

إنتاج متوقع يبلغ مليون طن متري سنويًّا من الأمونيا الخضراء عند اكتماله

8

اتفاقيات جديدة في 2024م

بطاقة إنتاج

1.38

مليون طن سنويًّا

H_2

49

مليار دولار قيمة استثمارية متوقعة

١١
الفصل الرابع

تقييم الأداء الكلي

لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

1-4 محور الإنسان والمجتمع

2-4 محور الاقتصاد والتنمية

3-4 محور البيئة المستدامة

4-4 محور الحوكمة والأداء المؤسسي

شكلت خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) ركيزة أساسية من ركائز مسيرة التنمية في سلطنة عُمان، حيث كانت أول خطة خمسية تُنفذ ضمن إطار رؤية عُمان 2040، ووضعت لتتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030م. وقد انطلقت في وقت شهد فيه العالم أوضاعًا غير مسبوقة تمثلت في الإغلاقات التي شهدتها معظم اقتصادات العالم، وما نتج عن ذلك من اختلال سلاسل الإمداد العالمية، وتراجع النشاط الاقتصادي؛ بسبب جائحة كوفيد- 19. إضافة إلى ذلك، ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على الاقتصاد العالمي؛ فارتفعت أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى، وتأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتراجعت القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المستهلكين في دول العالم نتيجة لتشديد السياسات النقدية.

غير أنه ورغم التحديات، أحرزت الخطة تقدمًا في تحقيق مستهدفاتها لا سيما على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقًا لنتائج تقييم منتصف الخطة العاشرة. ويشير الموقف التنفيذي للبرامج الاستراتيجية للخطة إلى أنَّ معدل الإنجاز (البرامج المنجزة وقيد التنفيذ) قد بلغ نحو 97% حتى نهاية النصف الأول من عام 2025م، رغم تفاوته بين المحاور المختلفة، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) الموقف التنفيذي لبرامج خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) (المنجزة وقيد التنفيذ) حتى نهاية النصف الأول من عام 2025م

المحاور	محور الإنسان والمجتمع 96%	محور الاقتصاد والتنمية 99%	محور البيئة المستدامة 95%	محور الحوكمة والأداء المؤسسي 96%	الإجمالي 97%
إجمالي عدد البرامج	150	152	56	53	411
عدد البرامج المنجزة	44	52	5	16	117
عدد البرامج قيد التنفيذ	100	98	48	35	281
عدد البرامج المتبقية	6	2	3	2	13

المصدر: وزارة الاقتصاد -سلطنة عُمان

ركزت الخطة الخمسية العاشرة على تعزيز التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة، حيث حققت سلطنة عُمان تقدمًا في مؤشر التنمية البشرية، لتصنف عُمان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. كما شهدت منظومة الحماية الاجتماعية تطورات إيجابية، إذ يمثل المرسوم السلطاني رقم 52 /2023 إطارًا متكاملًا للحماية الاجتماعية، مما وفر مزايا شاملة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر ذات الدخل المحدود، مع توسيع التغطية التدريجية للعمال الوافدين. كما تم دمج 11 صندوقًا للمعاشات التقاعدية في نظام موحد عزز الكفاءة والاستدامة المالية، إضافة إلى إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية لتوحيد المزايا النقدية وتحسين إدارة الموارد.

في قطاع التعليم، شهدت سلطنة عُمان توسعًا ملحوظًا؛ إذ بلغ عدد المدارس الحكومية والخاصة 2513 مدرسة في عام 2025م مقارنة مع 1893 مدرسة بعام 2021م. كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي نحو 70 مؤسسة حكومية وخاصة، مع التركيز على التخصصات التقنية والهندسية لدعم متطلبات سوق العمل المستقبلي. وقد حققت سلطنة عُمان المركز الثاني عشر عالميًّا في نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين ضمن مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025م. كما تم تعزيز المناهج لتشمل مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، إلا أن هناك حاجة إلى ربط مخرجات التعليم بشكل أكثر فعالية بسوق العمل، لضمان تأهيل الطلاب لوظائف المستقبل. وتشير البيانات إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام وصلت إلى نحو 17.1% في عام 2024م والتي تعد من أعلى المعدلات في العالم.

وشهدت سلطنة عُمان تحسنًا ملحوظًا في بعض المؤشرات الدولية المرتبطة بالتعليم والابتكار، حيث تقدم تصنيف جامعة السلطان قابوس في مؤشر كيو إس للجامعات الصادر عن مؤسسة QS البريطانية بمقدار 92 مرتبة، ليصل إلى المركز 362 عالميًّا في عام 2025م، مقتربةً من تحقيق مستهدف الرؤية بأن تكون من أفضل 300 جامعة. كما تسعى جامعات عُمانية أخرى للانضمام إلى هذا التصنيف، مما يسهم في تعزيز تنافسية مخرجات التعليم العالي في سلطنة عُمان.

التعليم والابتكار

2,513
مدرسة
في عام 2025م

70
مؤسسة
للتعليم العالي حكومية وخاصة في عام 2025م

%17.1
من الإنفاق العام وُجّه للتعليم في عام 2024م

المركز 12
عالميًا في نسبة خريجي العلوم والهندسة ضمن مؤشر الابتكار العالمي في عام2025م

أما في مؤشر الابتكار العالمي، الذي يقيس أداء الدول في مجال الابتكار من خلال مدخلات ومخرجات الابتكار، فقد جاءت سلطنة عُمان في المركز 69 عالميًّا من أصل 139 دولة في عام 2025م، في حين تستهدف الرؤية الوصول إلى المركز 40 بحلول عام 2030م و20 بحلول 2040م، مما يستوجب تسريع وتيرة العمل في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة لمعالجة التحديات التي تعيق تحقيق هذه المستهدفات. وفيما يتعلق بمؤشر تنافسية المواهب العالمية، الذي يصدر عن كلية الأعمال الدولية (إنسياد) ويقيس قدرة الدول على استقطاب وتطوير المواهب، فقد تحسنت مرتبة سلطنة عُمان لتصل إلى المركز 59 عالميًّا من أصل134 دولة في عام 2023م، في حين تستهدف الرؤية الوصول إلى المركز 30 بحلول عام 2030م و20 بحلول 2040م.

وفي قطاع الصحة، بلغ عدد المستشفيات الحكومية والخاصة 94 مستشفى في عام 2024م مقابل 88 مستشفى في عام 2021م، كما بلغ عدد المجمعات الصحية الحكومية والخاصة 392 مجمعًا صحيًّا في عام 2024م مقابل 296 مجمعًا في عام 2021م. وقد تم خلال فترة الخطة افتتاح مرافق متخصصة مثل: المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية، ومركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان، وإنجاز مشروع المختبر المركزي للصحة العامة، إلى جانب مشاريع لتعزيز الرعاية الصحية الأولية.

وفي عام 2024م، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.2 سنة، وانخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى 14.5 (لكل 100 ألف مولود حي)، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى 8 (لكل ألف مولود حي) ما يعكس تحسن جودة الخدمات الصحية. ورغم هذه الإنجازات، تواجه سلطنة عُمان تحديات تتمثل في نقص الكوادر الصحية، مما يستدعي تعزيز التدريب والتوظيف في القطاع الصحي. وقد شهد مؤشر ليغاتم للازدهار، ضمن ركيزة الصحة، تقدمًا في الترتيب ليصل إلى المركز 55 عالميًّا في عام 2023م، في حين تستهدف الرؤية الوصول إلى المركز 20 بحلول عام 2030م.

عام 2024م

94
مستشفى حكومي وخاص

392
مجمع صحي حكومي وخاص

77.2
سنة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموا ملحوظا بلغ في المتوسط 9.6% خلال الفترة (2021 - 2024م) مقارنة بانكماش قدره 13.8% في عام 2020م، ويفوق هذا النموّ المعدل المستهدف لفترة الخطة البالغ 5.5%. وسجلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2021 - 2023م) ما نسبته 53.9% مما يتطلب مواصلة العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتمكينه من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد الأسعار الثابتة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً خلال الفترة (2021 - 2024) بلغ في المتوسط نحو 3.4% مقارنة بانكماش بنسبة (3.4%) في عام 2020م، ومحققًا بذلك تقريبًا متوسط النمو المستهدف خلال سنوات الخطة البالغ 3.5%. وجاء هذا النمو مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة بلغت بالمتوسط نحو 4.1% إلى جانب نمو الأنشطة النفطية بالمتوسط بنحو 2.3% خلال الفترة (2021 - 2024م).

وبذلك فقد بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 71.3% بالمتوسط خلال الفترة (2021 - 2024م). وفيما يتعلق بأداء قطاعات التنويع الاقتصادي، حققت بعض القطاعات النمو المستهدف مثل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والخدمات اللوجستية وقطاع السياحة، في حين لم تحقق القطاعات الأخرى النمو المستهدف، وهي: الثروة السمكية، والثروة الزراعية، والتعليم، والتعدين.

أمّا بالنسبة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تمكن قطاع الثروة الزراعية من تحقيق نسبة المساهمة المستهدفة، إلى جانب قطاع التعدين الذي تمكن من تحقيق ما نسبته بالمتوسط 0.6% وهو مستوى قريب من نسبة المساهمة المستهدفة البالغة 0.7%.

أما بقية القطاعات فكانت مساهمتها دون المستهدف في الخطة كما هو موضح في الجدول رقم (3).

%9.6

متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة(2021-2024م)

%3.4

متوسط نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للفترة(2021-2024م)

%71.3

متوسط مساهمة الأنشطة غير النفطية للفترة(2021-2024م)

الجدول رقم (3)	أداء قطاعات التنويع الاقتصادي من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها بالأسعار الثابتة

القطاع/ السنة	فعلي						مستهدفات الخطة (2021 - 2025م)
	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط الفعلي (2021 - 2024م)	
الصناعات التحويلية							
نسبة المساهمة (%)	8.4	8.8	9.2	8.9	9.4	9.1	12.2
معدل النمو السنوي (%)	-11.3	7.1	14.0	-2.1	7.5	6.6	6.0
النقل واللوجستيات							
نسبة المساهمة (%)	4.6	5.4	5.6	5.7	5.8	5.6	7.5
معدل النمو السنوي (%)	-6.6	19.5	12.1	2.8	4.0	9.6	9.0
السياحة*							
نسبة المساهمة (%)	1.6	1.7	1.8	1.9	1.8	1.8	3.0
معدل النمو السنوي (%)	-23.4	8.4	13.5	6.0	-3.3	6.2	1.4
الثروة السمكية							
نسبة المساهمة (%)	1.0	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1	2.0
معدل النمو السنوي (%)	36.1	9.7	7.5	4.0	11.8	8.3	10.0
الثروة الزراعية							
نسبة المساهمة (%)	1.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5
معدل النمو السنوي (%)	1.8	9.4	6.2	7.2	3.7	6.6	7.3
التعدين							
نسبة المساهمة (%)	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7
معدل النمو السنوي (%)	-9.1	-10.6	6.6	1.3-	2.9-	2.1-	9.0
التعليم							
نسبة المساهمة (%)	5.3	5.0	4.8	4.8	5.0	4.9	6.2
معدل النمو السنوي (%)	0.4	-3.2	3.5	2.5	4.8	1.9	9.0

** يمثل أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية*

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ووزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

وفيما يخص الادخار والاستثمار، ارتفعت نسبة إجمالي الادّخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-2024م) لتصل في المتوسط إلى 27.6% مقابل 10.7% في عام 2020م. وعليه، فإن هذه النسبة قد تجاوزت المستهدف خلال سنوات الخطة البالغ نحو 18.9%. كما جاءت نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال الفترة (2021-2024م) والبالغة 26.7% قريبة من مستواها المتحقق في عام 2020م والبالغة نحو 27.3%. وبذلك تكون هذه النسبة قد فاقت المستهدف خلال سنوات الخطة (2021-2025م) والبالغ نحو 26.5%.

وقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت) نحو 68.3% و67.8% لعامي 2022 و2023م على التوالي، متجاوزة النسبة المستهدفة خلال سنوات الخطة (2021 - 2025م) والبالغة نحو 60.0%. وفي السياق ذاته، شكلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2021 - 2024م) بالمتوسط ما نسبته 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتي تقترب من الوصول إلى النسبة المستهدفة البالغة نحو 10.9% في نهاية الخطة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه النسبة بلغت نحو11.2% في عام 2024م، متجاوزة المساهمة المستهدفة في نهاية الخطة.

وتظهر البيانات أن معدل التضخم، مقاسا بأسعار المستهلكين، قد بلغ بالمتوسط نحو 1.4% خلال الفترة (2021 - 2024م) مقارنة بمعدل سالب بنحو 0.4%- في عام 2020م. وتؤكد هذه البيانات استقرار الضغوط التضخمية عند معدلات مريحة وآمنة ومقبولة. كما يعد متوسط التضخم المتحقق أقل من المتوسط المستهدف في الخطة والبالغ نحو 2.8%. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اتخاذ الحكومة عددا من التدابير، أهمها: تثبيت أسعار الوقود، ودعم المواد الغذائية الأساسية، وتوسيع قائمة السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، ودعم الكهرباء.

أما على صعيد الاستدامة المالية، فقد شهد الأداء المالي خلال فترة الخطة تحسنًا ملحوظًا، حيث تم تسجيل فائض في الميزانية بنحو 1.1 و0.9 و0.5 مليار ريال عُماني للأعوام 2022م و2023م و2024م على التوالي، متجاوزًا بذلك مستهدفات الخطة. وقد انعكس هذا الفائض على خفض رصيد الدين العام ليبلغ نحو 14.4 مليار ريال عُماني أو

%27.6

متوسط نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2021-2024م)

%67.8

مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات لعام 2023م

%1.4

متوسط معدل التضخم خلال الفترة (2021-2024م)

ما نسبته 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 مقارنة بنحو 19.8 مليار ريال عُماني أو ما نسبته 67.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020م. وجاءت هذه التطورات الإيجابية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، إلى جانب ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق، وتوجيه جزء من الإيرادات الإضافية المحققة لسداد القروض الحكومية، إضافة إلى الإدارة الحصيفة للمحفظة الإقراضية والالتزامات المالية. وعليه؛ فقد رفعت وكالة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني إلى BBB- في عامي 2024م و2025م مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما رفعت وكالة موديز تصنيف سلطنة عُمان إلى Baa3 في عام 2025م مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستعيدة بذلك الجدارة الاستثمارية.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، شهد الحساب الجاري تحسنًا ملحوظاً خلال السنوات (2021 - 2024م)، حيث بلغت نسبة الفائض المتحقق 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م، مقابل عجز مستهدف بلغت نسبته نحو 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة. كما سجل الميزان التجاري تحسناً في أدائه خلال الفترة (2021-2024م)، حيث ارتفع فائضه ليصل إلى 8.3 مليار ريال عُماني أو ما نسبته 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م مقابل 1.5 مليار ريال عُماني أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط الخام وتعافي الأنشطة الاقتصادية. ورغم هذا التحسن، ما زالت الصادرات النفطية مهيمنة على الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو 68.0% في عام 2024م، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية ذات القيمة المضافة من خلال العمل على تعزيز بعض القطاعات مثل الصناعة التحويلية، والسياحة، والقطاع اللوجستي.

وعلى صعيد المؤشرات الدولية، فقد حققت سلطنة عُمان قفزة كبيرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، الذي يقيس مرونة الاقتصاد، متقدمة من المركز 108 في عام 2022م إلى المركز 58 في عام 2025م، مما يعكس تحسن بيئة الأعمال. كما حققت سلطنة عُمان في مؤشر التطوير الاقتصادي الصادر عن مرصد التعقيد الاقتصادي المرتبة 76 عالميًّا في عام 2023م، لكنه لا يزال بعيدًا عن مستهدف الرؤية بالوصول إلى المرتبة (20) في عام 2030م.

0.5 مليار ر.ع

فائض الميزانية في عام 2024م

14.4 مليار ر.ع

حجم الدين العام في عام 2024م

8.3 مليار ر.ع

فائض الميزان التجاري في عام 2024م

الجدول رقم (4) أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) - مقارنة الفعلي بالمستهدف

المؤشر	فعلي						متوسط الخطة (2021 - 2025)
	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط الفعلي (2021 - 2024)	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	-13.8	15.0	25.8	-3.3	0.9	9.6	5.5
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	54.3	54.9	52.6	54.2	غ. م	53.9	60.0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	-3.4	2.6	8.0	1.4	1.6	3.4	3.5
معدل نمو الأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة (%)	-2.0	3.1	8.6	0.1	-2.7	2.3	3.5
معدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (%)	-4.6	3.1	7.5	2.3	3.5	4.1	3.2
معدل التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين (%)	-0.4	1.7	2.5	0.9	0.6	1.4	2.8
نسبة إجمالي الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	10.7	22.3	31.3	29.0	27.7	27.6	18.9
نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	27.3	27.9	27.3	26.7	24.8	26.7	26.5
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار (%)	49.7	49.1	68.3	67.8	غ. م	61.7	60.0
نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.9	10.4	6.5	12.1	11.2	10.1	10.9*
نسبة عجز/ فائض الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-15.2	-3.6	2.7	2.2	1.3	0.6	0.2*
نسبة عجز/ فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-16.5	-5.5	3.7	2.3	2.9	0.8	-5.5*

*في نهاية الخطة

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ووزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

حققت سلطنة عُمان تقدمًا في بعض المؤشرات البيئية، إذ شهد مؤشر الأداء البيئي قفزة نوعية متقدمًا بواقع 94 مرتبةً ليصل إلى المركز 55 عالميًّا والثاني عربيًّا في عام 2024م، مما يعكس جهود سلطنة عُمان في تحسين السياسات البيئية وتعزيز الاستدامة. وقد بلغ عدد المحميات الطبيعية 52 محمية تغطي نحو 4% من مساحة سلطنة عُمان، الأمر الذي يعكس التزام الحكومة بحماية التنوع البيولوجي، كما تضاعف إنتاج الاستزراع السمكي بنسبة 104%، ما أسهم في دعم الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

وضمن إطار الجهود المبذولة لتحسين جودة الهواء وإدارة النفايات، تقدمت سلطنة عُمان في مؤشر جودة الهواء إلى المرتبة 65 عالميًا في عام 2024م مقارنة مع المرتبة 105 في عام 2022م، وهو ما يستدعي مواصلة تطوير سياسات ضبط الانبعاثات الكربونية، خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. كما ارتفع معدّل إعادة التدوير على الصعيد الوطني ليبلغ عدد الأطنان المعاد تدويرها 788 طنًا، ويستهدف برنامج إدارة النفايات تحويل 80% من النفايات الصلبة عن المرادم بحلول 2030م، مما يعكس جهود سلطنة عُمان في تبني الحلول المستدامة لإدارة النفايات. وتواجه سلطنة عُمان تحديات مائية إذ يُقدَّر العجز المائي بنحو 316 مليون متر مكعب، مع تراجع نصيب الفرد من المياه إلى 304 أمتار مكعبة سنويًا. ومع ذلك، بلغ إنتاج المياه 512.4 مليون متر مكعب، جاء 84.7% منه عبر محطات التحلية؛ مما يستدعي تعزيز تقنيات تحلية المياه وتحسين استهلاك الموارد المائية عبر مشاريع تحلية المياه وزيادة كفاءة شبكات توزيع المياه.

قفزة في الأداء البيئي

سلطنة عُمان تتقدم 94 مرتبة لتصل إلى **المركز 55 عالميًا والثاني عربيًا** في مؤشر الأداء البيئي لعام 2024م

حماية الطبيعة

إنشاء 52 محمية طبيعية **تغطي 4% من مساحة سلطنة عُمان** للحفاظ على التنوع البيولوجي

شهدت سلطنة عُمان تقدمًا ملموسًا في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تم إطلاق 13 برنامجًا استراتيجيًّا لتحسين الإجراءات القضائية والرقابية. كما تم إصدار النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم 6 /2021، الذي عزز سيادة القانون وحماية الحقوق، إلى جانب تحديث وإصدار مجموعة من التشريعات والقوانين، مثل: قانون تنظيم إدارة شؤون القضاء، وقانون العمل، والقانون المالي. مما أسهم في تطوير البيئة القانونية والتنظيمية.

وعلى صعيد الأداء الحكومي، تم تطوير منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ البرامج الاستراتيجية، مما ساهم في تحسين كفاءة العمل الحكومي وزيادة الشفافية في تنفيذ الخطط الوطنية. كما تم اعتماد نظام المحافظات بموجب المرسوم السلطاني رقم 36/2022، مما يعزز اللامركزية ويساعد على تحقيق التنمية المتوازنة في جميع أنحاء سلطنة عُمان. إلى جانب إعادة تنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال قانون جديد يهدف إلى تحسين أداء المؤسسات التعليمية وتكاملها مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

وفيما يخص المؤشرات الدولية، شهدت سلطنة عُمان تحسنًا في عدد من مؤشرات الحوكمة العالمية في عام 2024م، مثل: مؤشر الكفاءة الحكومية الذي تقدمت فيه 17 مرتبة لتصل إلى المركز 81 عالميًّا، ومؤشر سيادة القانون الذي تقدمت فيه 8 مراتب لتصل إلى المركز 64 عالميًّا، وحققت سلطنة عُمان أيضًا تحسنًا في مؤشر مدركات الفساد في عام 2025م متقدمةً 20 مرتبة لتصل إلى المركز 50 عالميًّا، مما يعكس مدى التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المناهضة للفساد، ويعزز الشفافية والنزاهة وحماية المال العام.

تحسّن المؤشرات الدولية

مؤشر الكفاءة الحكومية
المركز
81
عالميًّا
في عام 2024م
(التقدم 17 مرتبة)

مؤشر سيادة القانون
المركز
64
عالميًّا
في عام 2024م
(التقدم 8 مراتب)

مؤشر مدركات الفساد
المركز
50
عالميًّا
في عام 2025م
(التقدم 20 مرتبة)

الفصل الخامس

توجهات خطة التنمية

الخمسية الحادية عشرة

1-5 القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية

2-5 الإطار الاقتصادي للخطة

3-5 الإطار المالي للخطة

4-5 أهم المخاطر المحتملة

1-5 القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية

يُعد تحديد القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية خطوة محورية في توجيه مسارات الخطة. فالتركيز على القطاعات التي تمتلك إمكانات عالية للنمو، وتُوفّر فرص عمل، وتسهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي، يعزز من كفاءة توزيع الموارد ويرفع من جدوى الاستثمار العام والخاص. ومن هذا المنطلق، **حددت الخطة القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية وفق المعايير الآتية:**

- قدرة القطاع على توفير فرص عمل للمواطنين لاستيعاب الباحثين عن عمل بما يحسّن من مستويات الدخل ويعزز من الاستقرار والرفاه الاجتماعي.
- مدى مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وقدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة بما يعزز نمو الأنشطة غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- قدرة القطاع على تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال مدى ارتباطه وقوة علاقاته التشابكية مع القطاعات الأخرى وبما يساعد على تحقيق اقتصاد متنوع.
- المزايا النسبية والتنافسية للقطاع التي تمكنه من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.
- جاذبية الطلب العالمي لمنتجات القطاع التي تساعد على فتح أسواق واعدة للمنتجات الوطنية وبما يضمن توسيع القاعدة التصديرية.
- قدرة القطاع على تعزيز المحتوى المحلي كونه أحد أهم العوامل المحفزة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعظيم القيمة المحلية المضافة.

ووفقًا لهذه المعايير؛ تم اختيار قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي كقطاعات رئيسية في الخطة وهي:

قطاع الصناعات التحويلية

يُعد قطاعًا محركًا رئيسيًّا للنمو الاقتصادي ومصدرًا مهمًّا للصادرات، ومولدًا لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة. ويترابط بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى بما فيها التعدين، والأمن الغذائي، واللوجستيات، والتعليم والتدريب المهني. وسيتم التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير القائمة على التقنية والمعرفة والمرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

قطاع السياحة

يعد قطاعًا واعدًا لما تتمتع به سلطنة عُمان من مقومات عديدة طبيعية وثقافية وتاريخية وبيئية. ويتميز هذا القطاع بإمكانات عالية في توليد فرص العمل وتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تشابكاته الوثيقة مع مختلف القطاعات الاقتصادية. وسيتم التركيز على تنويع الأنشطة السياحية واستقطاب فعاليات دولية متنوعة ترفيهية أو رياضية أو علمية أو ثقافية.

قطاع الاقتصاد الرقمي

أصبح خيارًا استراتيجيًّا لا غنى عنه في ظل النمو المتسارع للتقنيات الرقمية؛ بالنظر إلى دوره في توفير فرص نوعية في التوظيف والابتكار، وتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية، وتطوير العمليات في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يُسهم في إدماجها ضمن الاقتصاد العالمي.

وبهدف تهيئة البيئة الممكنة لتحسين أداء القطاعات الرئيسية؛ حددت الخطة القطاعات الممكنة والداعمة التي تسهم في استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، وهي:

قطاع التعدين

يُعد هذا القطاع من القطاعات الواعدة، نظرًا لوجود موارد طبيعية مثل النحاس والكروم والجبس وغيرها، والتي تُشكّل مدخلا أساسيًّا للصناعات التحويلية، ورافدًا مهمًا للنمو الاقتصادي. وسيتم التركيز على تعزيز القيمة المضافة لهذه الموارد من خلال مساهمتها في تصنيع منتجات نهائية ذات عائد اقتصادي مرتفع وفرص تصدير واعدة، إلى جانب تعزيز المحتوى المحلي.

قطاع الأمن الغذائي

يُعد هذا القطاع، بشقيه الزراعي والسمكي، من القطاعات المعززة للاكتفاء الذاتي، والداعمة للصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والقائمة على التقنيات الحديثة والموجهة نحو التصدير.

قطاع الطاقة المتجددة

تأتي أهمية هذا القطاع لدوره في تقليل الاعتماد على النفط والغاز والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، إلى جانب دوره في تحرير كميات كبيرة من الغاز المستخدم حاليًّا لإنتاج الطاقة لاستخدامها في الصناعات التحويلية. ويتيح هذا القطاع فرصًا استثمارية واعدة لقيام صناعات في مجالات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين الأخضر، والتي توفر فرص عمل جديدة للمواطنين.

قطاع النقل واللوجستيات

وذلك لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين، فضلا عن دوره الحيوي في تسهيل حركة السلع والخدمات ورفع كفاءة سلاسل الإمداد وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد.

قطاعا التعليم والصحة

يُعد قطاعا التعليم والصحة الركيزة الأساسية لتحسين مستويات الإنتاجية بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام، حيث يُسهم في بناء وتأهيل الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزيتها لتلبية متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال التركيز على البرامج المتصلة بتحسين جودة التعليم والتدريب المهني والتقني والصحة.

بالإضافة إلى القطاعات الرئيسية والداعمة، سيتم التركيز كذلك على قطاعات أخرى تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبني برامج استراتيجية لها بالخطة. وقد تم، وفقًا للإطار المالي للخطة، تخصيص مبلغ 400 مليون ريال عُماني سنويًّا خلال سنوات الخطة لدعم مشاريع التحول الاقتصادي، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على أداء القطاعات الرئيسية والداعمة كما هو مبين في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

معدلات النمو المتوقعة للقطاعات الرئيسية والداعمة وأهميتها النسبية
في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة

القطاع	سنوات الخطة					متوسط الخطة
	2026	2027	2028	2029	2030	
معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة (%)	7.0%	6.7%	5.8%	5.0%	4.8%	5.9%
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	9.7%	9.9%	10.1%	10.3%	10.4%	10.1%
معدل نمو قطاع السياحة بالأسعار الثابتة (%)	5.6%	7.0%	6.0%	5.0%	4.7%	5.7%
مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.0%	2.1%	2.4%	2.5%	2.8%	2.4%
معدل نمو قطاع الاقتصاد الرقمي بالأسعار الثابتة (%)	9.3%	15.1%	10.1%	10.0%	9.5%	10.8%
مساهمة قطاع الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	3.3%	3.8%	4.2%	4.6%	5.0%	4.2%
معدل نمو قطاع الزراعة والحراجة بالأسعار الثابتة (%)	4.6%	4.4%	4.2%	4.0%	3.9%	4.2%
مساهمة قطاع الزراعة والحراجة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	1.6%	1.7%	1.7%	1.7%	1.8%	1.7%
معدل نمو قطاع الثروة السمكية بالأسعار الثابتة (%)	5.5%	5.2%	4.9%	4.7%	4.5%	5.0%
مساهمة قطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	1.3%	1.3%	1.4%	1.4%	1.5%	1.4%
معدل نمو قطاع التعدين بالأسعار الثابتة (%)	5.7%	6.0%	6.3%	6.4%	6.5%	6.2%
مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	0.6%	0.6%	0.7%	0.8%	0.8%	0.7%
معدل نمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالأسعار الثابتة (%)	6.6%	6.9%	7.0%	7.2%	7.5%	7.0%
مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	6.2%	6.3%	6.6%	6.7%	6.9%	6.5%
معدل نمو قطاع التعليم بالأسعار الثابتة (%)	2.4%	2.8%	3.1%	3.2%	3.3%	3.0%
مساهمة قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	4.7%	4.6%	4.8%	4.8%	5.0%	4.8%
معدل نمو قطاع الصحة بالأسعار الثابتة (%)	3.0%	3.3%	3.5%	3.8%	4.0%	3.5%
مساهمة قطاع الصحة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.7%	2.6%	2.7%	2.8%	2.8%	2.7%

المصدر: وزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

2-5 الإطار الاقتصادي للخطة

شهد الاقتصاد العُماني تطورات إيجابية ملموسة خلال الخطط الخمسية السابقة، تمثّلت في توسّع القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتحسّن أداء القطاعات غير النفطية، جرّاء الحراك الاستثماري المتزايد. ومن المتوقع أن يستمر المسار الإيجابي للاقتصاد العُماني خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)، حيث يُرجَّح أن تكون الأنشطة غير النفطية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، مدعومة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتوسع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير. ويُعد الإطار الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية للخطة الخمسية القادمة، إذ يوفّر مقاربة واقعية لمسار النمو الاقتصادي، تأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. ويرتكز هذا الإطار على مؤشرات رئيسية تعكس هيكلية الاقتصاد وتوجهاته نحو التنويع، بما يعزز التكامل بين القطاعات الإنتاجية ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

ويعتمد تحقيق مستهدفات الإطار الاقتصادي بشكل أساسي على تنفيذ السياسات والبرامج الاستراتيجية المدرجة في الخطة الخمسية الحادية عشرة، ضمن محاورها وأولوياتها التنموية، معززة بآليات متابعة متكاملة تضمن كفاءة التنفيذ وفاعلية الأداء لتحقيق النتائج المرجوة.

واستند إعداد الإطار الاقتصادي إلى مجموعة من الافتراضات التي تعكس محركات الدورة الاقتصادية والنمو على المستويين المحلي والخارجي. فعلى الصعيد المحلي، يعد أداء القطاع النفطي العامل الرئيسي في تحديد مسار النمو الاقتصادي، حيث يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية وكميات الإنتاج النفطي. وينعكس تأثير هذا القطاع على الاقتصاد عبر قناتين رئيسيتين: الأولى من خلال حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري والمعتمد على الإيرادات النفطية، والأخرى عبر اعتماد الصناعات المحلية على المشتقات النفطية في العمليات الإنتاجية. وعليه، فإن أي تغيرات في أسعار النفط أو مستويات الإنتاج قد تؤثر بشكل جوهري على قدرة الحكومة في توجيه وتخصيص الموارد نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، مما قد ينعكس بشكل مباشر على نتائج المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أما على الصعيد الخارجي، فتُعد مستويات النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين من المحددات الرئيسية لأداء القطاع الخارجي، إذ تؤثر بشكل مباشر على الصادرات الوطنية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. كما أن التطورات في الأسواق العالمية، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية، والتغيرات في السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية للاقتصادات الكبرى، قد يترتب عليها انعكاسات اقتصادية على الصعيد المحلي. وفي ضوء التنسيق بين وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، تم اعتماد سيناريو مبني على سعر نفط 60 دولارا أمريكيا للبرميل، إلى جانب مجموعة من الافتراضات المبينة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) الافتراضات الرئيسية للسيناريو المعتمد في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)

الافتراضات	2026	2027	2028	2029	2030
إنتاج النفط الخام (ألف برميل / اليوم)	1,007	1,200	1,178	1,151	1,121
إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب/اليوم)	167.4	167.2	166.2	168.1	168.7
سعر النفط (دولار أمريكي/ برميل)	60	60	60	60	60
الإنفاق الحكومي الجاري (مليون ر.ع)	8,771	8,857	8,977	9,105	9,215
الإنفاق الاستثماري العام (مليون ر.ع)	4,468	4,413	4,450	4,484	4,500
معدل النمو السكاني	3.20%	3.21%	3.23%	3.26%	3.3%
معدل النمو الاقتصادي العالمي	3.0%	3.2%	3.2%	3.2%	3.1%
معدل النمو المرجح لدى أبرز الشركاء التجاريين (حسب أوزان الصادرات)	3.4%	3.7%	3.5%	3.3%	3.2%
معدل التضخم العالمي	3.6%	3.3%	3.2%	3.2%	3.2%
معدل التضخم المرجح لدى أبرز الشركاء التجاريين (حسب أوزان الواردات)	2.3%	2.3%	2.3%	2.2%	2.3%
معدل نمو حركة التجارة العالمية	2.5%	3.1%	3.2%	3.1%	3.2%

المصدر: وزارة المالية، وزارة الطاقة والمعادن، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، صندوق النقد الدولي.

وقد أُعدّت التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الكلية، بشكل يعكس التأثيرات المختلفة لهذه الافتراضات على الأداء الاقتصادي مع مراعاة التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية، بما يضمن إمكانية تحقيقها في ظل المستجدات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وتتطلب عملية تحقيق التوقعات التنسيق الفعال بين السياسات لضمان تحقيق الانسجام والتكامل بين الأهداف الاقتصادية قصيرة وطويلة المدى، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي والقدرة على التكيف مع التحديات المحلية والعالمية. ويتوقع السيناريو المعتمد جملة من المؤشرات الاقتصادية الواردة في الجدول رقم (7) ومن أهمها:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو 4% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 56% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 28% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 21% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- معدل نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنحو 4% بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- معدل تضخم لا يتجاوز 2% بالمتوسط خلال فترة الخطة.

الجدول رقم (7)

الإطار الاقتصادي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)
عند سعر نفط بافتراض 60 دولارا أمريكيا / للبرميل (السيناريو المعتمد)

المؤشرات	سنوات الخطة					متوسط الخطة
	2026	2027	2028	2029	2030	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ر.ع)	40,165.8	43,379.0	44,810.5	46,244.5	47,539.3	44,427.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	2.6%	8.0%	3.3%	3.2%	2.8%	4.0%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ر.ع)	41,352.9	45,186.5	46,984.7	49,076.1	50,289.3	46,577.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	3.0%	9.3%	4.0%	4.5%	2.5%	4.6%
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة (مليون ر.ع)	12,085.4	14,007.1	13,852.9	13,686.7	13,481.4	13,422.7
معدل نمو الناتج المحلي للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة (%)	1.0%	15.9%	-1.1%	-1.2%	-1.5%	2.6%
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (مليون ر.ع)	29,495.4	30,852.2	32,178.0	33,466.0	34,771.2	32,152.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة (%)	3.0%	4.6%	4.3%	4.0%	3.9%	4.0%
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (%)	54.0%	55.0%	57.0%	56.0%	58.0%	56.0%
مساهمة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) في الناتج المحلي الإجمالي (%)	26.7%	27.1%	27.7%	28.2%	28.3%	27.60%
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.7%	20.6%	21.0%	21.2%	21.5%	20.80%
نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.0%	10.0%	10.7%	11.2%	11.7%	10.5%
نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.7%	25.1%	24.6%	23.9%	23.3%	24.9%
نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.0%	8.8%	8.8%	8.7%	8.7%	8.8%
نسبة المساهمات والدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.6%	4.3%	4.1%	4.0%	3.9%	4.2%
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-1.3%	-1.7%	-1.4%	-1.3%	-1.5%	-1.4%
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	33.0%	32.0%	31.0%	31.0%	31.0%	31.6%
مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	58.6%	59.3%	58.3%	57.5%	58.0%	58.3%
مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.6%	25.7%	26.3%	27.0%	28.1%	26.4%
مساهمة الواردات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	40.3%	40.2%	40.1%	40.0%	40.5%	40.2%
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	20.8%	21.7%	20.7%	20.3%	20.1%	20.7%
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.1%	5.8%	5.0%	4.4%	3.1%	4.7%
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ر.ع)	8,258.9	8,382.8	8,516.9	8,627.7	8,800	8,517.3
معدل نمو الائتمان المصرفي (%)	2.8%	2.0%	3.2%	4.1%	3.9%	3.2%
معدل نمو ودائع القطاع الخاص (%)	2.7%	2.7%	2.7%	2.7%	2.7%	2.7%
معدل التضخم (%)	1.7%	1.9%	2.0%	1.8%	1.9%	1.9%

المصدر: وزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

وفي ضوء توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% خلال سنوات الخطة بحسب السيناريو المعتمد، فإنَّ الوصول إلى مستهدف رؤية عُمان 2040 البالغ 5% في المتوسط خلال فترة الخطة؛ يتطلب استقطاب استثمار خاص (محلي وأجنبي) يفوق ما هو متوقع في السيناريو المعتمد للخطة بنحو 3 مليارات ريال عُماني سنويًّا خلال فترة الخطة، بحيث تصل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34% بالمتوسط، مقارنة بنحو 28% في السيناريو المعتمد. والجدول رقم (8) يبين التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات الإضافية والبالغة نحو 15.6 مليار ريال عُماني خلال سنوات الخطة، والتي تتركز في قطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات بما فيها البنية الأساسية.

الجدول رقم (8) التوزيع القطاعي للاستثمارات الإضافية*

النشاط الاقتصادي	الاستثمار الإضافي المطلوب لتحقيق مستهدف النمو الحقيقي 5% خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (مليون ريال عُماني)
الزراعة والثروة السمكية	500
التعدين والمحاجر	600
الصناعات التحويلية	5,900
إمدادات الكهرباء والمياه	1,100
الإنشاءات	2,400
تجارة الجملة والتجزئة	750
السياحة	1,100
النقل والتخزين	800
الوساطة المالية	300
الإدارة العامة والدفاع	900
التعليم	500
الصحة	400
الخدمات المجتمعية	350
المجموع	15,600

** تم استخدام عدة منهجيات ونماذج مثل نموذج سولو للنمو الإقتصادي في إحتساب الاستثمارات الإضافية المطلوبة لتحقيق معدل سنوي مستهدف 5% خلال الفترة 2026 - 2030م*

المصدر: وزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

3-5 الإطار المالي للخطة

شهدت المالية العامة لسلطنة عُمان خلال السنوات الماضية تحسنًا ملموسًا يعكس فاعلية الإجراءات والتدابير التي تبنتها الحكومة في إطار السياسات المالية متوسطة المدى والتي ترافقت مع ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وقد تجسّد هذا التحسن في تعزيز الاستقرار المالي، ورفع كفاءة إدارة الإنفاق العام، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، مما أسهم في تقليص العجز المالي وتحوّله إلى فائض خلال السنوات الأخيرة وتحسين مؤشرات الاستدامة المالية، وقد أتاحت هذه التطورات الإيجابية توجيهَ جزءٍ من الفوائض المالية نحو خفض الدين العام. وانعكس ذلك إيجابًا على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، إذ أجرت وكالات التصنيف الدولية مراجعات إيجابية رفعت بموجبها التصنيف الائتماني إلى الدرجة الاستثمارية، مستندة إلى تحسّن مؤشرات الجدارة الائتمانية، وانخفاض المخاطر المرتبطة بالمالية العامة، إلى جانب مرونة الاقتصاد العُماني في مواجهة تقلبات أسعار النفط وحالة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبذلك يعزز هذا التصنيف من قدرة الاقتصاد العُماني على الوصول إلى أسواق التمويل بشروط ميسّرة، ويُعزّز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الأوضاع الاقتصادية.

وفي إطار خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)، تواصل الحكومة التزامها بنهج الاستدامة المالية، من خلال السعي إلى خفض مستويات الدين العام تدريجيًّا، وتعزيز وتنويع الإيرادات غير النفطية، وتحقيق التوازن بين ضبط وترشيد الإنفاق العام والاستمرار في تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية، إضافة إلى المحافظة على سياسات الدعم للسلع والخدمات الأساسية، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد استند الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة إلى افتراض سعر برميل النفط عند 60 دولارًا أمريكيًّا للبرميل. ووفقًا لتقديرات الإطار المالي، يُتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة نحو 11,556 مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة، في حين يُقدر الإنفاق العام بحوالي 12,222 مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال سنوات الخطة، ما يعني أن العجز يُقدر بنحو 666 مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة. ويتضمن الإطار المالي للخطة عددًا من المؤشرات الرئيسية التي تعكس توجهات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتتمثل في الآتي:

- تعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى نحو 37.4% من إجمالي الإيرادات العامة في نهاية الخطة.
- تُقدّر المصروفات الجارية بحوالي 8,985 مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- تُقدَّر المصروفات الإنمائية بحوالي 900 مليون ريال عُماني سنويًّا خلال فترة الخطة.
- تخصيص مبلغ إضافي قدره 400 مليون ريال عُماني سنويًّا خلال فترة الخطة لدعم مشاريع التحول الاقتصادي.
- تُقدَّر مخصصات منظومة الحماية الاجتماعية بنحو 668 مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة.

الجدول رقم (9) الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م) (السيناريو المعتمد)

	البيان (مليون ريال عُماني)	2026	2027	2028	2029	2030
	أولاً الإيرادات:					
	إيرادات النفط	5922	5639	5676	5778	5563
	التحويل إلى الاحتياطيات	(170)	(170)	(170)	(170)	(170)
1	صافي إيرادات النفط	5752	5469	5506	5608	5393
2	إيرادات الغاز	1961	1881	1880	1854	1937
3	إيرادات جارية	3607	3795	4027	4146	4264
4	إيرادات رأسمالية	117	190	117	113	113
5	استردادات رأسمالية	10	10	10	10	10
	إجمالي الإيرادات	11447	11345	11540	11731	11717
	ثانياً: الإنفاق العام:					
	المصروفات الجارية:					
6	مصروفات الدفاع والأمن	3160	3180	3200	3220	3240
7	مصروفات الوزارات المدنية	4700	4780	4870	4960	5050
8	خدمة الدين العام	911	897	907	925	925
	جملة المصروفات الجارية	8771	8857	8977	9105	9215
	المصروفات الاستثمارية:					
9	المصروفات التنموية	900	900	900	900	900
10	مصروفات مشاريع التحول الاقتصادي	400	400	400	400	400
	جملة المصروفات الاستثمارية	1300	1300	1300	1300	1300
	المساهمات ونفقات أخرى:					
11	مخصص منظومة الحماية الاجتماعية	614	640	667	695	724
12	دعم القروض الإسكانية	75	89	101	110	110
13	مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	35	5	5	5	5
14	دعم قطاع الكهرباء	509	542	468	465	462
15	دعم قطاع المياه والصرف الصحي	170	170	170	170	170
16	دعم قطاع النقل	82	81	81	80	80
17	دعم قطاع النفايات	71	71	71	71	71
18	دعم السلع الغذائية	15	15	15	15	15
19	دعم المنتجات النفطية	35	35	35	35	35
20	مخصص الديون	300	300	300	300	300
	جملة المساهمات والنفقات الأخرى	1906	1948	1913	1946	1972
	إجمالي الإنفاق العام	11977	12105	12190	12351	12487
	العجز/الفائض	(530)	(760)	(650)	(620)	(770)

المصدر: وزارة المالية-سلطنة عُمان

يحتمل أن تواجه خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة عددًا من المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي ومسار النمو المستدام، أبرزها: انخفاض عائدات النفط، وارتفاع معدلات الباحثين عن عمل، إلى جانب تحديات مرتبطة بالتضخم ونقص المخزون المائي والغذائي، والمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والأنواء المناخية، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وتصاعد السياسات التجارية الحمائية، والمخاطر المتعلّقة بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. وقد تم اعتماد المخاطر الاقتصادية من قبل سجل المخاطر الوطنية بهدف دعم صناع القرار في استشراف التحديات المحتملة ووضع سياسات مرنة واستباقية تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات. ويعد سجل المخاطر الوطنية أداة استراتيجية لإدارة المخاطر وحماية الأمن الوطني من خلال رصد وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة وتحديد خطط الاستجابة الفعالة التي تضمن الجاهزية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة المالية وبما يسهم في التحرك الاستباقي بدلًا من الاستجابة المتأخرة، وتحويل المخاطر إلى فرص لتحسين الأداء وبناء اقتصاد مرن ومستدام.

وانسجامًا مع التوجه الوطني نحو تعزيز الجاهزية لمواجهة المخاطر المحتملة؛ فقد جاءت الخطة مستجيبةً للتحديات المتوقعة من خلال الاسترشاد بالدروس المستخلصة من تجربة إعداد وتنفيذ الخطة السابقة، إلى جانب الاعتماد على نهج استباقي مبني على إدارة المخاطر وتحليل السيناريوهات واستشراف المستقبل. وقد تم إدراج برنامج "إدارة المخاطر الاقتصادية" كأحد البرامج الاستراتيجية للخطة. ويعتمد هذا البرنامج نهجًا استباقيًّا لتعزيز التنبؤ بالتحديات الاقتصادية والبيئية والتقنية والاجتماعية، والتعامل معها بفعالية على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويهدف البرنامج إلى بناء منظومة وطنية متكاملة لإدارة المخاطر الاقتصادية تتضمن تطوير قدرات التنبؤ وإعداد الخطط والسيناريوهات وبناء أنظمة إنذار مبكر إلى جانب رفع كفاءة الكوادر وتعزيز الجاهزية المؤسسية. كما تضمنت الخطة عددًا من البرامج الاستراتيجية التي تركز على التعامل مع المخاطر المحتملة وبما ينسجم مع التوجهات الحكومية نحو ترسيخ منهجية شمولية لإدارة المخاطر على المستوى الوطني، وذلك؛ لضمان تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، واستدامة النمو.

برنامج إدارة المخاطر الاقتصادية

نهج استباقي للتنبؤ بالتحديات

يشمل المخاطر الاقتصادية والبيئية والتقنية والاجتماعية

يغطي المدى القصير والمتوسط والطويل

الفصل السادس

إطار سوق العمل والتشغيل

6-1 واقع سوق العمل والتشغيل

6-2 أداء سوق العمل والتشغيل خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

6-3 تحولات سوق العمل

6-4 البرامج والمشروعات الداعمة للتوظيف خلال الخطة

6-5 فرص العمل المتوقعة خلال الخطة

6 إطار سوق العمل والتشغيل

تأتي أولوية التشغيل في صدارة أولويات الحكومة، والتي تهدف إلى بناء سوق عمل مرن وتنافسي، قادر على استقطاب الكفاءات والتكيّف مع التحولات الديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتمكين المواطنين من الحصول على فرص عمل نوعية ومستدامة، بما يعزز من مستويات الدخل الفردي وحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتجسد هذه التوجهات من خلال تعزيز سياسات التوطين، وتنمية رأس المال البشري، وتوفير برامج الدعم والتدريب والتأهيل والتي تعزز من الإنتاجية والكفاءة للعاملين في سوق العمل.

1-6 واقع سوق العمل والتشغيل

تشير أحدث البيانات حول سوق العمل والتشغيل إلى أن عدد السكان في سلطنة عُمان قد بلغ نحو 5.27 مليون نسمة في نهاية عام 2024م، شكل المواطنون العُمانيون ما نسبته 56.7%، في حين تمثل نسبة الوافدين 43.3% من إجمالي السكان. أما على صعيد القوى العاملة، فقد بلغ إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد العُماني حوالي 2.67 مليون عامل، منهم 1.81 مليون عامل وافد، ما يعادل 67.8%، مقابل 858.6 ألف عامل عُماني وما نسبته 32.2% من إجمالي القوى العاملة. وقد بلغ عدد الباحثين عن عمل من المواطنين في نهاية العام 2024م حوالي 99 ألف باحث أي ما نسبته 3.3% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد العُماني.

ويظهر الشكل رقم (11) توزيع العاملين حسب القطاع المؤسسي المشغل تركز القوى العاملة بشكل رئيسي في القطاع الخاص، حيث يستحوذ على ما نسبته 68.9% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد العُماني، مقابل 16.3% في القطاع الحكومي و14.8% في القطاع العائلي والأهلي. غير أن توزيع العاملين وفق التركيب السكاني ينطوي على مفارقات بنيوية في هيكل سوق العمل، فمن جهة، تتركز معظم القوى العاملة الوطنية بنسبة 90.2% في القطاع الحكومي، بينما لا تتجاوز نسبتها 22% في القطاع الخاص و15.7% في القطاع العائلي والأهلي. وفي المقابل، تشكّل القوى العاملة الوافدة الغالبية العظمى في القطاع الخاص وبنسبة 78%، والعائلي والأهلي بنسبة 84.3%. وتشير هذه الإحصاءات إلى ضرورة تنظيم سوق العمل في القطاع الخاص لتمكين القوى العاملة الوطنية، وذلك ضمن أطر قانونية وتشريعية مرنة وتدرّجية، مع الحفاظ على كفاءة الأسواق وآليات عملها.

وترتبط تطورات سوق العمل بشكل رئيسي بالهياكل الإنتاجية للاقتصاد وقدرتها على توليد فرص العمل، إذ تظهر البيانات التاريخية أن الاقتصاد العُماني تمكّن من خلق فرص عمل بوتيرة جيدة خلال العقدين الماضيين، بالتوازي مع توسّع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى نحو 38.4مليار ريال عُماني في عام 2024م، مقابل 19.7 مليار ريال عُماني في عام 2004م؛ مما يعكس توسع القاعدة الإنتاجية وخاصة في الأنشطة غير النفطية، حيث ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 72.5% في عام 2024م مقابل نحو 57% في عام 2004م.

وترافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة ملحوظة في أعداد العاملين خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع عددهم ليصل إلى نحو 2.67 مليون عامل في عام 2024م أي بنحو أربعة أضعاف عما كانت عليه في العام 2004م. غير أن هذا التوسع في سوق العمل والتشغيل صاحبه ارتفاع ملحوظ في القوى العاملة الوافدة. والتي شكّلت حوالي 68.9% من إجمالي القوى العاملة في العام 2024م. وتشير البيانات إلى أن نحو 82% من هذه العمالة تحمل مؤهلات تعليمية متواضعة (دبلوم التعليم العام أو أقل)، وتشغل وظائف ذات مستويات أجور منخفضة. وهذا يدل على أن القاعدة الإنتاجية خاصة في القطاع الخاص لا تزال تعتمد بشكل كبير على عمالة متدنية المهارة والأجر، مقابل قدرة متواضعة على استحداث وظائف ذات مهارات وأجور مرتفعة جاذبة للعمالة الوطنية.

علاوة على ذلك، يعكس التوزيع القطاعي للقوى العاملة بعض الاختلالات الهيكلية في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، حيث يتركز ما يقرب من 50% من إجمالي القوى العاملة في ثلاثة قطاعات رئيسية: التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية. وتمتاز هذه القطاعات بارتفاع كثافتها العمالية واعتمادها الكبير على العمالة الوافدة، نظرًا لانخفاض متطلبات المهارة ومستويات الأجور فيها، ما يحدّ من جاذبيتها للقوى العاملة الوطنية. وفي المقابل، تتركز القوى العاملة الوطنية في قطاعات أكثر تخصصًا مثل: النفط والغاز، والخدمات المالية والتأمين، والتعدين واستغلال المحاجر، والمعلومات والاتصالات، وإمدادات الكهرباء والغاز، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية. وعليه؛ فإن من شأن تعزيز الاستثمارات في هذه القطاعات، بالتوازي مع تعزيز سياسات التوطين، أن يسهم في زيادة فرص التوظيف للمواطنين.

الجدول رقم (11) توزيع العاملين حسب القطاع المؤسسي المشغل خلال عام 2024م

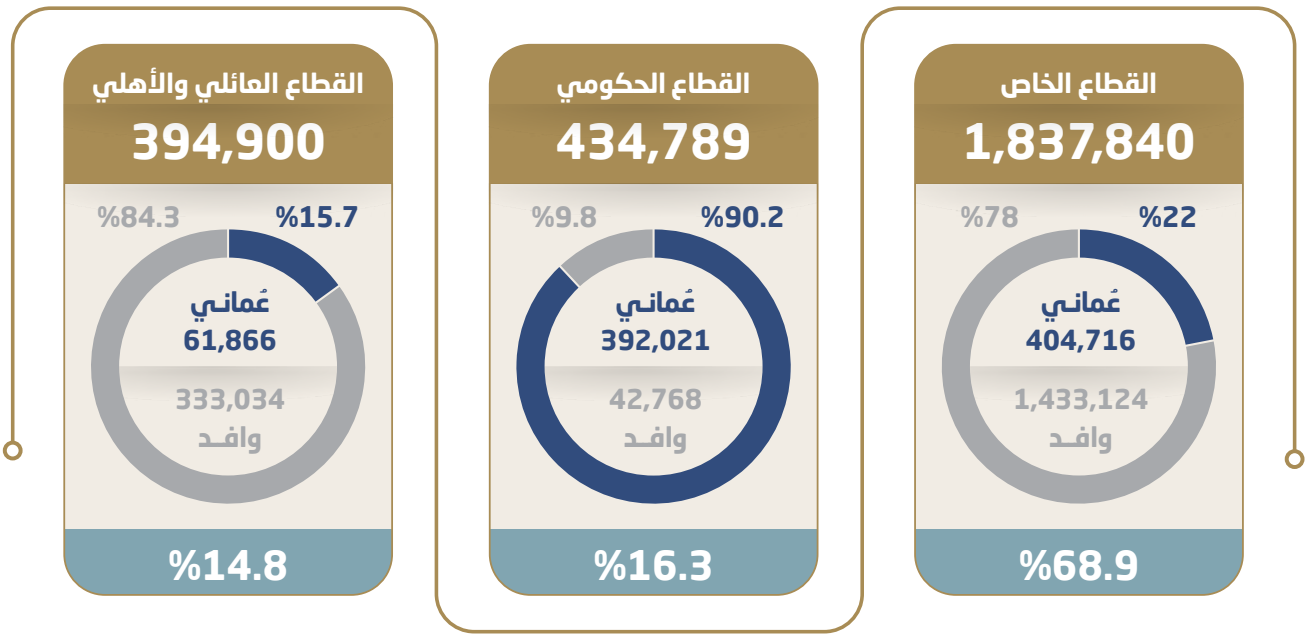

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ووزارة الاقتصاد-سلطنة عُمان

شهد سوق العمل والتشغيل خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة توسعًا ملحوظًا في برامج التشغيل لتشمل مختلف القطاعات المؤسسية، بما في ذلك القطاع الحكومي بشقيه المدني والعسكري، والقطاع الخاص. كما تم إطلاق برامج نوعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها مبادرة دعم الأجور، إلى جانب التوجه نحو استحداث ودعم أنماط العمل البديلة مثل العمل المؤقت والعمل الجزئي. كما شهدت الخطة تطوير برامج دعم ريادة الأعمال والعمل الحر، فضلاً عن تنفيذ مبادرات للتوظيف المباشر، وهذا يعكس التوجه الاستراتيجي للحكومة نحو تنويع فرص العمل وتوسيع قاعدة التوظيف. ويوضح الشكل رقم (12) أبرز البرامج والمبادرات الحكومية في سوق العمل والتشغيل خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة:

الشكل رقم (12) البرامج والمبادرات الحكومية في سوق العمل خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م)

برامج التدريب

- التدريب المقرون بالعمل الحر
- التدريب المقرون بالتشغيل
- التدريب المقرون بإعداد رواد الأعمال
- التدريب على رأس العمل
- التدريب المقرون بالإحلال

عدد المستفيدين
33,088
(2021-2023)

برامج التوظيف المؤقت/ العمل الجزئي/ العمل بأجر

- مبادرات العقود المؤقتة في الوحدات الحكومية (ساهم)
- مبادرات ساهم والعقود المشتركة في محافظة مسندم
- مبادرة مليون ساعة بشكل سنوي
- مبادرة الإحلال في عقود الصيانة

عدد المستفيدين
4,970
(ساهم)
1,249
(مليون ساعة)

منفعة الأمان الوظيفي أمان

عدد المستفيدين
17,086

برامج دعم الأجور

عدد المستفيدين
3,572

المصدر: وزارة العمل-سلطنة عُمان

وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات والتدابير خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة لتعزيز مستويات توظيف المواطنين في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهمها:

- عدم التعاقد مع شركات القطاع الخاص التي لا تلتزم بنسب التوطين المعتمدة من قبل وزارة العمل.
- إلزام جميع مؤسسات القطاع الخاص بالحصول على شهادة إلكترونية من قبل وزارة العمل تثبت استيفاءها لكافة معايير واشتراطات العمل بما فيها نسب التوطين.
- إحلال كافة القوى العاملة الوافدة في عقود الخدمة القائمة بأعمال البستنة والصيانة وخدمات الكهرباء والمياه وغيرها في مختلف القطاعات الحكومية بشكل تدريجي وفق برنامج وخطة زمنية، بحيث يتم الانتهاء منه قبل نهاية عام 2025م.
- تحويل ما نسبته (1.2%) من قيمة فواتير مشتريات الوحدات الحكومية لتمويل مركز دعم التشغيل والتأهيل بوزارة العمل.
- تخصيص مبلغ إضافي وقدره 50 مليون ريال عُماني في ميزانية عام 2025م لدعم برامج ومسارات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، وتمت مضاعفة هذا المبلغ ليصبح 100 مليون ريال عُماني.
- إلزام جميع المراكز التجارية بتعيين عُمانيين وبأجور لا تقل عن الحد الأدنى للأجور، وتسجيلهم في صندوق الحماية الاجتماعية، أو دفع مساهمة شهرية بأجر عامل لا تقل عن الحد الأدنى للأجور.
- حظر توظيف من لم يستوف شرط الحصول على شهادة مهنية لممارسة الأعمال المحاسبية، والتدقيق والاستشارات الهندسية والقانونية.

وقد أسهمت الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة، في ايجاد ما يقارب 164 ألف وظيفة للمواطنين، متجاوزة بذلك المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والبالغ 135 ألف وظيفة. تركزت غالبية الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص وبواقع 92 ألف وظيفة، في حين ساهم القطاع الحكومي بتوفير ما يقارب72 ألف وظيفة، ومن الجدير ذكره أن برنامج التدريب المقرون بالإحلال والتشغيل قد ساهم في توفير نحو 40.8 ألف وظيفة من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاعين العام والخاص.

ويظهر الجدول رقم (12) توزيع الوظائف المستحدثة خلال الفترة (2021-2024م) حسب القطاع المؤسسي.

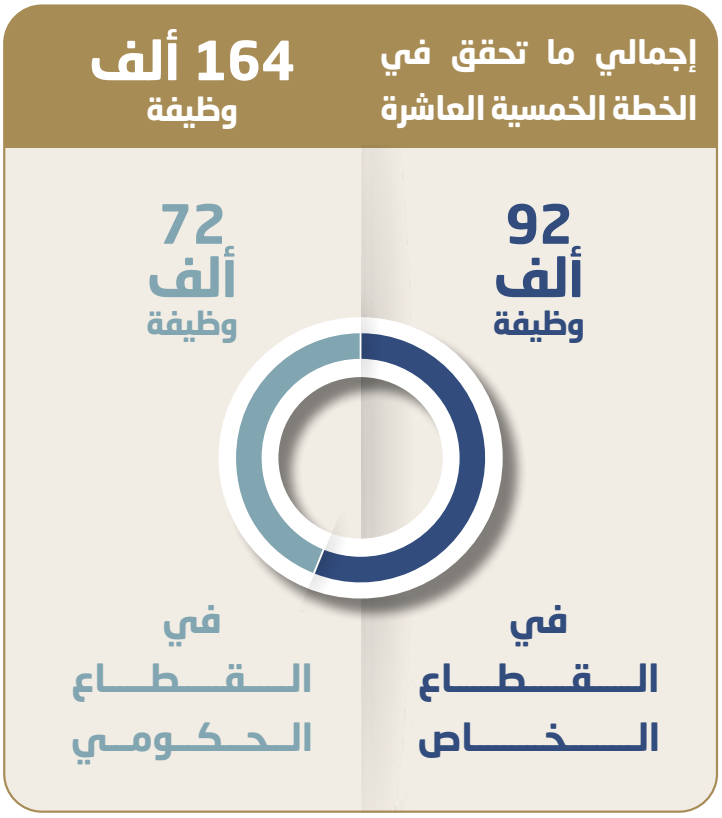

الجدول رقم (12) توزيع الوظائف المستحدثة خلال الفترة (2021 - 2024م)

القطاع	الوظائف المستحدثة			
	2021م	2022م	2023م	2024م
القطاع الحكومي	16,598	18,827	20,700	15,485
القطاع الخاص*	24,907	26,199	19,753	21,130
المجموع	41,504	45,026	40,453	36,615

*يشمل القطاع العائلي والأهلي وأخرى

المصدر: وزارة العمل-سلطنة عُمان

تشهد الاقتصادات العالمية تحولات جوهرية في أسواق العمل على ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتسعى سلطنة عُمان إلى مواكبة هذه التحولات والتكيف معها بما ينسجم مع أهدافها التنموية المستدامة. ويعد استشراف وظائف المستقبل وآفاق سوق العمل ودمجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية أمراً بالغ الأهمية وخاصة في ظل التوجهات الاقتصادية العالمية نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، وأتمتة العمليات الإنتاجية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

وتتطلب هذه التحولات إعادة النظر في الأطر التقليدية لسياسات سوق العمل وتطوير برامج تتسم بالمرونة والكفاءة لاستيعاب المتغيرات المتسارعة في وظائف ومهارات المستقبل. وفي هذا السياق، تسعى الحكومة من خلال خططها وبرامجها المختلفة إلى تبني مقاربات شمولية تراعي هذه التحولات المرتقبة في سوق العمل، إلى جانب تبني رؤى واستراتيجيات على كافة المستويات التعليمية والمهنية، والعمل على تطوير الموارد البشرية وتأهيلها بالمهارات والمعارف اللازمة لمواكبة تغيرات سوق العمل.

أهم تحولات سوق العمل

التحولات الديموغرافية

تشير الإسقاطات السكانية إلى أن عدد سكان سلطنة عُمان سيصل إلى نحو 6.1 مليون نسمة بحلول عام 2030م، ويُتوقع أن يشكل العُمانيون حوالي 3.4 مليون نسمة، مقابل نحو 2.7 مليون وافد. وتعكس هذه التقديرات الحاجة إلى تبني سياسات فاعلة قادرة على استيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما تبرز أهمية مراجعة سياسات سوق العمل الحالية، واعتماد نماذج توظيف مرنة ومبتكرة، بما يسهم في تعزيز معدلات التوظيف، وتحقيق توازن مستدام في سوق العمل على المدى الطويل.

التحول نحو الاقتصاد الأخضر

يمثّل التحول نحو الاقتصاد الأخضر أحد الأهداف الاستراتيجية المحورية في رؤية عُمان 2040، والتي تضع في سلم أولوياتها تعزيز الاستدامة البيئية، وتطوير الصناعات المعتمدة على الطاقة النظيفة والمتجددة، وتوسيع قاعدة الصناعات الخضراء، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. كما يسهم تبني الاقتصاد الأخضر في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والزراعة الذكية، مما يتطلب تطوير مهارات القوى العاملة. ومع تعزيز الوعي المجتمعي وتقديم الحوافز المالية للشركات، يمكن تحقيق تحول ناجح يدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية.

التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

تشهد الاقتصادات العالمية تحولًا رقميًا متسارعًا، تسهم من خلاله التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، في إعادة تشكيل ملامح سوق العمل وأنماط التشغيل، وتشير التقديرات إلى أن نحو 1.1 مليار عامل عالميًا سيحتاجون إلى إعادة تدريب وتأهيل بحلول عام 2030م نتيجة لهذه التحولات. كما أن الطلب المتزايد على المهارات الرقمية والمتقدمة يتطلب أنظمة تعليمية مرنة تواكب هذه التغيرات، مما يستدعي إعادة النظر في نماذج التعلم التقليدية لتعزيز جاهزية سلطنة عُمان للتحول الرقمي، إلى جانب تطوير البنية الأساسية بحيث تصبح قادرة على استيعاب وتوظيف التقنيات الناشئة، بما يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتوليد فرص عمل نوعية جاذبة للمواطنين في المجالات الرقمية.

التحولات في أنماط ومهارات العمل

يشهد سوق العمل العالمي تحولات جوهرية في أنماط التوظيف، مدفوعة بالتوسع في التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة؛ مما أدى إلى انتشار أنماط عمل غير تقليدية، مثل: العمل الحر، والعمل الجزئي، والتوظيف عبر العقود قصيرة الأجل، والعمل عن بُعد. وقد باتت الشركات تعتمد بشكل متزايد على منصات العمل الرقمية لتوفير مرونة أكبر للموظفين. ورغم ما توفره هذه التحولات من فرص، فإنها تفرض في المقابل تحديات جديدة تتعلق بالأمان الوظيفي، والاستقرار المهني، وسبل الحماية الاجتماعية للعاملين.

وفي سلطنة عُمان، ينعكس هذا الاتجاه في تزايد الاعتماد على أنماط العمل المرنة، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا، والاستشارات. ويتماشى هذا التحول مع الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير بيئة العمل وتعزيز مشاركة القوى العاملة الوطنية من خلال تنظيم العمل الحر والعمل الجزئي، وضمان حقوق العاملين ضمن هذه الأنماط. كما أن تطوير المهارات والقدرات يعد ضرورة ملحة في ظل التحولات المتسارعة في سوق العمل، حيث لم يعد التعليم الجامعي وحده كافيًا لضمان التوظيف، بل أصبحت الشهادات المهنية والاحترافية، والتدريب العملي، واكتساب المهارات التقنية والرقمية أكثر أهمية.

وتؤكد رؤية عُمان 2040 على ضرورة "رفع مستوى المهارات" من خلال استقطاب العمالة الماهرة وتعزيز تأهيل الكفاءات الوطنية، من خلال التركيز على التدريب أثناء العمل، والتعليم غير الرسمي، وبرامج إعادة التأهيل الوظيفي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل.

في ضوء التوجه الاستراتيجي لسلطنة عُمان نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا، يمكن الإشارة إلى بعض البرامج والمشاريع القائمة التي من المتوقع أن تُحدث تأثيرًا إيجابيًّا على مؤشرات التشغيل، ومنها:

الذكاء الاصطناعي	يُتوقع أن يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العامة، وخلق فرص متنوعة في مجالات البرمجيات، والأمن السيبراني. ومن المتوقع أن تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إيجاد فرص عمل خاصة في قطاعات التعليم، والصحة، والطاقة.
الاقتصاد الرقمي	في ضوء استهداف رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 10% بحلول 2040، يُتوقع أن يُسهم في خلق بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال، مع فرص عمل متزايدة في التجارة الإلكترونية، والخدمات السحابية، وتطوير البرمجيات.
برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة	يركز على دعم رواد الأعمال وتمكين الشركات الناشئة، وقد أسهم بالفعل في دعم مئات المشاريع الصغيرة. ومن المتوقع أن يسهم هذا البرنامج في توفير فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات المقبلة.
مشاريع الطاقة المتجددة	من المتوقع أن تُوفر هذه المشاريع فرص عمل متنوعة من خلال مراحل الإنشاء والتشغيل بما فيها سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية.
برامج تشغيل العُمانيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تمثل هذه المبادرات ركيزة أساسية لسياسات التوطين، ومن المتوقع أن تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المزيد من فرص العمل.
مشاريع المدن العمرانية المستدامة	من المتوقع أن تسهم المدن المستقبلية المستدامة لا سيما مدينة السلطان هيثم، ومشروع مدينة يتي المستدامة، في خلق العديد من الوظائف في قطاع البناء، والخدمات السياحية، والخدمات اللوجستية.

يتوقع أن تشهد الخطة الخمسية الحادية عشرة توسعًا في برامج ومبادرات سوق العمل لا سيما في ظل توجه الحكومة نحو تعزيز الموارد المالية لمركز دعم التدريب والتشغيل في وزارة العمل، وتعزيز الأطر التنظيمية والتشريعات المتصلة بتوظيف المواطنين في القطاع الخاص، وتعزيز دور المحافظات في التشغيل وتوفير فرص عمل نوعية ومستدامة. وقد استندت توقعات فرص العمل خلال الخطة إلى معدلات نمو التشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، والبرامج والمبادرات المعتمدة من قبل وزارة العمل والمتوقع تنفيذها خلال فترة الخطة، ومن بينها برامج التدريب المقرون بالإحلال والتشغيل، ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقع، والموازنات الحكومية المتاحة. وبناء على نتائج النماذج الاقتصادية، يتوقع أن يتم استحداث نحو 700 ألف فرصة عمل خلال فترة الخطة منها حوالي 301.5 ألف فرصة عمل مباشرة للعُمانيين في القطاع العام والخاص. كما تستهدف الخطة توفير المزيد من فرص العمل من خلال الاستمرار في تنظيم سوق العمل والتشغيل لصالح العمالة الوطنية عبر السياسات والتشريعات الحكومية.

ويوضح الجدول رقم (13) توزيع فرص العمل المتوقعة للعُمانيين بحسب القطاع المؤسسي خلال فترة الخطة:

الجدول رقم (13) فرص العمل المتوقعة للعُمانيين (المباشرة) خلال الفترة (2026 - 2030م)*

القطاع	2026م	2027م	2028م	2029م	2030م	الإجمالي خلال فترة الخطة	المتوسط خلال فترة الخطة
القطاع الحكومي	13,566	13,837	14,114	14,396	14,685	70,598	14,120
القطاع الخاص**	43,854	45,011	46,171	47,335	48,502	230,873	46,175
المجموع	57,420	58,848	60,285	61,731	63,187	301,471	60,294

*وظائف جديدة غير شاملة التدوير الوظيفي. ** يشمل القطاع العائلي والأهلي وأخرى

المصدر: وزارة العمل-سلطنة عُمان

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التدريب المقرون بالإحلال والتشغيل قد يسهم في توفير حوالي 58.4 ألف وظيفة من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاعين العام والخاص.

ومن المتوقع أن تكون الوظائف الجديدة للعُمانيين في القطاع الخاص متركزة بشكل أساسي في قطاع التجزئة الذي يستحوذ على نسبة 34.2% من إجمالي فرص العمل المتوقعة للعُمانيين في القطاع الخاص خلال فترة الخطة، يليه قطاع التشييد بنسبة 29.8%، ثم قطاعات الصناعة والسياحة والنقل بنسبة 10.6% و8.7% و5.5% على التوالي، كما هو موضح في الجدول رقم (14).

القطاع الحكومي	القطاع الخاص
المتوقع أن يوفر القطاع الحكومي نحو **70.6 ألف وظيفة للعُمانيين**	المتوقع أن يوفر القطاع الخاص نحو **230.9 ألف وظيفة للعُمانيين**

إجمالي

نحو 300 ألف

وظيفة للعمانيين

الجدول رقم (14)

فر ص العمل المتوقعة للعُمانيين في القطاع الخاص حسب القطاع الاقتصادي والجهة المسؤولة خلال فترة خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030م)*

القطاع	الجهة المسؤولة	سنوات الخطة					الإجمالي خلال فترة الخطة	المتوسط خلال فترة الخطة
		2026	2027	2028	2029	2030		
الاتصالات	هيئة تنظيم الاتصالات	141	146	149	153	156	746	149
الأمن الغذائي والحيواني والسمكي	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	1,044	1,072	1,098	1,126	1,154	5,495	1,099
التجزئة	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	15,009	15,405	15,802	16,200	16,599	79,015	15,803
التشييد	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	13,076	13,421	13,767	14,115	14,462	68,840	13,768
التطوير العقاري	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	206	210	216	222	228	1,083	217
التعدين	وزارة الطاقة والمعادن	121	124	128	130	133	636	127
التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	167	170	175	180	184	876	175
التعليم المدرسي	وزارة التربية والتعليم	277	285	292	299	307	1,458	292
الخدمات العامة	هيئة تنظيم الخدمات العامة	262	269	275	282	289	1,376	275
الخدمات المالية	هيئة الخدمات المالية	90	92	95	97	99	474	95
الرياضة	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	23	23	24	24	25	120	24
السياحة	وزارة التراث والسياحة	3,836	3,938	4,039	4,140	4,243	20,196	4,039
الصحة	وزارة الصحة	452	463	475	488	500	2,378	476
الصناعة	الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة	4,667	4,789	4,913	5,037	5,161	24,567	4,913
العدل والقانون	وزارة العدل والشؤون القانونية	39	40	41	42	44	207	41
القطاع المصرفي	البنك المركزي العُماني	447	459	471	483	495	2,355	471
النفط والغاز	وزارة الطاقة والمعادن	1,358	1,394	1,430	1,466	1,502	7,151	1,430
النقل واللوجستيات	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	2,390	2,454	2,516	2,580	2,643	12,584	2,517
تقنية المعلومات	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	250	257	264	271	276	1,317	263
إجمالي فرص العمل الجديدة		43,854	45,011	46,171	47,335	48,502	230,873	46,175

* لا يشمل القطاع الحكومي والإحلال

المصدر: وزارة العمل-سلطنة عُمان

ولتحقيق الأهداف المرجوة لسوق العمل والتشغيل يتطلب تنفيذ السياسات والتدابير الآتية:

- **تنظيم وتجويد التدريب الميداني:** بناء إطار عمل ينظم مختلف جوانب عملية التدريب الميداني، وإنشاء منصة رقمية تربط الطلبة بمؤسسات التدريب، بما يضمن عدالة الوصول للفرص التدريبية ويسهم في رفع جاهزية الخريجين.
- **تعزيز ثقافة العمل الإيجابية:** بناء وعي مجتمعي بالمهن المستقبلية والعمل المرن والعمل الحر. والاعتماد على الإعلام الرقمي لتعزيز النظرة الإيجابية تجاه العمل، مما يمكن الشباب مهنيًّا ويزيد من فرصهم في التوظيف محليًّا ودوليًّا.
- **تسريع استيعاب الباحثين عن عمل:** دعم التوظيف المباشر والتدريب والتأهيل، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، ودعم الأجور، وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر، للمساهمة في إعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.
- **استحداث وتطوير المعايير المهنية في مختلف القطاعات الاقتصادية:** تطوير المعايير المهنية بشكل مستمر بناءً على المستجدات والمهارات المستقبلية المرتبطة بها، وربط المناهج التعليمية بهذه المعايير وتحديد الاحتياجات التدريبية وفقها؛ مما يسهم في تحسين الأداء وتسهيل الإحلال النوعي للعُمانيين.
- **تمكين الكوادر الوطنية في مؤسسات القطاع الخاص:** بناء مسارات مهنية لشغل الوظائف الإشرافية والتخصصية والفنية، وتقديم الدعم والتوجيه للمؤسسات الملتزمة بالتوطين، بما يسهم في تعزيز التدرج الوظيفي وخلق وظائف جديدة عبر الترقيات.
- **تطوير منظومة استقدام القوى العاملة:** تنظيم العمالة غير العُمانية، واستقطابها حسب المهارات والاحتياجات، وربط الاستقدام بالمعايير المهنية الوطنية، وذلك للمساهمة في تنويع العمالة ورفع كفاءة بيئة العمل والتقليل من التشوهات القطاعية.
- **تطوير برامج تشغيل خاصة بفئات معينة:** إعداد وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم المدرسي، وأبناء الأسر المعسرة، وذلك للإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أعداد الباحثين عن عمل.
- **تنظيم العمل المرن والعمل عن بُعد:** تحديث التشريعات المنظمة لأنماط التشغيل الحديثة، وإصدار اللوائح وتحديد الوظائف الملائمة. وذلك؛ لتوفير بيئة عمل مرنة وجاذبة لاستقطاب الكفاءات.

الفصل السابع

البرامج الاستراتيجية

لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

7-1 محور الإنسان والمجتمع

7-2 محور الاقتصاد والتنمية

7-3 محور البيئة المستدامة

7-4 محور الحوكمة والأداء المؤسسي

تُعد البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030م) أداة محورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لأولويات رؤية عُمان 2040. وقد أعدت هذه البرامج وفق منهجية علمية متكاملة، انطلقت من تحليل معمّق للوضع الراهن وتشخيص التحديات وتحديد الفرص التنموية ذات الأولوية. وتهدف هذه البرامج الاستراتيجية إلى إحداث أثر تنموي ملموس من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية (الرئيسية والداعمة)، وقطاعات البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، إلى جانب تعزيز كفاءة الإنفاق، وتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية. كما تركز على دعم منظومة الابتكار، وتحقيق التوازن البيئي، وتوفير فرص عمل للمواطنين، بما يسهم في ترسيخ الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وسيتم اعتماد نهج تكاملي لحوكمة تنفيذ البرامج الاستراتيجية بحيث لا تقتصر مسؤولية التنفيذ على الجهة الرئيسية المسؤولة عن البرنامج، وإنما تكون بشكل تكاملي مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بما يساعد على تحقيق مستهدفات الخطة. وقد تم ربط هذه البرامج بمؤشرات أداء قابلة للقياس؛ لضمان المتابعة والتقييم الفاعل، وتحقيق التناغم بين البرامج والموازنات العامة، بما يسرّع من وتيرة التقدم نحو أهداف رؤية عُمان 2040.

وقد تم تحديد برامج استراتيجية لكل أولوية وطنية إضافة إلى برامج استراتيجية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات وقطاع الشباب وريادة الأعمال، **حيث أُفردت وثيقة متكاملة تتضمن تفاصيل هذه البرامج الاستراتيجية وإطارها الزمني وعناصرها التي تترجم بمشاريع ومبادرات وإجراءات.**

ويوضح الشكل رقم (13) التوزيع العددي للبرامج الاستراتيجية وارتباطها بمحاور الرؤية وأولوياتها الوطنية.

البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

190
برنامجا استراتيجيًا

52
برنامجا استراتيجيًا في محور الإنسان والمجتمع

95
برنامجا استراتيجيًا في محور الاقتصاد والتنمية

21
برنامجا استراتيجيًا في محور البيئة المستدامة

22
برنامجا استراتيجيًا في محور الحوكمة والأداء المؤسسي

الشكل رقم (13) توزيع البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، بحسب محاور رؤية عُمان 2040

رؤية عُمان 2040				خطة التنمية 11	
4 محاور أساسية	12 أولوية وطنية		75 هدفًا استراتيجيًا	190 برنامجا استراتيجيًا	# المبادرات/ المشاريع
الإنسان والمجتمع	1	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	7	17	#
	2	الصحة	5	8	#
	3	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	8	16	#
	4	الرفاه والحماية الاجتماعية	7	11	#
الاقتصاد والتنمية	5	القيادة والإدارة الاقتصادية	4	7	#
	6	التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	6	25	#
	7	التشغيل وسوق العمل	4	14	#
	8	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	7	29	#
	9	تنمية المحافظات والمدن المستدامة	6	20	#
البيئة المستدامة	10	البيئة والموارد الطبيعية	7	21	#
الحوكمة والأداء المؤسسي	11	التشريع والقضاء والرقابة	7	11	#
	12	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	7	11	#

 # يتم تحديدها في الخطط القطاعية السنوية.
المصدر: وزارة الاقتصاد - سلطنة عُمان

1-1-7 أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

يمثل التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع معرفي متقدم. لذا؛ تركز هذه الأولوية على تطوير منظومة تعليمية متكاملة، وتعزيز البحث والابتكار، وتمكين الكفاءات الوطنية لمواكبة المتغيرات العالمية والمنافسة بفاعلية على مختلف الأصعدة.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تسعى أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية إلى بناء نظام تعليمي يتميز بالجودة العالية ويعزز الشراكة المجتمعية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وإعداد جيل مؤهل وقادر على مواجهة تحديات المستقبل. كما تهدف هذه الأولوية إلى تطوير منظومة متكاملة ومستقلة لحوكمة التعليم، بما يضمن التقييم المستمر وفق المعايير الوطنية والعالمية، إضافةً إلى تعزيز المناهج التعليمية بحيث تكون قائمة على القيم الإسلامية والهوية العُمانية، ومستوحاة من تاريخ عُمان وإرثها العريق، تراعي متطلبات التنمية المستدامة ومهارات المستقبل.

وفي إطار البحث العلمي والابتكار، تهدف الأولوية إلى تأسيس منظومة وطنية فعالة تدعم البحث العلمي والإبداع والابتكار، مما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز التنمية المجتمعية. كما تركز على توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة لدعم التعليم والبحث العلمي، ليتيح فرصًا أوسع لتطوير المشاريع البحثية والابتكارية.

وتسعى هذه الأولوية كذلك إلى تمكين الكفاءات الوطنية من خلال تعزيز المهارات المستقبلية والمنافسة على المستويين المحلي والعالمي، مما يعزز دور عُمان في المشهد التعليمي والبحثي العالمي.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

حوكمة النظام التعليمي	تعزيز الاستدامة المالية في مجال التعليم والبحث العلمي	تهيئة بيئة بحثية محفزة
تطوير السياسات والتشريعات وتعزيز الشفافية والمساءلة وتنسيق الجهود بين الجهات التعليمية وتحسين أداء المؤسسات باستخدام التقنيات الحديثة؛ لضمان جودة التعليم والتدريب المهني ورفع كفاءة المنظومة التعليمية.	تنويع مصادر تمويل التعليم والبحث العلمي عن طريق تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والوقف التعليمي، وتشجيع استقطاب الطلبة الدوليين، والتوسع في الجامعات الريادية؛ لضمان تأمين تمويل مستدام يدعم الابتكار والمعرفة.	توفير البنية الأساسية الحديثة والأطر التشريعية المعززة، وأدوات التمويل المناسبة، والكفاءات البشرية المؤهلة؛ لتعظيم القيمة الاقتصادية لمخرجات البحث العلمي القابلة للتطبيق.
دعم التحوّل نحو التعليم الذكي	**تعزيز الاقتصاد المعرفي**	**إرساء منظومة وطنية لتقييم قدرات الطلبة**
التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير منصة تعليمية ذكية موحدة وشاملة.	بناء قاعدة اقتصادية قائمة على المعرفة والابتكار، وربط التعليم بالصناعة، والتوسع في إنشاء مراكز ابتكار وحاضنات أعمال، واستقطاب كفاءات متخصصة بما يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل نوعية.	تطوير اختبارات محكمة تقيس قدرات ومهارات الطلبة لتوجيههم للمسارات التعليمية المناسبة؛ لتحسين جودة التعليم ومواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل.

7-1-2
أولوية الصحة

يمثل القطاع الصحي حجر الأساس في بناء مجتمع ينعم برعاية صحية مستدامة، ولذلك؛ تركز هذه الأولوية على تطوير نظام صحي متكامل يضمن جودة الخدمات الطبية، ويعزز الوقاية والتوعية، ويدعم البحث والابتكار في المجال الصحي. إضافة إلى تحسين البنية الأساسية الصحية وتعزيز القدرات البشرية لضمان وصول الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع بكفاءة عالية.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف الأولوية إلى بناء مجتمع ينعم بصحة مستدامة وتترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع»، مع التركيز على الوقاية من الأخطار ومهددات الصحة. وتسعى الأولوية إلى إنشاء نظام صحي يتميز باللامركزية، والجودة، والشفافية، والعدالة، والمساءلة، مدعومًا بمصادر تمويل متنوعة ومستدامة تضمن استمرارية وكفاءة الخدمات المقدمة.

كما تتطلع الأولوية إلى توفير أنظمة وخدمات طبية تقنية متقدمة، ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية على جميع المستويات، مدعومة بكوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في مجالات البحث العلمي والابتكار الصحي، بما يضمن تلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تحسين إطار حوكمة النظام الصحي	التوسع في التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الصحة العامة	التحول الرقمي في القطاع الصحي	التثقيف والتوعية تجاه المخاطر الصحية
تطوير التشريعات، وتوسيع اللامركزية، وتحسين الرقابة، وتقييم الأداء لضمان الشفافية والعدالة، وتعزيز المساءلة، وإشراك المجتمع في تطوير السياسات الصحية.	ضمان وصول جميع السكان إلى خدمات صحية وقائية وعلاجية وتأهيلية ذات جودة عالية، وتطوير خدمات الرعاية الأولية والتخصصية والافتراضية، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.	تطوير البنية الأساسية الرقمية، وإصدار التشريعات اللازمة، وبناء القدرات الوطنية، مما يحسن الكفاءة ويعزز جودة الرعاية الصحية.	رفع الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بالممارسات الصحية المثلى، وتعزيز الترصد الوبائي، وتمكين الصحة الوقائية.

إيجاد بدائل للتمويل وإقامة شراكات استراتيجية	الاستثمار في الصناعات الدوائية	تطوير الموارد البشرية
تنويع مصادر التمويل، وإقامة شراكات لبناء وإدارة المؤسسات الصحية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتوسيع نطاق التأمين الصحي، واستقطاب الاستثمارات في السياحة العلاجية والصناعات الطبية، بما يضمن استدامة النظام الصحي.	تطوير الإنتاج المحلي من الأدوية والتقنيات الحيوية، وتعزيز الابتكار، واستقطاب الاستثمارات، مما يرفع من مساهمة هذه الصناعات في الاقتصاد، ويجعل سلطنة عُمان مركزًا إقليميًّا في هذه الصناعات.	إعداد كفاءات وطنية متخصصة في المجال الصحي من خلال التخطيط الاستراتيجي والتدريب المستمر، وتحفيز الابتكار، وتعزيز البحث العلمي، لضمان استدامة الكوادر المؤهلة.

7-1-3
أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

تشكّل المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية عناصر أساسية في بناء مجتمع متماسك ومتجذر في تاريخه وقيمه. وتركز هذه الأولوية على تعزيز الهوية الوطنية، وصون التراث الثقافي، وترسيخ قيم المواطنة، ودعم الفنون والإبداع، بما يسهم في تعزيز الانتماء الوطني والتفاعل الثقافي مع العالم.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

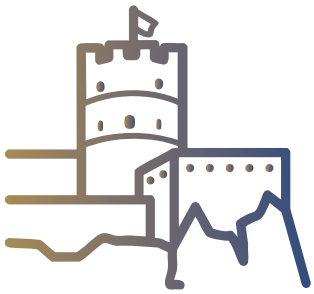

تهدف أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية إلى ترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعزيز الانتماء والوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع. وتسعى إلى بناء مجتمع مسؤول وواعٍ بحقوقه وواجباته، يحافظ على تراثه الثقافي ويعمل على توثيقه ونشره عالميًّا، في إطار من الشراكة المجتمعية المؤسسية التي تعزز الترابط والتكافل الاجتماعي، وتدعم قيم المواطنة والتعايش السلمي والانفتاح الحضاري.

كما تركز هذه الأولوية على بناء مجتمع معرفي قادر على مواكبة التحولات التقنية والمعرفية، يتمتع أفراده بمهارات وقدرات تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في التنمية. وتسعى أيضا إلى استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون إلى جانب إعلام مهني يعزز الوعي المجتمعي، ويسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتطمح هذه الأولوية إلى تمكين المجتمع من أدوات التفكير النقدي والإنتاج المعرفي، بما يتيح له تقييم المعرفة وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة. وصولا إلى مجتمع عُماني رائد عالميًّا في ثقافة التعايش والتفاهم والسلام، يعتز بهويته، ويشارك بثقة في العالم المعاصر.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز القيم العُمانية	تعزيز ثقافة التعايش والتسامح	تمكين الشباب	تعزيز ثقافة المواطنة الفاعلة والمسؤولة
تطوير محتوى رقمي مبتكر وأنشطة تعليمية ومجتمعية هادفة وموجهة لكافة أفراد المجتمع.	إطلاق مبادرات محلية ودولية تسلط الضوء على تجربة سلطنة عُمان في الحوار والسلام، وتقديم السلطنة كنموذج للتسامح في المحافل العالمية.	تعزيز الوعي السياسي والمسؤولية الوطنية لدى الشباب، وإيجاد المساحة لهم لتمكينهم من إبداء الآراء ومناقشة القضايا المتعلقة بالشأن العام.	إشراك طلبة المدارس في مبادرات مجتمعية تنمّي وعيهم الوطني لتأهيلهم وتمكينهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

صون التراث الثقافي وتوثيق الذاكرة الوطنية	صون التراث المادي	تصدير الثقافة العُمانية
توثيق التراث الشفوي، وحفظ التاريخ العُماني من مصادره الحية باستخدام التقنيات الرقمية وإنتاج الأفلام والوثائق العلمية، وإتاحتها للباحثين والمهتمين.	العناية بالمعالم التاريخية وتأهيلها للاستثمار المجتمعي، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الحرفية بما يعزز الهوية الثقافية.	دعم الإبداع الثقافي وتمكين المبدعين من نشر أعمالهم إقليميًّا ودوليًّا وتعزيز حضورهم الدولي.

7-1-4 أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

تسعى أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص، وتوفير مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع. وتركز هذه الأولوية على تحسين شبكات الأمان الاجتماعي واستدامة خدماتها، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتحسين دخل الأسرة من خلال سياسات شاملة ومستدامة.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية إلى بناء مجتمع يتمتع بشبكة أمان اجتماعي شاملة وعادلة، تضمن الاستدامة والفعالية في تغطية مختلف الفئات، وتدعم التماسك الاجتماعي. وتسعى إلى تمكين الأفراد اجتماعيًا واقتصاديًا، لا سيما المرأة والطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا، من خلال برامج وخدمات اجتماعية متطورة تستجيب لاحتياجاتهم المتغيرة.

كما تهدف هذه الأولوية إلى ترسيخ منظومة حماية اجتماعية متكاملة تُعزز قدرة الفئات المستهدفة على الاعتماد على الذات والمشاركة في الاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة رياضية محفزة تساهم في النمو الاقتصادي وتعكس حضورًا تنافسيًا على الساحة الدولية.

وتؤكد الأولوية كذلك على أهمية الشراكة المتكاملة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال إطار تنظيمي فاعل وممكن يُعزز دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم الاستقرار المجتمعي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تعزيز جودة الحياة ورفاه الأفراد	تمكين الأفراد اقتصاديًّا واجتماعيًّا	حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركات
تحسين مستوى الخدمات في مجالات التعليم والصحة والإسكان والعمل، مع ضمان العدالة الاجتماعية.	تطوير منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تحديث أنظمة التأمين والمنافع الاجتماعية مثل التأمين الصحي ومنفعة الأمومة، وتدريب الفئات الأكثر احتياجًا وتأهيلها لتمكينها من الاعتماد على الذات. وإنشاء نظام دعم رقمي ومالي شامل للفئات المحتاجة وتعزيز الاستدامة المالية للنظام.	وضع إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية وتقييم أثرها التنموي. ويشمل ذلك: فرض حد أدنى للمساهمة، وتطوير نظام حوافز للشركات.
دعم دور مؤسسات المجتمع المدني	**تحقيق استدامة المنشآت الرياضية**	**تهيئة بيئة داعمة لمجتمع رياضي نشط**
تعزيز دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية كشريك في التنمية من خلال تحسين الحوكمة، وتوفير تمويل مستدام، وتدريب القيادات، وإنشاء منصة رقمية، ومؤشرات لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي.	تطوير بنية أساسية رياضية منافسة دوليًّا، وتتيح استضافة بطولات عالمية. وتعزيز قدرات الكوادر الإدارية في الهيئات الرياضية من خلال برامج تدريبية ورخص مهنية.	الاستثمار في المرافق والفعاليات والابتكار الرياضي وتوسيع أنشطة الرياضة المجتمعية، والمساهمة في تنويع الاقتصاد من خلال السياحة والأنشطة الرياضية الاحترافية.

1-2-7 أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

تضطلع القيادة والإدارة الاقتصادية بدور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتركز هذه الأولوية على تطوير القدرات القيادية، وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتحسين بيئة الأعمال، مما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنافسية العالمية.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية إلى ترسيخ مرجعية وطنية فاعلة تُعنى بالشأن الاقتصادي، وقادرة على توجيه السياسات التنموية بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وتسعى إلى تعزيز دور القيادة الاقتصادية من خلال تمكين جهة مركزية بصلاحيات واضحة وملزمة واستجابة سريعة للاحتياجات التنموية، مع الالتزام بمؤشرات أداء دقيقة تضمن فاعلية القرارات وجودة التنفيذ.

كما تركز الأولوية على تطوير القيادات والإدارات العليا عبر تأهيل كفاءات وطنية قادرة على مواكبة التغيرات المستقبلية المتسارعة، إلى جانب بناء منظومة تشريعية اقتصادية متكاملة ومرنة تواكب المستجدات، وتُعزز بيئة الأعمال والاستثمار، وتسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

مراجعة منظومة اتخاذ القرار الاقتصادي	تأهيل وصقل الكفاءات الاقتصادية
تحديد جهة مرجعية واضحة لصنع القرارات الاقتصادية الاستراتيجية، ومعالجة تحديات ضعف التنسيق وتعدد المسارات وقصور تقييم الأثر، واقتراح آليات لحوكمة شاملة تضمن الشفافية والمساءلة.	استحداث إطار موحد لبناء وتأهيل القيادات الاقتصادية من خلال برامج تدريب وتأهيل للصفين الأول والثاني. والتركيز على استشراف المستقبل وإدارة الأزمات.
بناء إطار تشريعي موحد داعم للنمو الاقتصادي	**تمكين الإدارة المحلية في المحافظات**
تحديث التشريعات الاقتصادية لضمان قدرتها على مواكبة المتغيرات المستقبلية، ومعالجة الفجوات القانونية. وإشراك القطاع الخاص في إعداد القوانين وتحديثها.	نقل مزيد من الصلاحيات الاقتصادية والمالية للمحافظات لتسريع اتخاذ القرار المحلي وتجاوز التحديات الإدارية والبيروقراطية، إلى جانب بناء قدرات المحافظات وتطوير التشريعات الداعمة للامركزية.

7-2-2
أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

يمثل التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية حجر الزاوية في بناء اقتصاد قوي ومتوازن. وتركز هذه الأولوية على تنويع مصادر الدخل، وتحقيق الاستدامة المالية من خلال سياسات مالية مرنة، وتعزيز الاستثمارات، ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية إلى بناء اقتصاد وطني تنافسي ومتنوع، قائم على استشراف المستقبل، والابتكار، وريادة الأعمال. ويجري تحديد القطاعات القاطرة للتنويع، إلى جانب القطاعات المتكاملة معها، وفق تقييم دوري يُحدّث كلّ خمس سنوات لضمان مرونة التوجهات التنموية ومواكبتها للتغيرات العالمية.

كما تسعى هذه الأولوية إلى إرساء سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستقرة ومتكاملة، تضمن استدامة الموارد العامة وتوظيفها بكفاءة عبر موازنات فاعلة. ويعزز ذلك من خلال بيئة تنظيمية وتشريعات تتسم بالمرونة والتجدد، وتكفل الحوكمة وتكافؤ الفرص لجميع الفاعلين في الاقتصاد.

وتكتمل هذه المنظومة ببنية أساسية وتقنية متطورة تُشكّل ممكنًا رئيسيًّا للنمو في مختلف القطاعات، مع مراعاة جاهزيتها للتطورات الرقمية وتحديات الأمن السيبراني. كما تهدف هذه الأولوية إلى توفير منظومة بحث وتطوير مترابطة بين المؤسسات والقطاعات، تتيح تبادل المعرفة وتحفز الابتكار، مما يعزز قدرة الاقتصاد على المنافسة والاستدامة في المدى الطويل.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تمكين الاقتصاد السياحي	تعزيز المحتوى المحلي لقطاع الأمن الغذائي	تطوير البنية الأساسية والخدمات اللوجستية
تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية وتنويع المنتجات السياحية، مع تشجيع الاستثمارات وريادة الأعمال وتعزيز الهوية الثقافية لسلطنة عُمان.	زيادة القيمة المضافة للمنتجات السمكية والزراعية وتعظيم عوائدها، والتشجيع على التصنيع والإنتاج المحلي باستخدام التقنيات الحديثة، وتأمين سلاسل الإمداد، وتحسين آليات التسويق.	زيادة الترابط بين سلاسل الإمداد والإنتاج عبر تعزيز الربط البري والبحري والجوي؛ لرفع حجم التجارة الخارجية، وجعل سلطنة عُمان مركزًا إقليميًّا في استدامة سلاسل الإمداد.
تهيئة المناخ الاستثماري	**تطوير صناعات الفضاء**	**رفع كفاءة المالية العامة**
تعزيز تنافسية المحافظات والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.	إنشاء منظومة اقتصادية متكاملة للفضاء تقوم على البحث والابتكار والتعليم وبناء الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية، وجذب الاستثمار في مجال تكنولوجيا الفضاء، إلى جانب وجود إطار حوكمة واضح. والاستفادة من موقع سلطنة عُمان الجغرافي ليكون مركزًا إقليميًّا في مجال أنشطة وتطبيقات الفضاء.	زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية وتنويع مصادرها، وتوسيع قاعدة التحصيل الضريبي وضبط وترشيد الإنفاق العام، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة وبالشراكة مع القطاع الخاص.

3-2-7
أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

تعد أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي عاملًا أساسيًّا في قيادة النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل. وتركز هذه الأولوية على تنمية القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز الشراكات الدولية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الفرص الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف هذه الأولوية إلى بناء بيئة أعمال تنافسية وجاذبة، تضطلع فيها الحكومة بدور تنظيمي مرن وفاعل، مدعوم بكفاءة إدارية تضمن سهولة الإجراءات وتحفيز الاستثمارات. كما تُركز على توفير أنماط تمويل مرنة وميسّرة تواكب المستجدات العالمية وتستجيب للاحتياجات المتنوعة للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يعزز من فرص النمو والاستدامة الاقتصادية.

وتسعى هذه الأولوية إلى تمكين قطاع خاص تنافسي يقود عجلة التنمية الاقتصادية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية، إلى جانب تعزيز الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في إطار تكاملي يُعزز من تنافسية السوق. كما تهدف إلى ترسيخ شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، تسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتفعيل إطار حوكمة ينظم عمليات الخصخصة ويضمن جودة الخدمات العامة.

وتستهدف هذه الأولوية تنويع الصادرات والواردات سلعيًّا وجغرافيًّا، بما يعزز من قدرة سلطنة عُمان على توظيف موقعها الجغرافي ومكانتها الدولية في سلاسل الإمداد العالمية. ويُرافق ذلك بناء هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية، مما يسهم في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تطوير الإطار القانوني والمؤسسي	رفع تنافسية المنتجات العُمانية	دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة
تبسيط القوانين والإجراءات المرتبطة بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضمان حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية. وذلك لجعل بيئة الأعمال في سلطنة عُمان أكثر تنافسية وجاذبية محليًّا ودوليًّا.	تحسين جودة المنتجات العُمانية وفقًا للمعايير الدولية، مع مراعاة الاشتراطات البيئية؛ بهدف تمكين المنتجات من دخول الأسواق العالمية.	تطوير منظومة مالية محفزة وتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية، وتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة إلى مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة.
التوسع في الابتكار الصناعي والتكنولوجي	**تمكين الشركات الوطنية من دخول الأسواق العالمية**	**توسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول**
دعم البحث العلمي، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كروافد أساسية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات العُمانية.	توفير الحوافز المشجعة للتصدير وتقديم الخدمات الاستشارية والترويجية للشركات؛ لضمان جاهزيتها لدخول الأسواق العالمية وتحقيق نمو مستدام في الصادرات.	تعظيم الاستفادة من اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية القائمة والتوسع في استحداث اتفاقيات جديدة، وتنشيط دور مكاتب التمثيل التجاري واللجان المشتركة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع مختلف دول العالم.

4-2-7
أولوية سوق العمل والتشغيل

تعدّ سياسات سوق العمل والتشغيل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك؛ تسعى هذه الأولوية إلى توفير فرص عمل مستدامة، وتأهيل القوى العاملة بمهارات تتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة، مما يعزز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف هذه الأولوية إلى تطوير سوق عمل يعتمد على قوى بشرية تمتلك مهارات عالية وإنتاجية فاعلة، وتعكس ثقافة عمل إيجابية تدعم التنافسية والابتكار. كما تسعى إلى جعل سوق العمل بيئة جاذبة للكفاءات الوطنية والعمالة الماهرة من خلال تبني سياسات استقطاب واضحة وفاعلة، بما يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية ويسهم في تعزيز جودة رأس المال البشري.

وتشمل هذه الأهداف كذلك تطوير منظومة تشريعية وتنظيمية مرنة تُنظم سوق العمل وفق معايير مهنية عالية، وتوفر بيئة محفزة تستجيب لمتغيرات السوق والتقنيات الحديثة. كما تؤكد على أهمية بناء منظومة تشغيل وتأهيل قائمة على الكفاءة والإنتاجية، تتضمن مسارات واضحة للترقيات والحوافز، بما يُعزز روح المبادرة والابتكار لدى الأفراد ويدعم استدامة الأداء المؤسسي.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تنظيم وتجويد التدريب الميداني	تعزيز ثقافة العمل الإيجابية	تسريع استيعاب الباحثين عن عمل	استحداث وتطوير المعايير المهنية في مختلف القطاعات الاقتصادية
بناء إطار عمل ينظم مختلف جوانب عملية التدريب الميداني، وإنشاء منصة رقمية تربط الطلبة بمؤسسات التدريب، بما يضمن عدالة الوصول للفرص التدريبية ويسهم في رفع جاهزية الخريجين.	بناء وعي مجتمعي بالمهن المستقبلية والعمل المرن والعمل الحر. والاعتماد على الإعلام الرقمي لتعزيز النظرة الإيجابية تجاه العمل، مما يمكن الشباب مهنيًّا ويزيد من فرصهم في التوظيف محليًّا ودوليًّا.	دعم التوظيف المباشر والتدريب والتأهيل، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، ودعم الأجور، وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر، للمساهمة في إعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.	تطوير المعايير المهنية بشكل مستمر بناءً على المستجدات والمهارات المستقبلية المرتبطة بها، وربط المناهج التعليمية بهذه المعايير وتحديد الاحتياجات التدريبية وفقها؛ مما يسهم في تحسين الأداء وتسهيل الإحلال النوعي للعُمانيين.
تمكين الكوادر الوطنية في مؤسسات القطاع الخاص	**تطوير منظومة استقدام القوى العاملة**	**تطوير برامج تشغيل خاصة بفئات معينة**	**تنظيم العمل المرن والعمل عن بُعد**
بناء مسارات مهنية لشغل الوظائف الإشرافية والتخصصية والفنية، وتقديم الدعم والتوجيه للمؤسسات الملتزمة بالتوطين، بما يسهم في تعزيز التدرج الوظيفي وخلق وظائف جديدة عبر الترقيات.	تنظيم العمالة غير العُمانية، واستقطابها حسب المهارات والاحتياجات، وربط الاستقدام بالمعايير المهنية الوطنية، وذلك للمساهمة في تنويع العمالة ورفع كفاءة بيئة العمل والتقليل من التشوهات القطاعية.	إعداد وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم المدرسي، وأبناء الأسر المعسرة، وذلك للإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أعداد الباحثين عن عمل.	تحديث التشريعات المنظمة لأنماط التشغيل الحديثة، وإصدار اللوائح وتحديد الوظائف الملائمة. وذلك؛ لتوفير بيئة عمل مرنة وجاذبة لاستقطاب الكفاءات.

7-2-5
أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

تشكل التنمية المتوازنة للمحافظات والمدن المستدامة أساسًا لتحقيق التنمية الشاملة، وتسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز تنافسية المحافظات من خلال تمكين اللامركزية والإدارة المحلية. وتركز هذه الأولوية على تحسين البنية الأساسية، وتعزيز جودة الخدمات، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار، بما يضمن رفاهية السكان ويعزز جاذبية المدن كمراكز اقتصادية وثقافية متقدمة.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تعزز من العدالة المكانية، عبر استثمار الميزات النسبية لكل محافظة وحاضرة، ورفع تنافسيتها ضمن منظومة وطنية مترابطة. كما تسعى إلى تمكين المجتمعات المحلية لتكون فاعلة في صياغة أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية يدعم المشاركة المجتمعية الفاعلة.

وتركّز الأولوية على إنشاء نظام حضري متدرج وفاعل، يوجه النمو العمراني بما يستوعب الزيادة السكانية ويوفر مرافق وخدمات أساسية ذات جودة. كما تهدف إلى تعزيز مرونة التجمعات السكانية والمجالات الطبيعية والثقافية، لتمكينها من التكيف مع التغيرات المناخية وضمان استدامة مواردها.

وتستهدف هذه الأولوية بناء مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وقرى ريفية بجودة عمرانية عالية، توفر بيئة مناسبة للمعيشة والعمل والترفيه. كما تؤكد على أهمية تطوير منظومة نقل متنوعة، ومتكاملة مع التنمية العمرانية المستدامة، مدعومة ببنية أساسية حديثة وعالمية المستوى، تسهم في تعزيز الترابط المكاني وتحسين دخل الأسرة في جميع المحافظات.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تحقيق اللامركزية المالية	تحديث وتوسيع البنية الأساسية في المحافظات	تحسين سياسات منح الأراضي
منح المحافظات صلاحيات أوسع لاستغلال مواردها المحلية وإدارة أصولها بفاعلية وتحقيق التنمية المتوازنة. ويتضمن ذلك تحديث التشريعات وإنشاء كيانات مؤسسية لإدارة المشاريع من أجل تسريع تنفيذ المشاريع وتحسين كفاءة الإدارة المحلية.	رفع كفاءة الطرق في المحافظات من خلال إنشاء منظومة متكاملة لتأمين استمرارية الخدمات. وتسهيل الحركة والأنشطة الاقتصادية، وتطوير البنية الأساسية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وفق أولويات المناطق الأكثر احتياجًا مما يعزز جودة الحياة ويقلل من التحديات البيئية والصحية في المحافظات.	إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالأراضي لضمان عدالة التوزيع والاستخدام المستدام. وذلك من أجل ترشيد الاستغلال العمراني وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

التمكين الاقتصادي للمحافظات	تحقيق الاستدامة في التخطيط العمراني
تعزيز قدرة المحافظات على الاستثمار من خلال إقامة الشراكات بين المحافظات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم عمل الشركات المجتمعية، بما يسهم في تنويع مصادر دخل المحافظات وتوفير فرص العمل.	تعزيز التكاملية والتنسيق بين الجهات الحكومية لضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، ووضع آليات التقييم لقياس فاعلية السياسات والمبادرات وتمكنها من تحقيق أهداف التخطيط العمراني.

1-3-7 أولوية البيئة والموارد الطبيعية

يمثل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية أولوية أساسية لضمان استدامة التنمية للأجيال القادمة. ومع تحديات التغيرات المناخية، أصبح الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية أكثر إلحاحا. لذلك، تركز الأولوية على حماية النظم البيئية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، ودعم مبادرات الطاقة المتجددة للحفاظ على التوازن البيئي.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف هذه الأولوية إلى تحقيق استخدام مستدام وفاعل للموارد والثروات الطبيعية، بما يضمن تعظيم القيمة المضافة منها للأجيال الحالية والمستقبلية. وتسعى إلى تحقيق توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال الالتزام بقواعد التنمية المستدامة، وتهيئة أوساط بيئية نظيفة خالية من التلوث.

كما تهدف هذه الأولوية إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي عبر الاعتماد على موارد متجددة وتقنيات حديثة، واستغلال الموقع الاستراتيجي والتنوع الأحيائي الذي تتميز به سلطنة عُمان. وتولي هذه الأولوية أهمية كبرى بنشر ثقافة الوعي البيئي، وجعلها قاعدة ملزمة لتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تسهم في حماية البيئة وتخفيف الضغط على الموارد.

وتعكس الأهداف الاستراتيجية كذلك توجه سلطنة عُمان نحو تبني اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للمتطلبات الوطنية ويتماشى مع الاتجاهات العالمية، إلى جانب تعزيز أمن الطاقة من خلال تنويع مصادرها، والتركيز على الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاكها بما يدعم الاستقرار البيئي ويعزز الاستقلالية في مجال الطاقة.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

حماية التنوع البيولوجي	تعزيز الأمن الغذائي	تطوير المحميات الطبيعية
صون النظم البيئية بما في ذلك الغطاء النباتي والحياة الفطرية والمراعي الطبيعية من خلال تعزيز التشريعات، وإنشاء مراكز تأهيل للأنواع المهددة بالانقراض، وتشجيع السياحة البيئية، مع إشراك المجتمعات المحلية في برامج حماية البيئة.	تطوير البنية الأساسية وحوكمة القطاع السمكي، وتعزيز ممارسات الصيد المستدامة، ومراقبة المخزون السمكي وبناء إلى جانب تحسين إنتاجية النخيل وجودة التمور باستخدام تقنيات زراعية متطورة، والتشجيع على التصنيع الغذائي؛ لضمان استدامة الموارد الطبيعية وحماية الموارد البحرية.	الاستثمار في المحميات، وتحسين البنية الأساسية وتعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص؛ لتطوير السياحة البيئية ورفع مساهمتها الاقتصادية.

تحسين إدارة النفايات والمواد الكيميائية والمشعة	تفعيل الرقابة البيئية
إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى موارد اقتصادية، وتعزيز الرقابة على تداول المواد الكيميائية من خلال استخدام أنظمة التتبع والمراقبة، وتدريب الكفاءات الوطنية للوقاية من الإشعاع، إلى جانب إنشاء مرافق آمنة لإدارة المواد المشعة.	تطوير منظومة الرقابة البيئية باستخدام التقنيات الحديثة مثل الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي، ورفع كفاءة المفتشين لضمان الامتثال البيئي، إلى جانب تعزيز الوعي والسلوك البيئي لدى الأفراد والمؤسسات بما يُسهم في خلق ثقافة بيئية مستدامة.

1-4-7 أولوية التشريع والقضاء والرقابة

تعد المنظومة التشريعية والقضائية المتطورة ضمانًا لترسيخ العدالة وتعزيز سيادة القانون. وتركز هذه الأولوية على تطوير التشريعات، وتعزيز دور الرقابة والمساءلة، وتحسين كفاءة القضاء لضمان بيئة قانونية عادلة وشفافة ومرنة لدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تسعى الأولوية إلى ترسيخ منظومة تشريعية متقدمة تتسم بالمرونة والكفاءة، من خلال تمكين سلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، قادرة على مواكبة المتغيرات الوطنية والعالمية، وإيجاد مجتمع قانوني واعٍ يشارك بفاعلية في صناعة التشريعات والرقابة العامة. وتهدف هذه الأولوية أيضا إلى تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة من خلال قضاء ناجز ونزيه ومتخصص، يوظف تقنيات المستقبل لضمان سرعة الفصل في القضايا وتحقيق العدالة بكفاءة.

كما تهدف إلى توسيع نطاق العدالة من خلال تطوير وسائل بديلة لحل النزاعات، مثل التحكيم والوساطة، بما يعزز من مكانة سلطنة عُمان كمركز دولي للتحكيم وحل النزاعات، ويدعم سهولة ممارسة الأعمال في بيئة قانونية متقدمة. إلى جانب ذلك، تستهدف الأولوية تطوير نظام رقابي شامل لضمان حماية المقدرات الوطنية، وتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، مع التأكيد على أهمية الدور الرقابي المسؤول والواعي الذي يضطلع به الإعلام الوطني.

وتعزز هذه الأولوية بناء قدرات وطنية متخصصة ومؤهلة في مجالات التشريع، والقضاء، والرقابة، من خلال بيئة عمل جاذبة تدعم الاحترافية والنزاهة، وتُسهم في بناء مؤسسات قادرة على إنفاذ القانون بعدالة وإنصاف.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

رفع كفاءة الكوادر العاملة	تسريع الفصل في القضايا	تعزيز أدوات التحكيم والوساطة
إعداد كوادر وطنية متخصصة ومؤهلة في المجالات التشريعية والقضائية والرقابية، من خلال تطوير برامج تأهيلية وتدريبية ومهنية مستدامة، وتحسين بيئة العمل، واستقطاب الكفاءات.	تعزيز سرعة إنجاز القضايا وجودة الأحكام من خلال محاكم متخصصة، وإنجاز التحول الرقمي في مجال القضاء، وتحديث البنية العدلية، وتحسين الترجمة والخدمات المساندة.	توسيع وتحديث أدوات التوفيق والتحكيم والوساطة بما فيها التحكيم التجاري وتسوية المنازعات العمالية، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي لحل النزاعات بطرق مرنة توفر الوقت والجهد.
رفع الوعي القانوني	**تعزيز المرونة التشريعية**	**تحسين البنية الأساسية الداعمة لعمل المؤسسات القضائية**
تمكين المواطنين من فهم حقوقهم وواجباتهم القانونية، وتعزيز ثقتهم بالمنظومة العدلية من خلال حملات إعلامية وبرامج تثقيفية، وترسيخ قيم الشفافية والنزاهة.	تجربة القوانين الجديدة بشكل محدود قبل إصدارها رسميًّا، لقياس أثر التشريع وتقليل المخاطر، وخاصة في مجالات الابتكار كالتقنيات المالية والطاقة المتجددة.	تحديث المباني القضائية وتوفير بيئة عمل حديثة وآمنة وموائمة للتحول الرقمي، مع التركيز على الاستدامة والتهيئة التقنية للمرافق العدلية.

7-4-2
أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

تُعد الحوكمة الرشيدة عنصرًا أساسيًا في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحقيق الأهداف التنموية بفعالية. وتركز هذه الأولوية على تحسين إدارة الموارد والمشاريع، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، والارتقاء بجودة الخدمات الحكومية من خلال تبني أفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجية، لتحقيق أداء مؤسسي مستدام، وتعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية.

الأهداف الاستراتيجية للأولوية

تهدف هذه الأولوية إلى بناء جهاز حكومي يتمتع بكفاءة عالية ويقدم خدمات عامة بجودة متميزة، ويعتمد على قرارات مدروسة تتسم بالتوازن والموثوقية. وتسعى أيضا إلى إرساء قطاع حكومي فاعل في مجالات التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم، من خلال هيكلة قطاعية واضحة تُراعي استشراف المستقبل وتحقق أعلى مستويات الأداء المؤسسي.

وترمي الأولوية إلى ترسيخ الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد والمشاريع؛ بما يعزز كفاءة الإنفاق ويضمن الاستدامة المالية والتنموية. كما تركز على تطوير شراكة متوازنة بين القطاعين الحكومي والخاص، والمجتمع المدني، والأفراد، لضمان تكامل الأدوار وتحقيق فعالية مؤسسية شاملة. إلى جانب ترسيخ ثقة المجتمع، من خلال الشفافية المؤسسية والإفصاح بما يكفل حق الوصول إلى البيانات والمعلومات.

تؤكد الأولوية على أهمية وجود معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع العام، بما يضمن استقطاب الكفاءات وتكريس مبدأ الجدارة في التوظيف، مما يعزز من قدرة الجهاز الإداري للدولة على قيادة التحول المؤسسي.

السياسات والتدابير بالخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأولوية

ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التحديث والتطوير المستمر	رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية	رفع جودة الخدمات الحكومية
تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على إدارة التغيير والتكيف مع المتغيرات واستحداث آليات عمل مبتكرة، وتبني ثقافة الابتكار المؤسسي وتطبيق أدوات حديثة لتحسين الأداء واستشراف المستقبل.	اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للموارد البشرية بما في ذلك تحديث السياسات والهياكل التنظيمية، وتطوير أدوات إدارة المعرفة وتقييم المخاطر وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، بما يسهم في تعزيز كفاءة توزيع المهام لتحقيق الأهداف المؤسسية.	تقديم خدمات عالية الجودة من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز رضا المستفيدين. وتوظيف التقنيات الحديثة لقياس الأداء وتحسين تجربة المستفيدين.
ترسيخ مبادئ الحوكمة	**تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**	**تحسين تقييم الأداء في القطاع الحكومي**
ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون في الأداء الحكومي. والتأسيس لأنظمة رقابية داخلية فعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة والتحقق من الامتثال التنظيمي والشفافية.	تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لتوسيع نطاق التعاون المؤسسي بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك تنفيذ المشاريع الإنمائية، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص وزيادة فاعلية تنفيذ المشاريع.	تطوير منظومة «إجادة» لتقييم الأداء وتحفيز الكفاءات الحكومية. وتحسين بيئة العمل، وتطوير نظام الحوافز، ورفع فعالية آليات شغل الوظائف.

أمثلة على الاستراتيجيات التي تم الاستناد إليها في أعمال الفرق الفنية المركزية المعنية بإعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة*

م	الاستراتيجية
1	الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية 2040
2	الاستراتيجية الوطنية للابتكار
3	الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات 2030
4	الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري بحلول عام 2050
5	استراتيجية الرياضة العُمانية 2040
6	استراتيجية عُمان للبيئة 2040
7	الاستراتيجية الوطنية للطيران
8	الاستراتيجية العُمانية للسياحة 2040
9	استراتيجية قطاع الطاقة والمعادن
10	استراتيجية النظرة المستقبلية للنظام الصحي 2050
11	استراتيجية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	استراتيجية العمل الاجتماعي
13	الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير
14	استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء
15	الاستراتيجية الصناعية 2040
16	الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية
17	الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040
18	استراتيجية عُمان الرقمية
19	الاستراتيجية اللوجستية 2040
20	الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة

* تم كذلك الاستعانة بمسودات استراتيجيات أخرى وخطط البرامج الوطنية كبرنامج الاقتصاد الرقمي ومخرجات المختبرات الوطنية كمختبر الأمن الغذائي.

تم بحمد الله

economy.gov.om

@moe_oman

خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

2030 - 2026